



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب الفوائد الضیائیة
مؤلف عبدالرحمن جامی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۳۲۲) از کتب اهدائی: کریم زاده
شماره ثبت کتاب ۲۱۰۷۰۶
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
اهدایی
محمد حسن کریم زاده
۱۳۷۷
۱۳۴۴/۶/۲۲
۳۲۲
۲۱۰۷۰۶



١

هذا كتاب شرح جامي بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وفية

بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه

وسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله

تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة

الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي

ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخيل

كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدره على سننها او لا

يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير

ان يجعله جزءا من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما وقدم

[illegible] افرادها جزء منها هذا والكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال

[illegible] نقلت من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لما شهر معانيها في النفوس

[illegible] بعض باشعارها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام

[illegible] ات والكلم بكسر اللام جنس لا جمع لكثرة وتمرة بدليل قوله تعالى اليه

[illegible] ب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا والكلم الطيب

[illegible] من الكلم الطيب واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف

الجنس

٢

اكتبنى بالوحدة والوحدة بالجنسية يعنى الجنس [illegible] وذكر الواضع وتمكن

حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة

الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ

كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب او اضرب ونحو الحروف والصوت اصلا

يوضع لفظ لما اعتبروا عند باستعارة لفظ المنفصل في نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان

لفظا حكميا للصفة والمحذوف لفظ حقيقة ولكنه لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمه

[illegible] لا فيه او هي [illegible] بالانسان وعلى هذا [illegible] الملائكة والجن والدوال الاربع

وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب عند لفظ اللفظ فلا حاجة الى [illegible] ان اخاف الكلم

[illegible] الى انه لم يعد العقد المطابقة على لاذم لعدم الاشتهار به كون اللفظ اخصر و[illegible]

[illegible] بحيث منه الطلق اولى ان الشيء الاول [illegible] وقيل [illegible] لا يفهم معناه

[illegible] بل اذا اطلق [illegible] واجيب بان المراد [illegible] اطلاق [illegible] بلا مانع [illegible]

[illegible] باطلاق الالفاظ [illegible] فلا حاجة الى [illegible]

[illegible] وهو ما يتعلق باسم [illegible] المفصل [illegible]

هو ما يدل على معنى [illegible]

على اصوبه حيث تركيبه وجعله الكلام دون اصوبه و[illegible] وهو العلامة الا [illegible]

على مسماه [illegible] هو ما يدل على معنى [illegible] الازمنة [illegible] العقل النحوي

[illegible]

فقد وضع بعض الالفاظ المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد

قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالنسبة الى معانيها مركبة لكنها بالنسبة الى الالفاظ الموضوعة بازائها مفردة

وبعد اجيب عن الاشكال بانه ليس بعض الالفاظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي

افراده الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال اللفظ

فان افراده الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس … معنى

كل ما هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو ما يجري عليه انه صيغة وضع ومعناه ان ما لا يدل جزء لفظه على جزء

وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد

والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يتركب في نحو … مثل قولهم من قتل قتيلا … على

ان صيغة اللفظ ومعناه ان ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه … لا بد … الوصفي بحكم

فعلى … الاخر مفردا وكان … النكتة فيه … البينة على تقدم الوضع على الافراد حيث انه يجعل المعنى بخلاف

الافراد … [illegible] … المعنى … معقول …

بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان

وبهذا القدر … المركبات مطلقا سواء كانت طلاقية او غير طلاقية

فتخرج … مثل الرجل وقائم … واضرابها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه …

… بعض … باشتراكها بالجرح حيث … جراحات …

… الكلم بكسر اللام جنس لا جمع كثر … بدليل

… وقيل حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا … جمع

… الكلم الطيب واللام فيها للجنس … للوحدة ولا منافاة بينهما

انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يلزم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع

تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع

لامكان ان يكون بالعقل كدلالة اللفظ … المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة

اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل حيث قال الكلمة اسم وفعل وحرف

اي منحصرة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع

يستلزم الدلالة فهي اما ان تصلح ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة او يكون

المعنى في نفسها ان يدل عليه بنفسه من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او لا

تصلح ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم

استقلالها بالمفهومية ويسمى … وذلك … بان … الاسم ان شاء الله هو القسم الثاني وهو ما يدل

على معنى في نفسه الحرف … الدلالة على معنيين اعني الابتداء والانتهاء الى

كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لانه

في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث … في الكلام

… والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما ان يصلح ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي …

ذلك المعنى … او لم يصلح ان لا يقترن ذلك … القسم … احد القسمين …

هو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه

على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة

على مسماه و القسم الاول هو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي

الاقسام كلها اذ الحرف والفعل لم يدل على معنى في نفسه لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن
الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فحد كل منها مشتمل على
جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف اي الجامع المانع وبهذا تم المقصود حيث اشار الى
الحدود في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها بعد بيانها خلا عن تفاوت مراتب الطبائع
الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة
او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة
احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فخرج بقوله كلمتين ولا كلمات في
المفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرج الكلمة والمفردات وبقيد الاسناد
خرج ايضا المركبات الغير الكلامية نحو غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية
سواء كانت جزئية مثل ضرب وضربت وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فانه كلام داخل فيها
تضمن كلمتين احدهما ملفوظ والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت
الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فيه نحو زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام
ابوه فان الاخبار فيها مما هي كلمات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق
مهمل وديز مقلوب زيد فان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعني ان كلام
الملفوظ هذه ان جسق زيدا قائما مجموعه كلام كذا اي كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب
من الكلمتين اسند احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو جزئيات ومثلها في خارجه عنه ثم اعلم

الجملة على الجمل الجزئية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته فعلى هذا يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى ذلك اي لا يحصل
ذلك الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند
وفي بعض النسخ او فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة بدون تكرار الاقسام ستة
منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة من جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يتأتى بدون مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في
اسمين او اسم وفعل اما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل
والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم اذا كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب
الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم ما اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي نفس ما دل اي الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف
ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وحصوله على هذا
المعنى حيث قال ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا

لئلا يرد ان حالة [illegible] مع غير مستقل بالمفهومية والحكي ان يستعمل الا بذكر متعلق مخصوص فلا ان يرد على الاخير

كلمة دال على معنى في نفسه لان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته

المخصوصة المستقلة لانها حالات لمتعلقاتها والات لملاحظة احوالها وذكر المعنى الكلي لكن ان يتعقل قصدا

ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية

ولا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها اولا بد في تعقلها من ان يكون ملحوظا قصدا لكنه لمعنى غير النسبة بين الشيئين

غيره بل يكون الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقها من الابتداء [illegible] احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على

معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى

في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فيرجع كينونة المعنى في نفسه الى

في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية فمعنى هذا الكتاب الكثير الجودة في تعريف الكلمة

ان يرجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة وهذا هو الذي يكون على طبق ما يقتضيه وجه الحكم في كينونة

المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى بناء على صحة ارادة هذا المعنى ولكن عبارة المفصل ناظرة

الى المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيته بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا

جزم المص هناك بكونه الى المعنى و[illegible] من المحققين ظنا انه لا يختص صدق الاسم بجنس معنى ولا صدق الحرف بمعنى

ما ابتها الاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وظن المحقق [illegible] لان معانيها معلومة ملحوظة

مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها وانما يلزم ذكر متعلقها اجمالا او بيانا من غير حاجة الى ذكره لكن جرت

العادة بان لا يستعمل الا مضموما اليها المتعلقات لاقتضاء الغرض منها ذلك [illegible]

الخصوصة لا لاجل فهم اصل المعنى فيدل على معانيها مستقلة [illegible] الكلام

فبالقيد الاول خرج الحرف عن حد الاسم وبالثاني خرج الفعل والمراد بعدم الاقتران ان لا يكون بحسب الوضع الاول فدخل

فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه ظاهرا كرويد فانه قد يستعمل

مصدرا ايضا او غير ظاهر كهيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر

التي كانت في الاصل اصواتا كصه ومه او عن الظروف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء

منها دالا على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد ولا يرد

نعما بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زماني معين

من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين [illegible] الدلالة على واحد معين والدلالة على [illegible]

نعم يتعدد في ارادة المعنى ارادة [illegible] الدلالة [illegible] بيان حد الكلام [illegible]

بعض خواصه ليحصل زيادة معرفة فقال ومن خواصه [illegible]

على [illegible] بعضها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع الافراد

ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل للانسان فمن خواصه دخول

اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام

في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته [illegible] اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه

من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب

الى انها ال كهل وبل والى ان الهمزة همزة قطع [illegible]

وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة وحرف التعريف

على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة [illegible] لجميع افراد الاسم [illegible]

يقول الشارح المنشئة بالمشابهة الموجبة للبناء وصلة المشابهة مشتبه هذا ... وصل

يحتمل الكلام لانه لا اختصاص مع الفعل الكلام ينبغي ان يدخل الكلام لنتفي مع الفعل ايضا ولا الاضافة اللفظية في الجمع للتنوين ينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص الاضافة بالفعل بتنزيله بل يجمع الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسام الاتنوين الترنم ويجئ في آخر الكتاب وشاء الله تعالى وبيان اقسام
على وجه نظير وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم ومنها الاسناد
اليه هو بالرفع عطف على الدخول للاكل دخول لان المتبادر مما الدخول المركب في الاول واللحوق
بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشي مسندا اليه وانما اختص
هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة اي كون الشي مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
اختصاص لوازمها به من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما قيدنا الاضافة بكون الشي مضافا لان
الفعل والجملة قد يقع مضافا اليها كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد شاع هذا بتاويل المصدر
اي يوم نفع الصادقين وفي الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير
حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فانه مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو
اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان لا يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني
الاصل اولا وهذا احق المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره
تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه نحو هؤلاء في هؤلاء قام ونحو قام هؤلاء بخلاف ما لم يركب
اصلا من الاسماء المعدودة كالف باتا وزيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فانه جميع ذلكم من قبيل المبني عند المص الذي لم يشبه اسم لم يشبه
مناسبه موثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية

النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة
بعد التركيب في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
الظاهر من كلام عبد القاهر هو اعتبار المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اعتبر التركيب
في تعريفه واما وجه الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك قال في تعريف اللغة
وبين تعريفه في المعرب ما هو المشهور ... ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احوالها
بالسماع منهم فان العارف باحوالها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له في تعريفها في اصطلاحهم
فالمقصود من تعريف المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فيجعل آخره مختلفا في خطابه
كلامهم فجعله معلوم على ... انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدم حاصلا بمعرفة هذا الا
ختلاف وتعريفه وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان
يعرف اولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرفه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي
من جملة احكام المعرب والآلة المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي
هو آخر المعرب فاما بان يتبدل حرف بحرف آخر صيغة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او
بان يتبدل صفة بصفة اخرى صيغة او حكما اذا كان اعرابه بالحركات باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر
وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضربت
زيدا وان ضارب زيدا فان العوامل الداخلة على زيد في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا ... على التمييز اي يختلف
اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى
انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون

علامة الجر كذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور مختلف باختلاف العوامل
حكماً لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان آخر المعرب ولان العوامل اذا ركبت
بعض الاسماء المتمكنة المعني الى بيان مبني الاصل مع عامل ابتداء و يترتب عليه الاعراب
بل هنالك حروف الاعراب لا بحصول العامل قلت هذا الحكم آخر من خواص المعرب ولا اختلاف
حكم آخر فلو لم يرتبط احد الحكمين من الآخر لا فائدة فيه فان المعرب اصطلاحية ثم يذكر مبنيا
فلكلي هذا الحكم انضباط هذا التفصيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من الخواص الا ما الاعراب
ما اى حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به
اى بتلك الحركة او الحرف وقد يراد بما الموصولة الحركة والحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو
انبعث على عمومها خرجا بالبينة المفهومة من قوله به فان المتبادر منه السبب نحو الوثب
والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة و بينها الكتبة حرفه حركة في خلافه لانه موجب على
اصحاب المعنى لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه
ما قبل ياء المتكلم و بهذا القيد ثم حد المعرب الاعراب جميعا و منع لكن المصنف اراد ان ينبه
على فائدة وضع الاعراب وضع الحركة ليدل على المعاني المعتورة فكانه اراد بهذا المنع حيث قال
ليس بها من تمام الحد لانه خارج عن الحد و اللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يفيد وضع
الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره
لا لتدل الاختلاف او جاب الاختلاف على المعاني الفاعلية و المفعولية والاضافة المعتورة
على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب على معنى مثل الورود و الاستيلاء يقال اعتوروا
الشي و تعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل التناوب و البدل لا
لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة فجعلها
لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوضع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضعه اصل لا يجدد
للدلالة على تلك المعاني و وضع بحيث يختلف في آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني و انما جعل
الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى و الاعراب على صفته ولا
شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال

لانه بدل في اى النفس بعض الكل ببعضها في انواع اى انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع و
نصب و جر بهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات و الحروف الاعرابية فلا تطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة و الفتحة و الكسرة فانها مستعملة في الحركات الاعرابية على قلة
فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ و الخبر و نحوهما و النصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية
اى علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات في الخبر حركة كانت او حرفا علم
الاضافة اى علامة كون الاسم مضافا اليه و لفظ الاضافة لما كانت بنفسها مصدرا لم يحتج الى
الحاق الياء المصدرية كالفاعلية و المفعولية و انما اختص الرفع بالفاعل و النصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل و الفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل القليل و النصب خفيف
و المفعول كثير لانه واحد فاعطى الخفيف للكثير و علم بين المضاف اليه علامة غير الجر
في العامل لفظا كان او معنويا قائم به متقوم اى بحصول المعنى المقتضى اى معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب نحو جاءني زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد
فجعل الرفع علامة له و في رأيت زيدا رأيت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية في زيد فجعل
النصب علامة لها و في مررت بزيد الباء عامل اذ به يحصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة
لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى و مجموعا ولا غير منصرف كزيد
كذا الجمع المكسر المنصرف اى الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما و لم يكن غير المنصرف
كرجال و طلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة و الاعراب فيهما بالحركة اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع و الفتحة نصبا اى حال النصب و الكسرة جرا اى حالة
الجر فتقديره رفعا و نصبا و جرا على الظرفية بتقدير مضاف و يحتمل النصب على الحالية او الحالة
فالعمل بالاول مثل جاءني رجل و رأيت رجلا و مررت برجل الخ مثل جاءني طلبة و رأيت طلبة
و مررت بطلبة جمع المؤنث السالم و هو ما يكون بالالف و التاء و احترز به عن المكسر و انه قد تقدم
بالواو رفعا

تابع للجر كما سبق ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سبق ذكره نحو جاء احمد ورأيت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الحاء لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا
الى المؤنث وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والفعل الذميم والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات وفوك وهو اجوف واوي لان اصله فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو
المعرفة لا يضاف الا الى اسماء الاجناس ... هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو
رأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معربة باعراب المثنى و
الجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها لو كانت
ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ لانها لو كانت مكبرة وموحدة
تكون مضافة لكن الى ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم ... فيبقى ان
الاسماء المضافة الى الياء ولم يكتف بهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع
المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا الاعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون
بين الآحاد ... ومنافرة ... انما اختاروا هذه الاسماء لان اعرابها كاعراب المثنى
الجمع ... فجعلوا ... كل اعراب ... واختاروا هذه الاسماء الستة لشبهها المثنى
يكون معناها منبئا عن تعدد ... حرف صالح للاعراب ... بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يحكم ... الاعراب
المحذوف عنه الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ... مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر ... لان كلا باعتبار لفظه
مفرد وباعتبار معناه مثنى فلو حظ ... الاعراب بالحركات ... الاعراب بالحروف
... كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل ... جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف

واعرب بالحروف ... نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد
كونه اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر وكذا اثنان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لفظا لكنها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء مفتوحا
ما قبلها نصبا وجرا كما سبق جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا والجمع بالواو والنون
وما الحق به وهو اولو جمعا ولا واحد له من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها الى التسعين
تلتون الى تسعين وليس عشرون جمع عشر ولا ثلثون جمع ثلث والا لصح اطلاق عشرين
على ثلثين لانه اقل ما يطلق عليه الجمع وهو الثلثة واطلاق ثلثين على تسعة لانه ثلث مثاله ثلثة
وعلى هذا القياس البواقي في اخواتها هذه الالفاظ بل على معان مخصوصة ولا تثنية ولا جمع
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعا للواحد وهي آخرهما حروف يصلح للاعراب وهي علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
ذلك الحروف اعرابها ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركات ولما جعل اعرابها بالحروف وكانت حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص الجمع بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
عليها بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لان الضمير المرفوع للتثنية في الفعل
نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو
يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية نحو الغنيين وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة في
قلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما
وفضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين ... التقسيم اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ليبقى ان اللفظي ما عداه فقال
التقدير اي يقدر الاعراب ... فيما ... الاعراب ... تقديره ... ذو ... لفظ

الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء
الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين عاجز قابلة للحركة وكما
في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فان ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة لمناسبة قبل دخول العامل فيمتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة او
مخالفة كما ذهب اليه المحققون في انه اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب مقدرا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما يكون في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او مستثقل عطف على متعذر اي تقدير الاعراب انما يكون
في الاسم الذي يستثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ويجوز سلمي عطف على
قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحروف نحو مسلمي بخلاف الاعراب المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة فقط يعني تقدير الاعراب
في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقطت
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن صيغتها فان الياء المدغمة في الياء في
قد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم و
مررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظيا بل صار تقديريا او لفظي اي الاعراب الملفوظ به في ما عداه اي ما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب
او مستثقل وما ذكر في هذا الفصل المعرب المنصرف وغير المنصرف ولما كان غير المنصرف اقل
من المنصرف وعدم معرفته بعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير
المنصرف وذكره فقال غير المنصرف اي ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما ... بالجمع ...

من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه الواحدة مقامهما اي مقام العلتين
وانما قلنا وحدها انما هي التي من العلل التسع مجموعة في بيتين المتنبي من الاصول الشعرية لا نظمها
واحد منه لا يصلح الحكم على العلل التسع بل واحد من الاصول وذلك المجموعة عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في البيت العلتين من الواو
الى ثم نحو دالي خط على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
قوله زائدة منصوب على انه حال اي الجمع المعرف وعليه النون المعرف حال كونها زائدة وهو الى قال
الظرف اي كائنة من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يجوز ان لا يفهم من هذا التوجيه زيادة
الالف مع انها ايضا زائدة ولذا يعبر عنها بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا
لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في صفة
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فيتم زيادتهما جميعا وهو كما اذا قلت جاء زيد
راكبا من قبله عمرو فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم احدهما عليه في هذا الوصف وقوله
هذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بهذا النظم تقريب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل
او القول بان كل واحد من الاصول الشعرية قول تقريبي لا تحقيقي لان العلة في الحقيقة اثنان منها لا
واحدة او القول بانها تسع تقريب اذ الصواب لا انها عدد ما ذكر فقال بعضهم انها تسعة وقال
بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب الى ما هو الصواب من المذاهب
الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيبها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفيه ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة انه
الى هنا التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والامر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين
وذلك لان العلة فرعية فاذا وجد في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل فيعطى
له فرعيتي بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر ...
الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن ... لا ...

العدل ... الوصف ... التانيث ... الجمع ... الالف والنون ...

في حقه غير المنصرف وحيث في آخر فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما كانوا
ما لا يدخله الجر والتنوين ودعا فيهم باحتياط المنع الجر عادة وجه وجرد
التنوين دون انتفاء العلتين كما هو مذهب المتقدمين من النحاة والكلام
بناها على ما فيه وعلى ما فيه
فاجاب الشارح بقوله الرجل واليد لكلام العرب في العربية اذا الاصل في كلامهم كلام العرب الى لسان اخر والجمع
الواحد والتركيب وفي الافراد والالف والنون الزائدتان في ما زيد قبلهما ووزن الفعل وفيه
وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر خاص وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزن الاصل ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اى صرف ما فيه حكم
المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لاجل منصرفا صنعة فان غير المنصرف عند المتقدمين ما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامها وبادخال الكسر والتنوين لا يخرج الاسم عن ذلك فقيل المراد
بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والتعبير بصرفه راجع الى الحكم للضرورة اى لضرورة وزن ما في
الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في حرف الكسر فيخرج
عن الوزن او يرتكب زحاف يخرج عن السلامة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن السلامة
كما يحكم به سليم الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يستعمل وجها للضرورة
قلنا الاحتراز عن نقص الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة
لرعاية القافية فكقوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي
مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فانه في
الروي وسائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف لحصول التناسب
بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يكن الى حد الضرورة مثل
سلاسلا واغلالا في حرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا وقولهم سلاسلا
اغلالا امثال لجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب وجامع
معاهم اى العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فاستغلظ واحدة
منها مقام علتين لتكرارها اصلها الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية صيغة
كالكالب واساور وانابيب او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وتأنيثها التأنيث لكن مطلقا بل بعض اقسام وهو التانيث المقصور
والممدود والمعنوي ...

حرف فيحمل للزوم الملازم بمنزلة تأنيث آخر وصار التأنيث مكررا كالاف الالف فانها ليست لازمة للكلمة كما في
اصل الوضع فانا وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم لعارض كما في الحبلى مثلا لم
يخرجه اللزوم العارض ما العدل منصوب مبني للفاعل للمفعول اى كون الاسم معدولا وخروجه اى خروج
الاسم اى كونه خارجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي يقتضيها الاصل والقياس اى كونه كذلك
الاسم علما ولا يحمل على الصيغة المشتقة فبما في المشتقة اسم او خرج اسم خرج عن المعلقات
لها وانما المقادير خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما هو في الهيئة
فقط فلا يشتبه بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة
ليست باقية فيها وان خروجه عن الصيغة الاصلية سواء كان صحيحا اخرى اى مغايرة للاولى ولا يجب
بعد ان يتحقق مغايرتها لها ان تكون اخرى اصلية وناقصة كما كانت الاولى واخذ بحذف
حتى المفردات الاصلية واما الجمعيات التي وقعت فلا يرد انها خرجت عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع النادرة ليس خروجها عما هو القياس فيها اعني افواسا وانيابا بل
انما جمع القوس والناب ابتداء على قوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعها اولا
على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنها وقال بعض الشارحين فيجوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال الغرض
هنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فيحصل بهذا التعريف الغير المانع فكونه
اعم منه لا حاجة فيه الى هذا التوجيه انتهى لكن كلام مخالف فانهم ذكروا انهم لما
انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل ...
فيها لا انهم تتبعوا العلل فما عدا عمر من هذه الامثلة يحتمل انه غير منصرف للعدل في
سببه ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجه الاصل الى اسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل ولا يحتمل الوجه بدون اعتبار ذلك الاخراج في بعضها
لكن الاعلام بوجود دليل غير منع الصرف على وجه اصل المعدول عنه فوجوده يختص بالاسم
ومن بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل

ربت القوم فوق عشارا … مربعة مخمسة عشارا
تقل الطير عاكفة عليها … مربعة وأحجية عشارا

او عشارا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذكر الاصل لتحقيق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
فما هذا قوله كمعنى معناه مكررا فانه يتبادر عن اصل محقق لان الكلمة دليل على منع الصرف كما
ومثلث والدليل على اصله انه يفهم منه مكررا دون لفظه والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصله لفظ مكرر … وكذا
احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف و… الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب الثاني في منع صرف ثلث ومثلث واضرابها العدل والوصف لان الوصفية
العرضية التي في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبار … وصفا
اخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى
غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة او بكلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها
علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو
معدول عما ذكر معه من اي من آخر من … لا يوجب التعريف
او البناء او الاضافة اخرى مثلها نحو … وقبل … ونسبة اخرى … ذكر
ضعيف ان يكون معدولا عن آخر الاضافي وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع
ومثلها فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا جمع
اخرجا عن واحد منها تحقق العدل فاصل السببين فيها العدل المحقق والآخر الصفة
الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة … اسما … اجمع واضرابها اصل السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يغير
اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس … ولو اعتبر جمعها اولا على انياب
واقواس فلا شذوذ في هذه الجموع ولا … للاسم الخارج … الشذوذ
… منها بالشذوذ ومن هذا اشتهر الفرق بين الشاذ والمعدول او … حرفا
كما يتبادر عن اصل معين من وجه يكون الدال على … وقد منع الصرف لاجل … ذكرنا
… فانه لما وجدنا غير منصرف … ولم يوجد فيها سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل … اعتبر العدل … وجهه … اصلا … بما وجوه … الصرف … فيتبعها ان اصلها …

عن الاخيرة العلمية ونحو ومثل باب قطام المعدول عن فاطمة والمراد بباب قطام ما هو كل فعال
علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في مثل هذا الباب
حملا على ذوات الراء الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيها الا العلمية
والعدل والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيها شيئا آخر العدل ليحصل سبب
البناء فلما اعتبر سبب البناء … اعتبر فيها عدلها … جعلوه
… غير منصرف حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببي منع
الصرف العلمية والتأنيث فلم يعتبر … على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
والى انها ذكر باب قطام … لان الكلام ههنا في العدل المحصل سبب
منع الصرف والعلمية في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد ببني تميم
اكثرهم فان الاقل منهم جعلوا ذوات الراء ايضا … بل جعلوها غير منصرفة فلا يحتاج
الى اعتبار العدل لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذ مع بعض صفاتها التي هي … وبحسب الاستعمال
~~…~~ فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض له الوصفية
كالمثال المذكور فانه لما جرى فيه على … بحسب … العدد لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة … ووصف … لانه
الاستعمال لا اصل الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا الحالي
لا العارض الوصفية فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون وصفية الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا على الوصفية لا … ثم …
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره
… من سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسم على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما اسود كان موضوعا لكل
ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة فلا
المذكور … اصالة الوصف … الغلبة … اصالة الوصف …

صرفت بنحو اربع واخمس من الصرف لعدم معرفة العلمية اسود وارقم حيث صارا اسمين
للحية الاول للحية السوداء التي للحية التي فيها سواد وبياض وادهم صار اسما للقيد
مما حدث بدلها فيه من الاوصاف اعني السواد فانه بهذه الاسماء وانه حرف عن الوصف لعلية
الاسمية لكنه يجب اصل الوصف واصافه لم يجز اسميا لانه بمعنا الاصلية ايضا بالغلبة
فاما منع من الصرف من هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واحيل اسميا لانها معانيها
الاصلية فلا اشكال في منعه صرفا لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
الصرف اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الصفة التي هي الخبث وكذا كل منه
اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل يعني القوة واخيل للطائر
الطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخيلاء ووجه صرفه منع الصرف
في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعنى الوصفية مطلقا لا في الحال
ولا في الاصل ولا في الحال والاصل في الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي اي حصل بالتاء
لا بالالف فانه لا اشتراط في سببيته منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث
بغير التأنيث لانه لان الاعلام محفوظة عن التصرف بتغيير الاصلاح ولان العجمية لا
وضع ثان وظرف وصفت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك
اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه لان يتعاوقا فانه في التأنيث اللفظي
بالتاء شرط الوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر
كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في
منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب
او تحرك الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فيه
وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة لان في الخلو عن احد الامور الثلثة
من الخفة التي تقاوم احد السببين فمن احتمل تأثيره ومن لم يحتمل الاولى ظاهر وكذا
الثاني لان العجمة تعد على العرب فيستكره صرفه نظرا الى الثقل شرط تحتم تأثير التأنيث
المعنوي اي احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين
وزيد وسقر على لظى طوى الدار ماه وجور كلبي بلاد نحو جملة حرف احمد امر زينب فالعلمية

الا انها واعلم ان هذه الانواع المعارف خمسة ضمير واعلام وعلم ومبهم ومما كان مضافا الى كل واحد وباقي الاسماء
والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة فاما شرط للعلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط فاما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي
مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فانه سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط في سببيته
منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها عند وهو
مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التأنيث الاصلي
زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو
مؤنث سماعي معنوي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان زال
منه التأنيث بعلميته للمذكر لكن الحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر فلم يظهر التاء
المقدرة كما يظهر في تصغير قدم فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث
الحكمي المعرفة اي التنوين لان سبب منع الصرف هو وضع التنوين لانه ذات المعرفة
شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي ان يكون هذا النوع من جنس الوصف
على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بانه يكون حاصلة في ضمنه كان يكون الياء للنسبة
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تنوين المعرفات والمبهمات لا يوجد الا فيه الجنسية ومنع الصرف
من احكام المعربات والتنوين باللام او الاضافة يجعل الصرف مقرفا كما سبق فلا يتصور
كونه سببا لمنع الصرف ما لم يبق الا التنوين العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التنوين للتكثير انما هي من فرعية العلمية له
العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتأثير في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون
علمية اي منسوبة الى العلمية في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجمة حقيقة كما
لابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الا العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون
فانه لغة في العجم اسم جنس سمي به الحرز ثم رواه القراء لجودة قراءته البيان بتصرف فيه العرب
فلانه كان على العجمة وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف
فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فمنع منه نحو لجام لانه يتصرف فيه لعدم علميته في
العجم زينب احد الامرين وزن الاولي زيادة الاول امر الحجة احمد البيت منقول

ترتيب والمعرفة وكذا التأنيث اللفظي والمعنوية وكذا الالف والنون في الاسم وكلها مشروطة بالعلمية

فهذا نوح بالنظر الى الشرط الاول فانصرافه انما هو لانتفاء الشرط الاول وهو اختيار المحقق
لان السبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يعتبر اعتباره مع سكون الوسط واما التأنيث فانه
له علامة ملفوظة تظهر في بعض التصرفات فلقوته فقد جاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط في منع صرفهما فلم لا تعتبر هنا
قلنا اعتبارها فيهما انما هو لتقويته بسبب اخر لئلا يلغى سكون الوسط اصلا ولا يلزم
من اعتبارها لتقويه بسبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر واقرب
ممتنع صرفه لوجود الشرط الاول فيهما فانه متحرك الاوسط ونحو ابراهيم الزيادة على الثلثة
وانما خص التوجيه بالشرط الاول لان ... السبب على ما هو الحق عنده من القراءتين نحو نوح و
لبيان ظهور انصرافه مع انه مثل ما يكون على انتفاء الشرط الاول والاولى تقديم ما هو متفق على وجوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح
وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه مع نوح ولوط فانه قال ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود
قبل اسماعيل فانه كذلك فلانه كنوح في العجمة وهو سبب قائم مقام سببين شرطها اي شرط قيامه
مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين فكسرا فانتهى التكسير
المغير للصيغة فان جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع
ابابين جمع ابين على ابابينات وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما الشرط ان لا يكون معه
عن قبول التغير بعينها بحيث لا يتغير تاء التأنيث حالة الوقف او المراد بالهاء تاء التأنيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فاره وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت
معها كانت على زنة المفردات كفرازنة على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل
في خفة حقيقة فتنصرف فلا حاجة الى قوله نحو مدائن فانه مفرد محض ليست فيه لا ... اولانه
الحال وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم
ضمنا ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان
بغيرها فممتنعة عن الصرف لوجود شرطها اثرها كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصابيح مثال

لما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن ... فرازنة واما اشباهها فتجيء على صيغة
منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف للغلبة شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علم
للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقريره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست علة
من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع
مبالغة في عظم بطنها كانه كلها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية
الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه
العلمية والتأنيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا
لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا
وانما اكتفى المصنف التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بنقل العدول ونقل الجمع
شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد
تكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا ينفك
العروض عنه الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقريره ان يقال قد نقضت
عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية
فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلفوا في صرفه ومنعه فقيل اذا لم يصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل
في التفصي النقض عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع
الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه
في حكمه من حيث الوزن فمنع وان لم يكن من قبيل الجمع صيغة لكنه من قبيله حكما فالجمع
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا فتباهي هذا الجواب عن تعميم الجمعية لا في الحال
زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي
جمع سروالة لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة ...

وفيضنًا كما وصف بمنصرف ومن قال انه لم يكن هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقد
حفظ لعا علا بانه انه جمع سروالة فكانه جمع ظل يقطع من السراويل سروالة ثم جعلت كالسراويل
واذا صرف اي سراويل تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسم الصرف فلا اشكال
بالنقص بدل ما بعده الجمع لعدم الاحتياج الى التقدير عنه ويكون جوار كظل يجمع منقوص على فواعل
بالياء لكان او واوا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر كقاض اي كحكم
حكم قاض حيث الكونهما حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار
كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء تذكر مفتوحة كرأيت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع وبخلاف
حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه
تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد فيما فاصل جوار فوكد جاءني جواري جواري بالرفع والتنوين بناء على ان الاصل
في الاسم الصرف فبني الاعلال على هذا الاصل اي استثقلت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار كلا وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع وذهب بعد الاعلال ايضا منعه
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المعذور ولذا الجرمي الاعراب
على الياء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقطت تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس في حالة الجر بلا تفاوت وذهب بعض
الى اثبات الياء في حالة الجر والنصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وعلى
هذه اللغة تقدم منع الصرف على الاعلال فانه لما تكون مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة
للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا
اعلال في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فانه وقع الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب
وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم ويرى علمية شرط
العلمية ليامن من الزوال فحصل فيه فيؤثر في منع الصرف وان لا تكون باضافة
لان الاضافة تخرجه الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما هو
الحكم منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد في حكم الجمل نحو تأبط

شرط فانها باقية في حالة التنكير على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالة على وقت
غير معينة فلهذا يعطف البالتنكير مع ان يفوت تلك الدلالة واما اذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها
منع الصرف الذي هو من خواص المعربات فان قلت كان ينبغي ان يشترط ان لا يكون الجزء الثاني
من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر
فلما كان الثاني ذلك ما ذكره في بعد انه من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على كلاما دخل
في كونه مبنيا اصلا فلا يكون ... مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل
وبك هو اسم صاحب هذه البلدة ... اسما والصنم ... ان يعقد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او نحوهما الالف والنون المعهودتان من اسباب منع الصرف تشبيها لهما بالفي التانيث في انهما من الحروف
الزوائد ... مضا ... عن الفي التانيث في منع الصرف دخول تاء التانيث
عليها وللفي ... خلاف في ان يشترط لمنع الصرف ما كونه من بنية ... للمزيد عليه
واما شابهتهما لالفي التانيث واكثر ... ثم انهما الا كانا في اسم يعني به ما
قابل الصفة فان الاسم اعني ما يقابل الفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او بها كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم
المذكور هنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون
في منعه من الصرف واكد ... العلمية باعتبار انها سبب واصلا وشرط ذلك الاسم في اسناد
من الصرف العلمية لتحقيق لزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث
كعمران ... صفة فانتفاء فعلانة اي ان كانا الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة
ليتم امتناع دخول تاء التانيث عليه ليتحقق مشابهتهما لالفي التانيث ... حالا والمبتدأ ...
... باسمه انه صفة لانه في مؤنثه ... وقيل شرطه وجود فعلى لانه ان كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيتحقق مشابهتهما لالفي التانيث ... ومن ثم اي من اجل الخ
في الشرط اختلف في رحمان في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا
رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع الصرف لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة و دون ندمان فانه خلاف في صرفه لانتفاء الشرط الذي على المذهبين

لان مونثه ندمانة لا ندمى بهذا اذا كان الندمان [illegible] النديم واما اذا كان من الندم فهو غير
منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة [illegible] الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل في هذا القدر الكلية وسببية [illegible] شرط فيه احد الامرين اما ان يختص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في [illegible] منقول من الفعل كشمر على صيغة فعل
الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة [illegible] الفرس وكذلك ضرب [illegible] وخضم
لموضع وصفه لرجل افعال نقلتا الى العلمية ولهذا [illegible] الشيء مع وجود وهو العندم
وبقم علم لموضع بالشام وهو من الكلمات العجمية المنقولة [illegible] التعريب فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا صار علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل وفي مذهب الاخفش فرفه
لا يوجد الخفاء او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل اولا الكلمة على
وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف انيت كزيادة في اي مثل زيادة
حرف الحرف زائد في اول الفعل غير قابل للتاء اي حال كون وزن الفعل وما يكون على وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه عن [illegible] وزنه بهذه التاء لاختصاصها بالاسم غير اوزان الفعل ولو قابل
قابل التاء قياسا بالاجتناب الذي امتنعه من الصرف للعلم مرد عليه اربع اذا سمي به فانه لحوق
التاء به للتكثير فلا يكون قياسا ولا اسود فانه يجيء التاء به لتحصيل الذي الاول لبيان اعتبار
الوصف الاصلي الذي للعلم مانعه من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهم يتم اي من شرط
عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبوله التاء نحو يعملة للناقة القوية على العمل والسير فاذا صار علما غير مونث
اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مونثة في الصرف بالسببية المحضة او مع شرط
سبب اخر واحترز بذلك عما عدا الجامع اي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد
منها كان علما منه في الصرف لانها قد يكون علمية اذا نكر بابه يزول العلم بواسطة من احكام المسمى
به كقولك [illegible] رب الطاء اربي الفتح لو بقي اوجه [illegible] في الوصف المشهور
اشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق حرف [illegible]
اي مثل حاتم سبعة اسباب منه الصرف وشرائطها في سبق من انها اي العلمية لا تجامع
مونثة الا [illegible] الا السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذكر فيه التانيث

بالتاء لفظا او معنى [illegible] والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاربعة
مشروط بالعلمية [illegible] ووزن الفعل استثناء من الاشتراط الاول اي الا اجتمع مع ما هي
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما لانه عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على
اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد
شيء من الامرين الذي مجموع هذين السببين وبين احدهما فيبقى الا احدهما فقط لا
مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
المنفك وهو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى
فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب وكل من هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل كل قوله وهما متضادان هذا ان احمر يكسر بني المعان من اوزان
الفعل مع وجود العدل فيه فانه اصله حمت وقيل ان مع نحو جميع فانها
يكسر نبئ علم اصحد واعمه والجواب ان هذا امر غير مخفي كون ورود احمت
يكسر بني وان لم يستثني في الاوزان التي تحقق فيها العدل بمعنها كان او بغيره تام تجامع
وزن الفعل وانما قد عرفت هنا تعلم ان مع وجود اصل محقق لا يكفي اعتبار العدل
المحقق بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروجه عن ذكر الاصل وهنا
لا يقتضيه لوجود السببين في احمت ورد العدل وهما العلمية والتانيث المعنوي
انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ
الظاهر مع موافقة ما ذكره من القاعدة جعل اصلا وبيانه النزاع في الاستثناء وان كان
غير مستحسن بناء على ذكره اي الفرع في احمر علما اذا نكر والمراد نحو احمر ما كان مع الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا احترز به عما حصل فيه سكران واشباه وخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف حكم الوصف فيه قبل العلمية لكونه جمع كلاو كذلك
اصغر المنقص [illegible] التصغير فانه مختص [illegible] بالاتفاق لضعف حكم الوصف فيه فهو افعل لهما وان كان مع فلا ينصرف

بلا خلاف لظهور معنى الوصفية الاصلية فيه بسبب من التوصيف اعتبار الوصفية الاصلية اى انما
خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه عاد الى العلمية بالتنكير
بقي فيه سبب من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وبسبب آخر كوزن الفعل
او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا
قلنا الباعث [illegible] هو خلاف الاصل اي منع الصرف وقيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود
وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل [illegible] فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شيء من الوصف فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير اذ قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر [illegible] فلم يبق الا سبب
واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر وما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير
وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية
فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير منع الصرف على باب
حاتم اي على علم كان في الاصل وصفا ثم بني العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية والحكم بمنع
صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منع الصرف من اعتبار المتضادين
معا الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف في لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو
بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية الاصلية
والعلمية في منع صرف حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلت [illegible] احد الضدين بعد زواله
مع ضده الاخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبر [illegible]
وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي باضافته
الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر
لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بد من التعرض بالكسر لان الكسر [illegible] على الحركات البنائية ايضا
والمعنى [illegible] منه ان [illegible] انه منصرف [illegible] من ذهب الى انه منصرف مطلق
[illegible]

الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى
انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فبقي
الكسر بحاله وسقوط التنوين لامتناعه من الفروع ومنهم من ذهب الى ان العلمية ان
كان باقيا معنى مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالت معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كان العلمية شرطا للسبب الاخر
زالا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن فيه علمية كما
في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا
صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجبال راسيات اي [illegible] وكذا الايام الخاليات
هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات [illegible] ما اشتمل اي اسم
اشتمل على علم الفاعلية اي كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم
عليه ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي
اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا [illegible]
عند الرفع المحلي وهو بحث عن احوال الفاعل [illegible] اى
من المرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل [illegible] لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل [illegible] اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات [illegible] التابع [illegible] ذكر التوابع بعدها او شبهه اي شبه الفعل وانما قال
ذلك ليتناول [illegible] اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
[illegible]

اسناد الى بنية الحسن لكنه مؤخر عنه فالمراد بتقديمه عليه وجوبا التجوز عن المبتدأ المقدم على
جزئه نحو في الدار رجل فان قلت هل يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في
الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر كذلك فيجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند اليه الفاعل
على جهة قيامه به اي اسناده او اقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه اي بالفاعل وطريقة قيامه به
ان تكون على صيغة المعلوم او على طريقة كلمة كاسم الفاعل والصفة المشبهة فاحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاصطلاح ان هذا القيد انما هو
على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من يجعله داخلا فيه كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فانه اسند
اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فانه اسند اليه شبه الفعل والاصل
في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه لو لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه وبذلك
ذكر اسناد الكلام في ضربت كرمه بنوال ادغم كانهما جزء كلمة واحدة فلذلك الاصل
الاول يجب تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة وذكر عدم جوازه خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما
في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب بان هذا لضرورة الشعر فالمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع
الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المستتر ذكره صريحا وفي حكم الاظهر
والمفعول المستتر في حكم الاظهر والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعبر ان يكون
على ما وضع بإزائه فانه قرينة عليه فلا يعد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي
اما لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا
بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب غلامه يشترط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل

ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن اللبس واما في
صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الانفصال الاتصال واما في صورة وقوع المفعول
بعد الا لكن بشرط توسيطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
المستفاد من نحو ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسيطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا حكم
انما هو في هذه الحالة لا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن في بعض النسخ تقديمهم لانه
من قبيل ... الضمير قبل ... وانما قلنا الظاهر ان معناه لجواز الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار كل منهما في الآخر وايضا يجوز ان المفعول
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيها في الجزء الاخير
فلو اخر الفاعل انقلب الحصر المطلوب واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه
او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا
زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما
ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل
غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما
في صورة وقوعه بعد الا ومعناه فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين

جائز

لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازاً اي حذفاً جوازاً في مثل زيد اي في مثال كائن جواباً لسوال
محقق كما هو حال من قام سائلاً عن فاعل القيام محققين ان يقول زيد في جواب من قام فزيد وتقديره ان يقول
قام زيد لا زيد قام ولا يلزم حذف الجملة بتمامها لان يلزم حينئذ حذف الجملة وبقاء الفعل
احد جزئيها والمستقبل في الحذف اولى وكذا اي كذا حذف الفعل جوازاً في مثال كائن جواباً لسوال مقدر
نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على بنا المفعول يزيد مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع في جواب السوال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك على البنا للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويخضع لمخاصمة الخصم لانه كان ظهير الملتجئ
والالتجاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوايح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير قياس كالملاقح جمع ملقحة وما يتعلق
بمختبط وما مصدرية يبكيه ومتكلم انفعالي ناسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك الحوادث ماله
وانما يتعلق به الا لتخصص الحال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل بقرينة دالة على تعيينه وجوباً اي حذفاً واجباً في مثل وان احد
من المشركين استجارك اصله لو استجارك احد من المشركين استجارك فحذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من
الحذف فانه لو ذكر المفسر يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وان لم يذكر صار هذا الكلام
الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد
وان استجارك احد من المشركين فاحدهما فاعل فعل محذوف وجوباً وهو استجارك لتقدم
المفسر باستجارك الآية وانما وجب حذفه لان معنى قام فقام معنى كمن ولا يجوز
ان يكون احد مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بلا ايلاء الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معاً دون الفاعل وحده مثل نعم جواباً لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم مقامه وهذا الحذف جائز في جواب السوال

باب وإذا تنازع الفعلان اي العاملان اذا تنازع التنازع عمل الفعل
فعلين نحو زيد صديق ومكرم عمراً وبكر كريم وستر سعيد ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال
الفعلان في ان التنازع بعد تنازعهما في فعلين اقتضى ما قلنا من البيان التنازع وهو الاشتراك
ظاهراً اي اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما اي بعد الفعلين اذا تقدم عليهما واعمل فيه احدهما
معمول للفعل الاول وهو بعده قبل الثاني فلا يكون في محل التنازع ومع تنازعهما فيه انما يجب
المعنى بنوع منه اليه ويصلح ان يكون هو موضع ومعه ذكر الموضع معمولاً للاول واحد لكن كل البدل
في الا انفراد تنازع عنه الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو
كونه متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً للاول لانه لا يجوز واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعاً على طريق الحذف عندهم وهو اعمال الفعل
الاول عند البصريين والثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن فصله عن الاول لانه لا يبقى الضمير
ولا يدونه لنفي المعنى لانه يعتد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع
ههنا ما يكون على طريق الحذف وهو اعمال الفاعل فقط خفيفة بالاسم الظاهر والتنازع الواقع
في الضمير المنفصل فيمتنع على مذهب الكسائي لانه يحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معاً
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعاً لان طريق الحذف عندهم الاضمار وهو ممتنع ههنا
فقد يكون اي التنازع في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما
في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولاً فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت واكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
في وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمراً وليس هذا في قسم التنازع بل
هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين هذه الصورة

مختلفين فيه الاضمار وذكر لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
والنظام يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل
مثال القسم الثالث وذكر سطور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت
زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا
فيختار البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه ويجوز اعمال الاول ويختار الكوفيون
فيختار الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل
الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدا به لانه المذهب المختار
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف ووقف الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي كل من الفعلين اراد ونيته وعمادا وذكروا نابا لانه مرفوع
المضمر والمظهر كما يكون موافقا للمرجع بهذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا اسند مسنده بخلاف الكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
ويختلف اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع انفصال الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمر فيه
وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره نحو ضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم ما يحذر وفعل
روى عنه تشريك الرافعين واسناد الفعل الظاهر كما في صورة تنازع الناصبين نحو ضربني واكرمني زيد
لو وكرو من الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر اذا استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الاول كما هو مختار

دونه فلا يجوز فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان معمول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد الا ان تمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حسب اعمل في حسبني لفعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا
مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لانه لو
اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المعمول الثاني اسما لا كل واحد
ذات مما بالاطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد وفيه الا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني يقتضي مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر
واحد فلا تنازع وليس استدل الكوفيون على اولوية اعمال الاول بقول امرئ القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا فيه
الفعلان اي كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي افصح شعراء العرب اعمل الاول فعلم ان اعمال
الاول اولى من اعمال الثاني اذ لا فاعل يساوي الاعالي فاجاب المصنف عن طرف البصريين
وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجههما الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لادنى معيشة واثبات كفاية قليل من المال وثبوت طلبه اعني الكل منهما وهذا لان لو
تجعل مدخولها المثبت منفيا والمنفي مثبتا ... فكل الكلام منفيا والمنفي من ذكر مثبتا
فعلى هذا القانون المذكور ينبغي ان يكون معمول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب المجد والعز
كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

فعلا او شبه فعل لم يذكر فاعله واقيم هو مقامه عن الفاعل وفي نظره منه كي فضل المبتدا حيث قال
ومنه المبتدا المستغنى اتصاله بالفاعل وهو ما سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل
ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول
مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله ان كان
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغته الفعل الى فعل اى الماضي المجهول
او يفعل اى المضارع المجهول حقيقة او حكما مثل افتعل ويستفعل وينفعل ويستفعل وغيرها من الافعال
المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى
المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا
ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف الجنس ضرب زيد لان احد الاسنادين
هو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني
من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه
فات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك
اى كالمفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول له والثالث من باب علمت واعلمت فانه
انما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يبق كونه
مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل لانه توقف تعقل الفعل
عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر
المفاعيل فانه السبب بين ما الصفة نحو ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
نحو زمان امام الامير نحو مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة
وصف الضرب بالشديد ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة له
لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفعول اقيم مقام الفاعل مثلا وانما لم يكن اسناده

بيان قال المصنف لان من التبعيض ويحتمل ان يراد التبعيض بتقدير المضاف
اثر من جملة افراد المرفوع عبد الغفور

٢٥

نائبه عن الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه
عاط اى آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا او ذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفيه تعظيم الشيء ومنه يتبين من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل لتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما والمبتدا هو
في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم حقيقة او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اى الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه
اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى للالحاق به نحو بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن
الخبر فانه مع المبتدا الخارج عن هذا القسم فانه لا يكون الا مسندا اليه او الصفة سواء كانت مشتقة
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجرى المشتق نحو قرشي الواقعة بعد حرف النفي نحو ما ولا وان والف الاستفهام
وهل وما ومن وعند سيبويه جواز لا ابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يجوز ذلك
حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم وخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل
في اجراء عن نحن لفصل بين الاسم المستقبل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا
لكونه للخبر رافعة لظاهر وما جرى مجراه وهو الضمير المنفصل للالحاق به نحو قوله اقائم انتما
انت عن الكي واحترز به عن نحو افاعيان الزيدان لان فاعيان رافع لضمير بما بعد الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قام الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان كانت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو اقائم
زيد وما قائم زيد واحترز به عما اذا كانت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون
فانه يجوز فيه الا جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وكون
ما بعده مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه ففيها ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويجب فيه
ان يكون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيتها اقائم الزيدان ويجب فيه ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد ايضا

واحترز به عن العم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به اعتبارا للصفة الملكوتية في نوعي المبتدا في

او ازيد به عن القسم الثاني من المبتدا وكذا ان يقول المراد المسند به الى المبتدا او يقبل الباء في بمعنى الى والعن المراد

راجعا الى المبتدا وعلى التقدير تركيب عن ايه الغرض انه في المبتدا ويكون من اهل المغايرة للصفة الملكوتية تكميلا

فاعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتدا اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية لتسند الى شي وليسند

اليه شي فهو الابتدا عامل في المبتدا والخبر على ما ختاره المصنف ولما ختم حجزهم فقال بعضهم الابتدا

عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر وكل من الاقوال له

وجه في العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه لو لا مانع

مانع التقديم على الخبر لان المبتدا ذات والخبر حال من احواله والذات متقدمة على احوالها و

من ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير راجعا

الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار بعود

الضمير الى الدار وهو متأخر في الجزء الذي اصله التقديم فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير

جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المحكوم عليه ينبغي ان يكون معلوما والحكم

المبهم المنكر الواقع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يمكن ان يحكم على الاطلاق بل

اذا تخصصت النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذا التخصيص تقليل الاشتراك فيقرب من المعرفة

مثل قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وقد تخصص بالمؤمن

تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخبره خير وسل ابوكم ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم يعلم ان الكائن

في الدار احدهما في الدار فسال المخاطب تعيينه فقال اي من الامرين المعلوم كون احدهما

في الدار كائن فيها وما احد منكما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل ما احد

خير منك فان النكرة في سياق النفي فافادت عموم الافراد وتحولها فتعينت وتخصصت

فانه لا تعدد فيه في الافراد بل هو امر واحد وكذا النكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير

من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب للتخصيص فانه تخصص به الفاعل المشبه به اي شيء اهر ذا ناب

اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل وكذا هو مما يكون حكما عليه بالمسند اليه فاقتضاه اذا

ان اي احدا كان اي حبيب مثلا وقد يكون شر اي اذا كان بمعنى حقير وانما يتأتى بها عن معناه حتى

يكون شر الا شرا فيتم الاول يحتج الفقير بالنسبة الى الحر فمعناه شر الا شرا هو ذا ناب وعلى ان لا

يحتج فيتعذر وصفه في هذا الفقير فيكون المعنى شرا عظيما لا صغيرا هو ذا ناب وهذا مثل قولهم

فوق او تحت العجز في الدار رجل وسل هو لكن في الدار رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل

في الدار كان ما ذكر بعده موصوفا بحد استقراره في الدار فتخصص بالصفة ومثل

قولك سلام عليك للتخصيص بالنسبة الى المتكلم اذا اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع

لقصد الدوام والاستمرار فالسلام اي سلام من قبلي عليك هو المشهور في بعض النحاة في

قال بعضها بمعنى منهم ما ابن هو الاضراب عن النكرة على التبيين لاعلاما ذكروه من التخصيصات الخ

كنا في توجيها ثالث هذه التطويلات الركيكة التي بينه القصد فقيل يجوز ان يقال كوكب انقض

الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب وما كان

الخبر الموصوف فيما سبق مخصصا بالحصر لكونه في حكم الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يبين ان

خبر المبتدا قد يكون جملة فقال والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وفعله مستكن

زيد قام ابوه ومع ذلك يحتاج العروض لان اصل الفعل واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها

لا يمنع الا ان يكون غيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك

العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع الظاهر موضع

المضمر نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف

العائد اذا كان من القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان

منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا

او مكانا او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول

بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب

الاخرين وهم الكوفيون فانه يصير مفردا وجه الاكثرين ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل

في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقلين انه خبر والاصل في الخبر الافراد

وأبوك خبره

كالاستفهام فانه يجب تقديمه تحفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام وهو
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه
معرفة ومن خبره والواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين او متساويين
في التعريف او متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لانه لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديم الفاضل افضل من افضل منك
دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عن ان لا يكون كان فعلا لغيره مثل زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه
تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا
على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون احتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل
على مذهب من يجوز كون الالف والواو حرفين لا اسمين لانهما علامتا التثنية والجمع كالتاء في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد الذي ليس بجملة صورة ولا حكما ... ما له صدر الكلام
اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فاين مبتدا والاسم منفي الاستفهام خبره
ليس بجملة فان قيل ان الخبر جملة صورة ... وكل الخبر الذي ليس بجملة صورة والآخر زيد
نحو زيد ابوه ... صدر الكلام لتصوره في الجملة او كان مصححا له اي المبتدا
من حيث انه مبتدا فتقديمه يصحح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فانه في الدار خبر مخصص المبتدا
بتقديمه كما عرفت ... نكرة ... او كان لمتعلقه اي اللام اي كان لمتعلق الخبر
التابع له بتبعيته ضمير في المبتدا لعاد على الخبر فلا يجوز على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا
راجع الى ذلك المتعلق اي الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا قوله مثلها
اي مثل التمرة مبتدا وعلى خبر لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل
متعلق الخبر بالجار او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمصدر مبتدا اذ
في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لا سيما في الخط عند الخفة كما مثل اوفي
الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور كما

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا او ذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل حينئذ على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل
زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانه في المعنى خبر واحد اي مز ...
هذه الصورة بترك العطف اولى ونحو بعض النحاة الصورة الثانية وجوز العطف ولا يبعد
ان يقال مراد المصنف تعدد الخبر ما يكون بحسب الحقيقة لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لانه الخبر ولا
في المبتدا ولا نحوهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل بعضه من توابعه ولهذا اورده في المثال
الخبر المتعدد بغير العطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار على الاكثر وقد يتضمن المبتدا معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيتضمن المبتدا
الشرط اي السببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه
نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فيجب دخول الفاء فيه
واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ليشابه بالاتصال في
فان الشرط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليشابه كونها بفعل الشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف بهما او النكرة الموصوفة بهما
اي بالجملة الفعلية او الظرفية او الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فهو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني
هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم
ومن امثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما نحو كل غلام رجل يأتيني او في الدار
فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول
الفاء على خبره مانعان بالاتفاق من دخوله عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لتشبيه المبتدا
والخبر بالشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان ذلك اي ... صدر الكلام ...
في الشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذكر المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت وليعل
الذي يأتيني فله درهم في ... ... بالاتفاق ... فاوجه ...

بيان الاتفاق انما هو من باب الرد على المشبه بالمعنى الاصطلاحي ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف

الواقع فيها واختلف بعضهم فقيل هو سيبويه لان المكسورة بمعنى اى ثبت ولعل وجه المنع عن دخول الفاء

على الجزء الا... [illegible] الا انه اجيز الفاء مع ان ... [illegible] ... ان الذين كفروا وما

نوا وهم كفار فلن يقبل ... [illegible] ... بعضهم لان المفتوحة وكذا بليت ولعل فان وجه تخصيص ان

المكسورة بالالحاق ... قيل بعضهم الذى الحق ان بها هو سيبويه فاكتفى بقوله ... [illegible] ... بقوله

سواه فلم يذكره ... [illegible] ... الكلام الخبرى لا ... النون والكلام ... [illegible]

عن دخول الفاء على الخبر ... وما تقدم على ... [illegible] ... المفتوحة وكذا عن دخول الفاء ... [illegible]

ما يمنعهم ... [illegible] ... فان الله ... وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا

قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد ... [illegible] ... وجب حذفه ... [illegible]

... [illegible] ... او الذم ... [illegible] ... ذكره ... [illegible]

نعم الرجل زيد ... [illegible] ... هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف

في قول المستهل المبصر للهلال الواقع ... عند ابصار الهلال والله اى هذا الهلال والله

الحالية ... [illegible] ... حذف الخبر ... [illegible] ... الهلال ... [illegible] ... بالاشارة والحكم

عليه بالهلالية ... [illegible] ... اى بالحكم ... [illegible]

... [illegible] ... الهلال عند الوصف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة ... [illegible]

مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره ... [illegible]

الكتاب خرجت فاذا السبع واقف ... [illegible] ... الخبر المحذوف ... [illegible]

ووقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا ... [illegible] ... تركيب

الكلام في موضع ... [illegible] ... وذلك في اربعة ابواب ... ذكره المصنف اولها

المبتدأ الذى ... [illegible] ... لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا للامتناع ... [illegible]

على الموجود ... [illegible] ... جواب لولا ... [illegible] ... مقامه ... [illegible]

الخبر ... [illegible] ... ولولا الشوق بالعليا يبرزى ... [illegible]

تحصل الحال المؤكدة ... [illegible] ... ان تكون عاملا فيه كالمستقر ... [illegible] ... الحال حاصلا لان ذا الحال ... [illegible] ... عاملا ... [illegible] ... وصاحبه ... [illegible]

ووضع الحال موضع الظرف

... [illegible] ... كل مبتدأ مصدر اصريحا او مؤولا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او

كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد

مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب

ما يكون الامير قائما ومذهب البصريين الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل

كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك ... اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال

اقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية ... فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فكونه الحال قائما

مقام الخبر ... [illegible] ... ومن حذف ... [illegible]

... [illegible] ... لان ... [illegible]

والذى ... [illegible] ... تقديره نحو ضربي زيدا ... فانها اذا اتحدت الحال مع المفعول او ضربي زيدا ... [illegible]

قائما اذا كان مع الفاعل ... ثم تقول صرف المعنول الذى هو ذو الحال فيبقى ضربي زيدا قائما ويكون صرف

ذى الحال مع قيام القرينة ... ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم صرف بلا لبس قائما ويكون صرف

الحال مع قيام القرينة ... [illegible] ... ثم حذف ... [illegible] ... المفعول والحال

في الحال وقام الحال مقام ... [illegible]

البعيد وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل ... [illegible] ... متعلقات المبتدأ ... [illegible]

حذف الخبر ... [illegible] ... وتعين المبتدأ المقصود ... [illegible] ... الاستقلال وذهب الاخفش الى

ان الخبر الذى سد ... [illegible] ... الحال مصدر مضاف الى صاحبها ... ضربي زيدا ... قائما ...

... [illegible] ... المبتدأ الاخير ... الفعل ... ضربي زيدا الا قائما ... [illegible]

مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة ... [illegible] ... بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته

اى كل رجل ... مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو ... [illegible]

المعطوفة ... [illegible] ... وذلك مثل لعمرك لافعلن

كذا اى لعمرك ... [illegible] ... فلا يشكل ... [illegible] ... وجواب القسم قائم

مقامه ... [illegible]

الكثير ... [illegible]

رفعاً ونصباً مثل هو اى جنان واخواتها المسند اى امر بعد دخول احد هذه الحروف عليه مثل المسند

شامل لخبر المبتدأ وخبر كاد وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف مخرج لها جميعاً عنه و

المراد بدخول هذه الحروف حلها ورودها على الاجزاء الاخر فيه لونها فلا يتقضى التعريف بمثل يقوم في

مثل قولك ان زيداً يقوم ابوه فان يقوم مسند الى ابوه ليس مما دخل عليه ان [illegible]

بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسمها ، بهذه الحروف

ويلزم منها اسند [illegible] بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الى المسند فيحتاج

الى تاويل الجملة بالاسم حتى يكون خبراً [illegible] مثل ان زيداً يقوم مثل قائم في ان زيداً قائم فانه مسند

بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفرداً او

جملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحداً او متعدداً ومثبتاً او محذوفاً وفى شرائطه من انه اذا كان

جملة فلا بد من عائد ولا يجوز الا اذا علم فالمراد ان امره كامره في [illegible]

واستثنا موانعه ولا يلزم [illegible] ذلك انه كلما صح ان يكون خبراً للمبتدأ صح ان يقع خبراً لهذا الباب اذ يرد

انه يجوز ان يقال اين زيد [illegible] ولا يجوز ان يقال ان اين زيداً وان [illegible] الا في مواطن

اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يكون مقدماً على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك

لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضا والعمل الفرعي للفعل ان

يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي بفروع

يتعين بعملها بتقدم ثانيهما على الاول [illegible] الا ان يكون الخبر

ظرفاً اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفاً فانه [illegible] اذن حكم

في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة كقوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة

نحو ان من البيان لسحراً وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفته [illegible] لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه

هو المسند [illegible] امر هو [illegible] المبتدأ [illegible] بعد دخولها اى دخول لا

في [illegible] والمراد بدخول ما عرفت في [illegible] فلا يرد [illegible] ولا رجل [illegible] ابوه

نحو لا غلام رجل ظريف [illegible] عن المثال [illegible] ولا رجل [illegible] قائم

ظريف ولا حال لان الظرفية لا تتقيد بالظرف [illegible] لم يلزم الكذب [illegible] الكلام

رجل ولكون مثال النوع [illegible] الظرف وخبره وكذلك خبر لا هذه حرفاً كثيراً اذا كان الخبر عاماً

كالموجود والحاصل [illegible] لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه

اى لا يلفظون بالخبر في اللفظ لان الحذف عندهم [illegible] او المراد انهم لا يثبتونه اصلاً لا لفظاً

ولا تقديراً فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال نفى الاهل والمال فلا احتياج الى تقدير خبر وكل

التقديرين يحملون ما يرى خبراً [illegible] لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين

بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا جعلا [illegible] هو المسند اليه بعد

دخولهما [illegible] ما عرفت من معنى

الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائماً ولا رجل افضل منك [illegible]

[illegible] هذه لغة اهل الحجاز

واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالا

بتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشراً وهو اى لا

ليس [illegible] ليس لنفي الحال ولا [illegible]

[illegible]

[illegible] فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي

الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيه [illegible] ولا تكرار [illegible] الباب اعلم

ان المراد [illegible] والمسند اليه بهذه [illegible] مسند او مسند اليه الا [illegible]

ذكر التوابع من بعد فلا يشتغل بالتوابع وهي [illegible] من المرفوعات [illegible] في المنصوبات

وقدمها على المجرورات لكثرتها وكثرة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل

على علم المفعولية [illegible] ما ذكر في المرفوعات [illegible] كلام

لكون الاسم مفعولاً حقيقة او حكماً [illegible] والكسرة والالف والياء [illegible]

زيداً [illegible] واباك [illegible] المنصوبات او ما

من المنصوبات

فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول على الا بعد تقييده باحد من حروف الجر كالمفعول به او فيه او معه او له وهو
اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه
لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا وانما
زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر
كلها مذكورة صفة للفعل وهو احتراز من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وضرب به
المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل
وليس المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل
فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي
فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور و[illegible] اشتق منه
فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها بهذا الاعتبار وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس معنى
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول به خارج عنه فبهذا الا
عتبار خرج عن الحد وانعكس الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم
يكن فيه مفهوم زائد على ما في فعله من الحدث والنوع اي دال على بعض انواعه والعدد ان دل على
مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي
للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية من غير دلالة على الوحدة والتثنية والجمع
فسبيله سبيل المفرد ولا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به الانواع الآخرين النوع او العدد
بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد
يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير للفظ فعله مادة مثل قعدت جلوسا

للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم اسم
التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وقد
وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي
سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا
لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا
اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فقيل عليه قد قالوا احمد
الله حمدا واشكره شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف
معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول
مطلق مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا الا سيرا حرفه بعد نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لكن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما
سرت سيرا لا يكون منه ولما وضع الاسم بانه لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا
عنه نحو ما سيري الا سير البريد مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي وقع
الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جيء بالمثالين
او بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد
اي تسير سير البريد فهذان المثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين للتنبيه على ان الاسم
الواقع موقعه اعم من ان يكون نكرة او معرفة او ما هو فعل المتبوع او ما يشبه فعله
ومضافا وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي
يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اي مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة

اوله مصدر المضاف اى الفاعل او الى المفعول وبتاثيره عن غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان [illegible]
المجهول نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى شدوا الوثاق فمضمون الوثاق جملة متقدمة
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب
بقوله فاما منا بعد واما فداء اى فاما تمنون منا بعد شد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى للدلالة على التشبيه [illegible] واحترز به عن نحو لزيد صوت
صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه علاجا والعلاج فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو
لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت
زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو
مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار اى تصوت تصويت حمار من صات الحمار يصوت بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر
للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحبه وهو الضمير المجرور ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ
صراخ الثكلى وهى التى ماتت اولادها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى المصدر الذى وقع مفعولا
مطلقا وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لتلك الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف
درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فالمصدر وقع مضمون جملة هى قوله له على الف درهم لان مضمونه
الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى تاكيد
المفعول المطلق لاجل انه يؤكد نفسه فانه لا امر يغايره ويكون بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون
جملة لها اى لتلك الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا
ثم حقا بعد آنفا ثبت ووجب حذفه مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره
لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول تاكيدا لغيره لانه
[illegible] هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد غيره ثبت هو مضمون الجملة فالمؤكد اسم مفعول [illegible]

وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لغيره [illegible]
ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية سواء كان للتثنية بل للتكثير والتكرير والمبالغة [illegible]
هذه الفائدة نحو لبيك اى لباك الاضافة اى مع مضاف الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل
قوله ثم ارجع البصر كرتين اى رجعتين كثيرا وفى جعل المثال من التثنية لافادة
هذا التقييد تلخص مثل لبيك اصله الب لك الباء اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك
ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة [illegible] حذف الفعل واقيم المصدر مقامه [illegible]
الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه [illegible]
بالالف [illegible] محذوف الزوائد وكذا [illegible] سعديك [illegible] اسعادا بعد
اسعاد بمعنى اعطيك الله اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لبيك فانه يتعدى باللام المفعول به
هو ما وقع اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر [illegible] كما سبق فى المفعول المطلق
والمراد بوقوعه فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان
الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل يقولون انه ملتبس به [illegible]
فانه لا تعلق [illegible] واحد منها ان الفعل وقع عليه بل هو اوله او معه والمفعول المطلق [illegible]
الفاعل فانه المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل ما يعتبر اسناده اليه هو فاعل عنده
او حكما ليدخل فيه مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل ولا [illegible]
زيد [illegible] وقع عليه فعل الفاعل الحكمى اسناد الفعل اليه فاعله مفعول
[illegible] الفاعل معا [illegible] فائدة [illegible] الفاعل فلا يرد [illegible] وقع عليه الفعل
المعتبر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل المعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو
المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لتضمنه معنى [illegible] فيجب فيه تقديمه [illegible]
مثل الله اعبد وجاء الحبيب [illegible]
هذا [illegible] العامل
فى المفعول به لقيام قرينة [illegible] زيدا [illegible] اضرب زيدا الحذف الفعل
للقرينة [illegible] الحالية [illegible] وجوبا
[illegible] والمنصوب على المدح
او الذم او الترحم [illegible]

عطفاً على مقصود على اسم الجنس وزعم امتناع نحو ذلك وتمسك بان يا اسكن علينا امتنع الاخرى
نحو اقوام وانصب اي اتركوا الغضب واتقوا ضير الكم اي اتقوا انواع التشاجر واقصدوا ليس
ضيركم وهو التوحيد واجهل وكملة اي اتبعت اهلا [illegible] اي مكانا مانوسا
نحو اله خرا بالوا اهله الا احانب [illegible] وطئت سهلة في البلاد له حرفا وللوضع التي
تركه الموضع له وهو المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك ببصره او بقلبه اذا دعا
مقبله عليك لوجه حقيقة مثل يا زيدا وحكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
اوله منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد تنبيهها على الطلب
اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه او دخله حرف النداء بجرد التفجع لا لانزاله منزلة المنادى
فقصد نداؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولكن اورد في المفصل اصالة بالذكر فيما بعد وعلى هذا فانه
المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما عن وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكأنك تناديه
وتقول له تعال فانا مشتاق اليك على الاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وفيه الاول
سيبويه انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو اي ادعو الحرف وهي يا وايا وهيا وأي
والهمزة واخرجه بقوله بحرف فخرج ليقبل زيد لفظا او تقديرا متصل للطلب اي طلب الخطاب بانه
تكونه آلة الطلب لفظا نحو يا زيد او تقديرا بانه تكون آلة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اي نيابة لفظ عن ان تكون الناويب ملفوظا او مقدرا بان تكون الناويب مقدرا كما
في المثالين المذكورين في المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا
يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذا بين المذهبين لا تكون من هذا
الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد حيد ولبى المنادى اجد جملة
الجملة فعند سيبويه كلام جزآه الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد
جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر او عند ابي علي احد جزئيها اسم فعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى
مفردا بيان البناء والخفض الفتح على التعجب لغلبة بالنسبة الا التعجب ولطلب الاختصار في بنائه

منه وارجاع الضمير الكلام عن علاية يسوق الكلام ان كان [illegible] اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف وهو ما لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه مرفوعا قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد
المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية التي اشبهته لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لانه بالبناء تحرك وهذا الكاف كلي في ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لشبهه
الحرف او الفعل ولا يبنى لشبهه الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم او كلامه فيه
قبل النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو
ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت
على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم من هذا
امثال المستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير الذي يفتح
لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطف على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بالعطف على المستغاث
وان عطف عليه بيا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بجر مع دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته الحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب بالجر هو الاصل فيه قبل [illegible] تخصيص المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما
قلت للعرف [illegible] وبعضهم سواهما كليا واجيب بان كلامه في بيان اللام التي لام الاستغاثة كانت التهديد
اسم فاعل مستغيث بالمنادى واسم مفعول [illegible] فيستغاث منه وتنزلا من صفوته وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه [illegible] ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر وكرره الجرمي الانفا
وهو ان المنادى فيه في قولهم يا للماء يا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان الحمل على حذف المنادى على تقدير كون اللام للاستغاثة على تقدير في مثل لا
تنافيا ما يتبع فتحها كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الف الندبة
الاستغاثة بآخره لانتفاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فتنافيا

والمنادى المستغاث بهم اللام او الالف لفظا او تقديرا انما كان ضربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب
وهي المفعولية متحققة فيه فاعربه بقي على حاله واما ما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا
او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا
يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا
جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا منكرا نكرة غير معين اي لرجل غير
معين وهذا انما ينصب بفعلا لا بفعل لانه منصوب لا بالمعنى والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه وهو مثال ... النصب هذا الا ان ... اذ حيث النعم انتفا ...
العبد من مثال ... انتفا انما ... فلا حاجة الى ايراد مثال له لانفراده مع ان المثال كله ... فيكون
ان يراد بقول يا طالعا جبلا ... اعم من ان يراد به معين او غير معين فاستغنى الافهام باسرها
ملكوله وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة ف
توابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حمله اي على لفظه او على انما بنيا المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه وغير المنادى المبني يكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع كما ياذ يداه وعمراه ولان المنصوب مبني على الفتح وغير التوابع يكونها مفردة لا لاالعوم
لكنها مفردة لا معنى ولا لفظا كانت مضافة بالاضافة المعنوية و ... لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا
المفردة اعم من ان يكون حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او شبه مضاف فانهما كما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخلها
زيد الحسن الوجه ويا زيد الحسن ... وجه والحسن وكان ... الحكم ... في التوابع ... ويجري فيها هو
بالعبيد فيها هو مختار ... بعضهم ... ابيع ... الحكم فيها ... و ... في
التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبناء كيا زيد زيد ... اعراب رفعا ونصبا وكانت ... عند المعرب ذلك ولا ... لم يعد
بعد المعرف باللام ... البدل والمعطوف ... المنع دخول يا عليه
الصفة والعطف البيان كوكب والمعطوف بحرف المنع دخول يا عليه فانه ... كما سيجيء ... يرفع
... المنادى ... فيجوز ... التوابع ... بني النداء ... اي حيث ...

النعت ان يكون تابعا لمحله وهو ... منصوب على المحل بالمعطوف لبكر يا تميم اجمعون واجمعين من التأكيد ويا زيد
العاقل والعاقل من الصفة اقتصر على مثاله لانها اكثر وقوعا وبا غلام بشر وبشرا من عطف البيان ويا زيد
والحارث والحارث من المعطوف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه من المعطوف
بحرف المنع دخول يا عليه كيا بالرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف من الحكم منادى مستقل
فينبغي ان يكون كذلك لا جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الغرض او ما يقوم مقامه ولكن
لما لم يباشره حرف النداء جعلت له حالة اخرى فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي
القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه مباشرة حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فلم يكن البتة وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو
العباس ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل
اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا
اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي
عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة
عطف على المفرد اي وتوابع المنادى المبني كلما يرفع به اي المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب
لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لانها مع النداء لا تباشر ها
مثل يا تميم كلهم من التأكيد ويا زيد ذا المال من الصفة ويا رجل عبد الله من عطف البيان ولا
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لانه ... المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف بحرف ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي
باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحكم ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير معتبر بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد زيد ... ويا زيد اخا عمرو ويا زيد

المنادى المبني على الضم اذا كرر مساوى مثله فالكلام فيه ولكنه مبنيا على الضم فلا ينفع في اطراد فوائد
على جواز ضمه فانه يجوز الضم لا لكونه الا انه المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن اشارة او
بالاضافة الى ابنه بلا اختلاف واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيجوز عند مثل يا زيد
الكريم وابن عمرو مضافا اي حال كونه وكذا الابن مضافا الى العلم الآخر فظاهر يكون كذلك
يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى كلما يرفع به لكن لكثرة فتح لكثرته وقوع المنادى
اي اجماع الندا الصحيح والكثرة مناسبة للتخفيف خففوه بالفتح التي هي حركة الاصلية لكونه مثلا
واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع
كما في اتيته بين حرف النداء والموصوف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصل وبا هذا الرجل
بتوسط هذا وبا ايها الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اي العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وجاز جواز الوجهين الرفع والنصب في ... لانه اي الرجل مثلا هو المقصود
بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة لحركة اي بنائية ... كلام المنادى فبدل على انه
المقصود بالنداء وهذا المنزل المنتج عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم تكن كذلك
جائزة من الكلام المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه ... على الرجل اي والتزموا رفع توابع
الرجل مضافا او مفردا نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين ... توابع ... وقالوا يا الله على قاعدة جواز اجتماع حرف النداء مع اللام
وعدم اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن همزة محذوفة ... لازمة للكلمة بالاكثر لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولحذفت الكلمة فلا ينال ... سعة الكلام لأنه ولما لم يجيء بخلافه
الاعلام ... هذا الكلام بذلك الجواز ولهذا كافة واما مثل النجم والثريا
ولان كانت لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الذي والتي وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة
لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا التي ولعدم جريان هذه القاعدة الا ... قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان اللام
ليست عوضا عن محذوف ولما كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ ونبه العلامة في قولهم فيا
الغلامان اللذان فرا ...

الموقوف ... وقوله الا لما اسم مجرور بالاضافة الاول الضم والنصب ومنه الا النصب بحسب
اما الضم فانه الاول ... منادى مفرد معرفة كما هو الاظهر والنصب على انه مضاف المحذوف المذكور فيه
آلة ياتيه لفظ فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والبزرية اجاز الضم مكان النصب على ان يكون في الاصل
باب الضم ثم على قرينة اتباع النصب الا كما هو في يا زيد بن عمرو ونفي النصب في الثاني
لانه اما بانه مضاف او بانه مفعول وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة
عمر والبيت لجرير يهجو عمر بن لجأ التيمي الشاعر ان تهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان
يهجوني فيلقينكم في سوأة اي مكروه ثم قيل يتبع فيها جائزة اي ايامهم وفي المنادى المضاف الى ياء
المتكلم كونه صحيح وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وحذفها اي الياء اكتفاء
بالكسرة ... مثل يا غلام وقلبها الفا كيا غلاما وهو
الوجهان ... لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الى ...
من النداء الشيء ... المقصود من الكلام تخفيف يا غلام بوجهي حذف الياء وابقاء
دليلا عليه الكسرة وقلب الياء الفا لان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة وهذا الوجهان وان كانا
واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن ... عليه الاضافة الى ياء المتكلم
وان يشق النداء الشيء على الياء المتغيرة بالحرف او القلب ... يا غلام او ...
المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتح عن الالف وتكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم ... هذه
الوجوه اي في حال الوقف تقول يا غلامه ويا غلاميه ويا غلاماه ... بين الوقف
والوصل وقالوا اي العرب ... يا ابي ويا امي على الوجه الاول ... الياء المتكلم
مع وجوه اخر ... لكثرة استعمال ... في كلامهم ... عن الياء تقول يا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت ... بابدال التاء بالياء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة او مكسورة
الياء او يكون ... الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجراء مجرى المؤنث ...
لفظا وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف ... ويا ابن امي ويا ابن عم ...

لا يا ابن خال الا ابن اخي فانهم يقولون يا ابن ام ويا ابن عم على الوجه الاول مثل يا ابي يا غلامي فعلا
يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها يا ابن ام ويا ابن عم بحذفها والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا
ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة الالف وجاء في شذوذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكنه الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وما كان في تفصيله
الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام في غير ضرورة
[illegible] الاول وهو في كثرة الاستعمال المنادى وانما
[illegible] اى في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر
المنادى [illegible] الحذف المنادى للتخفيف فلا يكون بعضه
[illegible] مخصوصا بترخيم المنادى وبعضه ترخيم غير المنادى بالمضاف [illegible]
[illegible] الترخيم مطلقا والعجز [illegible] الا الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على
[illegible] الاول او ترخيم اذا كان واضافة المنادى [illegible] عدمه وهي
ان لا يكون مضافا ضعيفا او حكما فيدخل فيه المبتدأ بالمضاف [illegible] الحذف في الاول لانه يبقى
[illegible] المنادى [illegible] الترخيم فيها بالجملة
وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام [illegible] او النداء فلم يرد على الترخيم
[illegible] المنادى ولا مستغاثا بزيادة الالف لان الزيادة [illegible] الحذف [illegible] المندوب لانه داخل
[illegible] الاغلب [illegible] المنادى
[illegible] للتخفيف وان لا يكون
[illegible] والشرط الرابع [illegible] وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا
[illegible] التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] بناء [illegible]
[illegible] لان وضع الثاني على الزوال [illegible] لمثل الترخيم

منادى وهي فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كيفية المحذوف فقال فان كان في آخره
اى في آخر المنادى زيادتان في حكم الزيادة الواحدة [illegible] واخرته
ومرجانة فان الياء والنون زيدتا معا [illegible] الثانية فلم يحذف منهما الا الاخر كما
اذا جعلنا [illegible] ما هو مذهب سيبويه لا افعالا [illegible] على ما هو مذهب غيره
لانه يكون [illegible] عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح [illegible]
لا [illegible] الاصالة [illegible] لانه لا يحذف منه الا الاخر وهو [illegible] ان يكون
ضعيفا او حكما [illegible] في حكم الصحيح في الاصالة [illegible]
[illegible] ساكنة حركة ما قبلها [illegible] الرابعة [illegible]
وكذا [illegible] لا يحذف منه الا الاخر [illegible] صحيح [illegible]
الكثر ارابعة [illegible]
والعالم [illegible] في حكم الواحدة [illegible] بحذف زيادتيه لان
بناء العلم [illegible] حرفين [illegible]
في حكم الواحدة [illegible] الاخر [illegible] واما الاحرف
المركبة الزائدة [illegible] على الاسم [illegible] وان كان مركبا ويعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل تأبط شرا [illegible] الاسم الاخر فيقال
[illegible] الثانية [illegible]
[illegible] فيحذف حرف واحد [illegible]
المفتوحة وعدم موجب حذف الاكثر [illegible] يا حارث [illegible] المنادى المرخم
في حكم المنادى الثابت [illegible] الترخيم [illegible]
[illegible] فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء [illegible] الترخيم [illegible]
[illegible] وفي يا ثمود [illegible]
[illegible] المنادى المرخم [illegible]

منه فلاحي قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لاجل الياء او الواو بالكسر لانه لما جعل كرواسما بزيادة [illegible] ادرجت ما منع
الاعلال وهو وقوعه [illegible] بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد تنقل [illegible]
العرب صيغ النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فلا بد [illegible]
بان يلتبس فيها باستعمال الا في غير المنادى والمندوب في اللغة من يبكي عليه احد ويعد محاسنه [illegible]
او يعده امر عظيم لتعذر [illegible] البلاد [illegible] النبي وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت [illegible] يبكي على النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على
وجوده عند فقده المتفجع عليه كالمصيبة والمحنة والويل [illegible] للنادب [illegible] الحبيب فالحد شامل
لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ووصل يا جرياه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا عن [illegible]
عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى اي مثل حكم يعني اذا وقع المندوب على صورته في فرد من افراد المنادى يحكم في الاعراب
والبناء مثل حكمه وكما انه في المنادى كذا اذا كان مفردا معرفة بني واذا كان مضافا او شبيها به نصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورته جميع افراد المنادى ليرد عليه انه لا يكون نكرة لانه لا يندب الا
المعروف وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت [illegible] الندبة فان خفت
اللبس اي التباس [illegible] وكما اللفظ [illegible] زيادة الالف [illegible] الحرف [illegible] بحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندب غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لانه يلتبس بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندب غلام مخاطبين قلت واغلامكموه [illegible] لا واغلامكماه لانه يلتبس
بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاق الهاء في حال الوقف لبيانها ولك
بتركه [illegible] المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي يعرف المندوب به [illegible]
[illegible] والمتفجع عليه فلا غلاماه ولا رجلاه [illegible] مندوب خاص [illegible] الذهن
اليه وبه يعذر النادب بالندبة عليه وامتنع اي الحاق الالف لصفة المندوب بل يجب ان يلحق
بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لانها اي الصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لان [illegible]
تمام المضاف [illegible] بخلاف الصفة فانها [illegible] الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلذا

انفصل في الصفة من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اتم منه من جهة [illegible] لانه واحد
بالذات وان الطويل يعود الى زيد [illegible] بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران [illegible] رجلا
ضايعا [illegible] فقال واجمجمتي الشاميتيناه [illegible] ويجوز [illegible] حذف حرف النداء
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس [illegible] قبل النداء سواء [illegible] بالنداء كيا رجل
او لم يكن مثل يا رجلا [illegible] العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يتبين الذهن ان
انه منادى ولا اسم الاشارة والاسماء اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على ما عداها من المعارف التي تجوز
فيها حذف حرف النداء سواء كان [illegible] حرف النداء كلفظ الله فانه لا يجوز [illegible] الا مع ابدال الميم
المشددة منه اللهم [illegible] يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف [illegible] اذا وصف
بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل وبالموصوف بذي اللام نحو ايها [illegible] اي يا ايها
الرجل ولا يجوز الحذف [illegible] ان تلتقي بذي اللام والمضاف [illegible] غلام
زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي [illegible] بالبنات
ويا ابي [illegible] حرف النداء من اسم الجنس [illegible] ليل اي صر [illegible] بالليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم جنس [illegible] قالته امراة امرء القيس حين كرهته [illegible] افتد
مخنوق اي يا مخنوق [illegible] وقال افتد مخنوق حرف
حرف النداء [illegible] مع انه اسم جنس [illegible] اي يا كروان [illegible]
حرف حرف النداء من اسم الجنس [illegible] يقولون للكروان
كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى [illegible]
فما اصطيد [illegible] المنادى لقيام قرينة جوازا الا يا اسجدوا
بتخفيف الالا على انه حرف تنبيه [illegible] اي يا قوم اسجدوا [illegible]
الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في اللام [illegible] يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من [illegible] وجب حذف ناصبه [illegible] معمول [illegible]

ما بعده ولذا وجب حذفه ... احترازا عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير

كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عما نحو زيد ابوك ... ما بعده ... انما يليه الفعل او شبهه متصلا به بل

ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل

ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل فيه بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه

... ذكر الضمير او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ذكر الضمير

او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط هو ... ورفع

ذلك الاشتغال عليه اي على ذكر الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه

اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية

... هو الظاهر للتبادر وبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبتقييد الفراغ

عن العمل فيه بسبب ذكر الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله

بضميره فان الابتداء ... ذكره وبتقييد النصب بالمفعولية خرج ...

... نحو زيد كنت اياه ... صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير

تسليط عينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال

الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور

فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف ... امثلة ثلثة منها للمشتغل

بالضمير باقسامه الثلثة وواحدا للمشتغل بالمتعلق ... مثال المشتغل بالمتعلق

... نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط عينه وزيدا مررت

... الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت ... جاوزت

جاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال

الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس ...

... ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يفسره

الفعل الناصب ... زيدا ضربته ضربت ...

ضربت الاول ... ضربت ...

... قدرت ... فلم ... الغلام ... يد والابن ...

فصل

... سبق ... الاسم الواقع ... على شريطة التفسير اما المختار

او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه الامران ... المختار ... الاسم

المذكور الرفع بالابتداء ... عن العوامل ... بالابتداء ويرجح

قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينة ... ولان وجوب

... النصب ... ترجح النصب ... ترجح الرفع ...

قرينة او عند وجود ... المرجح ... ولكن يكون ... المرجح للرفع ...

المرجح للنصب ... ذكر الاسم مع غير الطلب ... اذا لم يكن الفعل المشتغل طلبا

كالامر والنهي والدعاء ... وما ... على الفعل قرينة النصب ...

اما قرينة الرفع ... الا الخبر ... على الفعل ...

... مع غير الطلب ... اذا الحادث

مع الطلب ... فان ... النصب فان الرفع ... الطلب ...

الاخبار ... الطلب ... الواقع على الاسم المذكور ... من اقوى القرائن

مثل ... فاما زيد فضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اما ... لا يدخل الا على

الاسمية غالب ... الظروف ... بعدها الاسمية ...

الاسمية غلبة ... بعدها ... النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف

جملة ... اي لرعاية ... الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها ...

فعلية نحو ضربت زيد ... وبعد حرف النفي ... ولن ...

اي ... المضارع ولا ... الفعل ... ولا زيدا ...

قرينة ... زيدا ضربته ... وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته ... حرف

الاستفهام لانه ... الرفع ... اسم ... مثل ... همزة الاستفهام ...

مثل ... ضربته فانه ... الفعل ...

... الذي ... فالمختار ... ضربته ... قرينة ...

نحو ضربت زيدا لحقته فاكرمه وثانيا ما قبل الامر والنهي بنحو موضعه ووقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه ولما افرزنا هذه المواضع اي ما بعد حروف الاستفهام والنفي ولذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع
الفعل اي مواضعه ووقوع الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وفيها الفعل مقدرا
والاولى وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور في عطف على جملة فعلية اي التي ما هو مفعول
في حال النصب لكن لا انه حيث هو معتنية بهذه اي انه بغير حيث هو في حال الرفع بالقوة
بعلم انه جزء الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صدق لمع المعنى المقصود
المقصود فالالتباس اي هو بين جزئية ذات ما هو معنى على تقدير النصب و... لا تبين بوجه
النصب ويجوز الرفع فان التركيب لا يحتمل حاصل ... انا كل شيء خلقناه بقدر بسبب ظاهر عطف
للاختيار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا كان موافقا للنصب لو ان المقصود
لكن في بسبب بالشيء الاحتمال كونه صفة بغير خبر وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء
بانه مخلوق كما انه بتقدير فانه يوهم بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فلا يختار احدهما
بلا اختيار مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او نحوه لاني ذكره ... على
على القوي لعدم القرائن يستوي الامران في اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية جزئها فعلية فتبقى رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان لكون
التناسب في حال الرفع بكون اسمية منعطفة على الجملة الكبرى وهي اسمية ونه النصب يكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان كل ... الكلام من الحذف يكون مرجحا للرفع فكل منهما
بترجيح المعطوف عليه فان قلت اتساويه الاقرب والبعيد بينهما لان الكبرى ايضا قريبة
معمول لعدم ملكت لعنه باعتبار المعنى واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب ويجب النصب
اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط

ويجب النصب بعد حرف الوجوب دخوله على الفعل لفظا او تقديرا اي لان زيدا ضربته فركب
مثال حرف الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس مثل انزيد ذهب به منه اي من
باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر
بعد التعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اي اذهب فانه
لا يعمل النصب اذ ذهب فليس فيه ما يناسب بنفسه مثل يلابس او ذهب على صيغة المعلوم
فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب او يلابس احد بالذهاب به او اذهب فقلنا الامر او بالتكلف
ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع الخادع ما اسند اليه فلان ذهب ونحوه مفقود واذا كان
الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز لعدم ما يعمل فيه فليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير ويكون مما كان عنه النصب وكذا اي مثل انزيد ذهب به
... كل شيء فعلوه في الزبر ... اي الكتب فيكون ليس من باب الاضمار على شريطة
النصب لانه يجعل منه الفعل المقدر ... كل شيء فعلوه في الزبر لو كان مشتغلا بغيرها
فسد المعنى لان في الزبر ... لا يسبب في الفعل لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صدق لنصبه ... ظاهر الاية في ... المعنى المقصود
لان المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله وكل صغير وكبير
مستطر لا ان كل شيء كائن في الزبر اي الكتب معمول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا او في
الجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول
لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان مشتغلا
عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والذي فيه الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما ... هذه القاعدة فان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية عن بعضهم
فانظر الى ذلك الان ... الاخراج عن القاعدة المذكورة ... اتفاق القراء على الرفع

في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط في
المبتدأ الخبر فالفاء الداخلة عليه مربطة بالشرط لولا الذكر لسببية للخبر ولم يعمل هذا الفعل لا يعمل
ما بعد جزء فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه
والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان
الحكم الموعود فالفاء عنده ايضا السببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او
للتنبيه وخبر الجملة لا يعمل في جملة اخرى فامتنع التسليط فلا يرد انه اتفاقا يختار فيه
الرفع والآية وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فيه يكون داخلا تحت
الضابط فالمختار فيه النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد
من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعيين الرفع **الرابع** من تلك المواضع التحذير
وجب حذف ناصب المفعول به التحذير اما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن
ذكره وهو اي التحذير في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم
عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذرا كما يقول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذكر المعمول او ذكر
المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذرا او ذكر المعطوف عليه فقط هذا الاول
من جزئية المعطوف كافه المعطوف عليه وفيه المعطوف المطوي وفيه المنزل اذ
تقدير اللام او مفعول بتقدير اتق ذكر مكررا الآية وفي المحذر منه موضع المجرور العائد الى المعمول
استعارة بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول يعني
التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الادب وهو
ضربه بالعصا وبعد حذف الادب عن نفسك وعلى التقدير المحذر منه الاسد والحذف فان
المراد تبعد الاسد او الحذف عن نفسك تحذيرا منها لا تحذيرها منها والطريق الطريق
مثال للنوع الثاني اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يلائم

النوع ٤ مثل نفسك
بعد او اتق ونحوهما فتقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي افراد الثاني مثل نفسك
نفسك على المعنى على هذا ابعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه وتقدير مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور فقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد
ويقول في النوع الاول اياك من الاسد كما يقول اياك والاسد وفي اياك ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف ويقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من
اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر مع ان وان قياس ولا يقول في المثال الاول اياك
الاسد لامتناع تقدير من لشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف وطلبا
حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما
حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه** ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور
لفظا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذ العامل مصدر افعوله
ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا زمان او مكان الا ان يفعل
فيه فعل سوا وجد الفعل الذي فعل فيه او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه كيوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهد
نعم الجمعة داخلا فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فانه يصدق يوم الجمعة لا
يكون الا يوم الجمعة فلو اخرجه الشرط فقيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور بحرفيه مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور
الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشار بها الى ان
في المفعول فيه وعينه لبيان حكم كل منها وهو المفعول فيه حقيقة ما نظره فيه وهو المجرور بها
وما يقدر فيه وهو منصوب بتقديرها وهذا اطلاق اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقديرها ولما المجرور بها فهو المفعول بواسطة حرف الجر لا المفعول فيه
المفعول فيه ضربان ان لفظ مفعول فيه وذكر فالا وتسمى ظرفا اي تسمى المفعول فيه ظرفا

وظرف الزمان ظرف مبهما كان الزمان او محدودا يقبل ذلك اى تقديره في

معلوم العامل فيه النصب بلا واسطة كالمصدر والمحدود ما يحمل على المبهم لانه جزء

من الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظرف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اى

تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن

مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقديره في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما

وصرح نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين

وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض

فيكون مبهما وعام يتناول بهذا التفسير بعض الظروف المكانية التى تنصب فلذلك قال وحمل عليه

اى على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو فوق وسوى لابهامها اى الابهام عند

ولدى لانه لم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما ونقض الشيخ لابهامه اى هو الف وكذا

حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال

مثل الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار

لكثرته في الاستعمال لا للابهام على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة

الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال

وهذا اى محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه اذا قلت دخلت الدار في البلد فان

انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان لكل فعل نسبة الى مكان خاص يوقع فيه ونسبة

الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح

ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقال ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة

الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد

فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا

فيه بل مفعولا به وفسر معناه على الاستعمال الاصح فيكون اثباته الا ان الاستعمال دخلت

مع انه نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بدون في

مفعول له

اى لتحصيله او لسبب وجوده وقرنه بسائر المفاعيل جميعا فعل مطلقا او باطنا او

او معنى فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا

كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا وقوله مذكور احتراز عن مثل

اعجبنى التاديب فان قلت كيف يخرج الاحتراز عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله

مذكور فيه الجملة كانه ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه لانه

ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور في التركيب الذى هو فيه ويدخل نحو اعجبنى التاديب

الذى ضربته لاجله الكلام الا ان يراد بذكره معه ايراده مع العامل فيه مثل ضربته تاديبا

مثال لما فعل لتحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب

عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان

القعود انما وجد بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له منصوبا مستقلا غير داخل

في المفعول المطلق مخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند

الزجاج مصدر من غير لفظ فعله المقدر عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا

وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول

الزجاج بانه تاويل بعيد لا يرتضيه صنيعة الاعراب الخ تاويل اى الحال بالاخرى من ان

معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير التحرز على صيغته وشرط نصبه اى

شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالمصنف والاكرام في قولك جئتك

للسمن والاكرام لك عنده مفعول له وان لم يعمل فيه وهذا كما قال في المفعول معه ان شرط

نصبه تقدير في وهذا اتفاق اصطلاح القوم تقدير اللام كانه اذا ظهرت لزم الجر وفقد

اللام بالذكر لانها الغالب في تعليل الافعال ولا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من

دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله فبظلم من الذين هادوا

حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اى لاجلها وانما كان تقدير اللام

من الفعل ولهذا قال وانما يجوز حذفها وتم يكتفى بانتفاء صريح الفاعل الشرط اللام فيجوز
حذفها اى يجوز تركها اذا كان المفعول له فعلا افراد اذا كان عنا لاجل للسم لفاعل
الفعل المعلل به اى اكثر فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره
[illegible] وهذا للفعل المذكور في الوجه بان يتحد زمان وجوده [illegible]
[illegible] او زمان الضرب [illegible] اذ لا [illegible] بينهما الا [illegible] او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل
بعض زمان المفعول له نحو شهدت الحرب ابتغاء للفضل فان زمان
المفعول له اعنى ابتغاء الفضل بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب [illegible]
اذا لم يكن [illegible] الوجوه نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما [illegible] شرط
هذه الشروط الثلاث لانه [illegible] المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر [illegible] فاذا اختل شيء منها **المفعول معه** اى الذي فعل بمصاحبته
بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول له في وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المغضوب عليهم
[illegible] والجزائي [illegible] الى الام [illegible] نصب [illegible] النحاة
من اسناد الفعل الى [illegible] النصب [illegible] منصوبا [illegible] الكلام والبيه
ذهب [illegible] بحكم على [illegible] النصب [illegible] بعض الحواشي ان الكلام
جدا [illegible] الوجهان [illegible] من قبل [illegible] الجر والنصب [illegible] مفعول ما لم يسم فاعله
[illegible] المصدر اى [illegible] الفاعل [illegible]
هذا [illegible] فعل مصاحبه على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله [illegible] المصدر و
والجزائي [illegible] مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره [illegible] لمصاحبة معمول
فعل [illegible] مذكور [illegible] بعد الواو [illegible] لمصاحبة معمول فعل [illegible] وافادته [illegible]

اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع وامرا [illegible] بمصاحبة معمول الفعل [illegible] ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او معنى ولصدق [illegible] الناقة وفصيلها [illegible]
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانه لا يدل [illegible]
اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول
معه الفعل او معناه بتوسط الواو [illegible] وانما وضع الواو موضع مع لكونها
اخصر واصلها واو العطف التي [illegible] فناسب [illegible] فان كان اى وجد الفعل
اى ما يدل على الحدث فيشمل الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة [illegible]
لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا الوجوب
العطف فيه **فالوجهان** اى العطف والنصب على المفعول معه جائزان نحو جئت انا وزيد
بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعول معه وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل لا بالتاكيد المنفصل ولا
بغيره **وان كان الفعل معنى** اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف
تعين العطف حيث لا يعمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز [illegible] **وهو العطف**
نحو مالزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع **فالنصب** حيث لا وجه سواه نحو مالك
وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيه لان العطف على الضمير [illegible] بلا اعادة الجار
غير جائز وتم [illegible] على عمرو [illegible] اذا السوال [illegible] الاعتبار [illegible]
ولما كان بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وكانك [illegible] ما تصنع
زيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالزيد وعمرو وما تصنع
زيد وعمرو **الحال** ما يبين هيئة الفاعل من الفاعل [illegible] الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول [illegible] هو الذي فيذكر [illegible] ما يبين
الذات كالتمييز وما اضافه الى الفاعل او المفعول [illegible] ما يبين هيئة غير الفاعل
او المفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية [illegible] صفة الفاعل او المفعول

لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظيا اى لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه مع قطع اعتبار امر خارج عنه
يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظا به صريحا او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون صريحا او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في
معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
بنحو صيغة وقيام المضاف اليه مقامه فكان الفاعل او المفعول كقوله بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان
يأكل اخاه ميتا مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه
فكأنه اى الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وانه لم يقم مقامه كذا في قوله تعالى وان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار انه الدابر المضاف اليه جزؤه
فانه دابر الشيء اصله ... مفعول لما لم يسم فاعله باعتبار المستكن في المقطوع فكأنه حال
عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبنى على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او تبنى على
صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وصيغة ... ومتعلقه لا بالمفعول فدخل فيه الحال
عن المفعول معه او المفعول المطلق ... حال عن الفاعل او المفعول الا ... او وقع حالا عن
المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ صريحا فان فاعلية التاء المتكلم ومفعولية
زيد لفظي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان صريحا
وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال المعنوي للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى
الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا من مقتضيات الكلام الا اعتباريا

الا للتوكيد وعاملها اى عامل الحال اما الفعل اللفظي او المعنوي نحو ضربت زيدا قائما ونبه له الواو
فانه ان كان اللفظي مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل
نحو زيد ذاهب راكبا ونبه له الواو ماعدا ... ان كان اللفظي مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام
عن التصريح به او بشبهه كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي
والتشبيه نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك في الدار قائما وكأن زيدا اسد صائلا وشرطها
اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه ... فلان
الاصل في المحكوم عليه التعريف غالبا اى ليس شرط الحال ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اى اكثرها
وبيان ذلك انه لو وقع الحال على منفي احدهما فان يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني
تميم فارسا او معنية ... الموصوف لاشتراكها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا انا ... امرا
حال ... او واقعة ... الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا ... النفي نحو ما جاءني رجل الا
مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل ... فيكون ذو الحال فيه في هذه الامور وغالب موادها وقوع
الحال واكثرها هي هذا القسم ووقوع الحال من هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة غالبا فقيد
لا شرطه كون صاحبها معرفة ... غالبية كون صاحبها معرفة ... في بعض الموارد وبانه
التوطئة ... الى انه يعرف الكلام عن ظاهره ويجعل معرفة وصاحبها معرفة مبتدا ...
علاجه وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن ... ارسل الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية بمعنى المرسل ... معتركة ... ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم
يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على ان لا يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب
ولعل المراد ... مثل نغص الدخال ...

وبنزده وجوده اي انزاده وبجد جهدك الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على الحالية
وتأويلها انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا [illegible] وان كانت معرفة
فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب
الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها وبين موصوفه
وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها النكرة المحضة [illegible] مبتدأ وحرف
لئلا يلتبس بالصفة في النصب مثل قولك ضرب رجلا بالجامع [illegible] سائر الحواشي وان
لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال [illegible] مثل زيد [illegible] على العامل المعنوي
فهو [illegible] فعل العامل المعنوي ولكن ما هو متعدد بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه يعني
الجار والمجرور خارج عنه داخل فيه الفعل او شبهه فعل من صيغ الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا
نظرا الى تضمين الظرف معنى الفعل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار
فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال [illegible] وافق سيبويه في [illegible] قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
اتفاقا [illegible] للظرف [illegible] الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه [illegible] الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا
جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو [illegible] من كلام المتقدم فالمراد هو الاصل [illegible] لا يتقدم الحال
على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان
كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا [illegible] ضاربة زيد وذلك
لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار
عند المصنف ولذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم جواز [illegible] الا [illegible] وما ارسلناك الا
كافة للناس [illegible] الحروف [illegible] حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل [illegible]
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا

بجبلا مصورا [illegible] ونحو ذلك وكل ما دل على هيئة اي صفة كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة فهو حاصل به وهذا رد
على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا ان يأولوا الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان
الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا
وهو [illegible] مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا
حاجة الى ان يأول البسر بالمبتسر والرطب بالمترطب من ابسر التمر اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا
صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا [illegible] عند محققيهم [illegible]
اسم التفضيل [illegible] العمل لانه [illegible] حالان باعتبارين مختلفين [illegible]
متعلقه والبسرية [illegible] من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن [illegible]
الاستبعاد [illegible] بالنسبة الى [illegible] كالعدم [illegible]
ان البلح والرطبية تعلقه من حيث انه مفضل عليه وهو جزء منه فيجب ان يليه [illegible]
[illegible] في الاصل فانه وان كان مفضلا [illegible] كان كالعدم ومع هذا فلا [illegible]
بان [illegible] وان لم [illegible] احسن فانما [illegible] وذهب بعضهم الى ان العامل فيه [illegible]
اي [illegible] حال [illegible] لا يمكن ان يكون [illegible] فلا
يستقيم [illegible]
[illegible] بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة [illegible] ان وقعت حالا
مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة [illegible] خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي
الحال واجرائها عليه في الحكم بما عليه فالجملة الانشائية لا يصح ان تحكم بها [illegible] وكانت
الجملة مستقلة في الافادة لا [illegible] ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها الى صاحبها [illegible] والجملة الخبرية اما اسمية
او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا

قوله نحو انا مسلح بقوله ليدل بها يعني ان قد موضوعة لتقريب الماضي من الحال
وبها قد يستعمل ليدل بها على قربه من الزمان صدور الفعل في ذي الحال
او وقوعه عليه وزمان صدور الفعل او وقوعه ليس بزمان الحال
فتال ان قد يستعمل في موضوعه ...

جاءني غلام هند نحو جئت وانا راكب فتبين ... نحو جاء زيد وهو راكب او بالواو وحده لانها يدل على
الربط ... الامر ... ان فرد عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وبهذا الربط
... او بالضمير ... المتقدمة ... الموكدة فلا يكون الواو وتقول هو الحق لا شك
فيه ... الربط ... الانفصال ... وبالضمير وحده كل منهما ... لان الضمير
... فلا بد من الواو كل الصحيح
... المثبت ... الجملة الفعلية التي تكون ... مثبتا ... بالضمير وحده ...
... الفاعل ... جاء زيد ... وما سوى ... الجملة الاسمية والفعلية
... المضارع المثبت في الجملة ... على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير
معا او باحدهما وحده ... بالضمير ... فلا ... الاسمية في المضارع المنفي
نحو جاء زيد وما يبلغ غلامه او جاء زيد ما يبلغ غلامه او جاء زيد وما يبلغ عمرو والماضي المثبت نحو
جاء زيد وقد خرج غلامه او جاء زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاء زيد وما خرج غلامه او
جاء زيد ما خرج غلامه او جاء زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت ... من دخول قد
... الماضي ... المثبت ... حالا ... زمانه الى زمان صدور
الفعل ... يجوز الا ... الماضي المثبت اذا وقع حالا ...
... نحو ... فانهم لا يوجبون قد
... نحو جاء زيد قد ركب غلامه او ... نحو قوله
... حصرت صدورهم ... وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان ان
... حصرت صدورهم ... حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صدورهم
... والمبرد ... جملة ... والماضي ... لا استرار ...
... العامل ... الحال ...
... الماضي ...

في بعض الاحوال الموكدة وهي اي الحال الموكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قبل العامل بخلاف الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوف
لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه ... او ... من صفة الامر ...
... ومن اصعب ... الامر ... ابوه ...
... عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقريب ... عطوفا ف
... اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي موكدة لمضمون جملة اسمية
... فانه لا يجب حذف عاملها ... اسمية ... رسولا ...
اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها اي قال صاحب الكشاف ... فان ... اذ حال
موكدة ... فاعل ...
للعامل ... مذكور ... واجب ... الله ...
اي الاسم الذي ... الابهام ... البدل ... حكم ... الا
... المستقر اي الثابت الراسخ ... الموضوع له
من ... انه موضوع له ... الثابت مطلقا ...
... وهو الوضع ... جارية ... جارية يرفع الابهام ... قوله
... الوضع ... الاستعمال باعتبار ... الموضوع له ... يرفع به
الافراد ... هذا الرجل ... هذا مثال ... كم
... الابهام ...
... الابهام ... الموضوع له ... الرجل
هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له ... انه موضوع له وكلا ... يرفع به الافراد
عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه لكن ... الواقع ... لعدم ...

لا الابهام الموضوع ...

وتحصيل ذكرنا ان الواقع عما وقع الرطل مثلا النصف منه فلا يشمل ان الموضوع له معنى معين مختص
بما هو اقل من النصف كالربع وبما هو اكثر منه كمنّ وقفيز ولا الابهام فيه الا من حيث ذاته
اي جنسه فانه لا يتم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او النحل او غيرهما والا من
حيث وصفه فانه لا يتم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بنعت او حال عنها اليه مثل بغدادي واذا اريد رفع الابهام
عن الذات فقيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المتوقع عن الذات لا عن النعت وقال […] فانه لا يرفع
[…] الابهام عن الوصف […] صفتان للذات اشارة الى ان التمييز […]
نحو رطل زيتا والعدد مثل خاتم زيد […] فانه […] فيه قولنا خاتم […] منسوب الى زيد ونحنا يرفع الا
بهام عن ذلك الخ المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه عن […] ما يقابل الجمل وشبهها والمضاف مقدار […] وهو ما يقدر به الشيء
اي لا يعرف به قدره […] غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام […] بتحقيق
ما خص هذا الرفع اي […] اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما […]
نحو عليه نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد ومباحثه في باب اسماء العدد واما غير
عدد اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل […] ومنوان سمنا وكالكيل نحو
قفيزان برا او كالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدر […] لان […] عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بالمعدود والموزون والمذروع والمقيس […] وانما اقتصر المصنف على الامثلة
الثلثة لان […] تنبيه على […] هو التنوين كما في رطل زيتا او النون
كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولذا لم […] اقسام المقادير
وكثرة […] وصف تمام الاسم […] على حاله لا يمكن اضافته […] والاسم […] الاضافة مع
التنوين ونون التثنية والجمع وهي الاضافة لان المضاف لا […] فاذا تم الاسم بها

تمام الكلام فينتصب […] الاسم التام […] التام بفاعله […] الاشياء انما
[…] تمام الفاعل لكونه في آخر الاسم كما كان الفاعل […] الفعل […] التنوين
الداخل على […] كان […] بالاسم التام فلا […] لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي
الراقود خلا فيفرد اي التمييز فكان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا
وهو […] ويقع على القليل والكثير فلا […] مثنى ومجموعا […] والتمر
والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع […] النوع الواحد
فيستعمل […] لانه لا يدل […] فلا بد من ان […] او يجمع […]
وقصد الانواع […] كما جاز ان يقال طاب زيد […] للنوع […]
سوا كانت […] والتمر […] ان يورد التمييز على ما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد […] اي عن غير الجنس نحو عندي […] ثوبين او اثوابا ان تم
ان كان […] المقدار […] بتنوين او بنون التثنية […] وجب التمييز […]
بتنوين المفرد ونون […] للتثنية فانه تام […] الاسم بها […] التمييز جازت الاضافة
اي اضافة […] المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام […] نحو رطل زيت ومنوا
سمن […] او بنون التثنية […] ان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة […] نون الجمع نحو عشرون درهم […] الاضافة […]
اضافة المضاف […] نون الجمع […] جاز ان يضاف […]
رمضان […] فلو اضيف الى […] لزم […] في بعض الصور
لانه لا […] مثلا […] اضافة عشرين الى رمضان […] اول رمضان او […]
[…] رمضان فلا […] في صورة […] فلا يكون […]
اقرب الى الاطراد […] عن غير مقدار […] [illegible]

يكون في نسبة الدر اليه والتقدير الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله
دره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفروسية بالكسر لا من الفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما
لكن نفسانه المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون التمييز له اى لما انتصب عنه بان يكون عنه ازالة
الابهام [illegible] وان لا يكون متعلقا كما فيه كقولك طاب زيد ابا بعد وعلى ودار فان هذه الاقوال
كسبت نفسانه المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه فى متعلق زيد وهو الذات الكلية
اعنى التى المنسوب اليه [illegible] فان التمييز فيهما اى فى هذا جاز ان يكون لما انتصب عنه
سواء كان نفسانه او محلا له ومتعلقا او مما يليق لمتعلقه ما قصد [illegible] وحد التمييز
وتثنيته وجمعه سواء كانت توافقه ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين
والزيدون آباء [illegible] مثل [illegible] طاب زيد ابا اذا اردت ابا واحدا وطاب زيد
ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد آباء اذا اردت الاجداد [illegible]
اذا قصد [illegible] وحد التمييز اورد موحدا واذا قصد تثنيته اورد مثنى واذا قصد جمعه
اورد جمعا فان صيغة الموحد لا يصح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا
يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمع لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى
ان يؤتى به موحدا لصحة الاطلاق على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذى هو الجنس الانواع من حيث
اختلافها اى النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان [illegible] الزيدين [illegible] نوع اخر من العلم فان
صيغة الموحد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة [illegible] مثل لله دره فارسا او
[illegible] نحو [illegible] زيد رجلا فان معناه كامل من الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب
عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قلت [illegible]
زيد ولد [illegible] زيدا ولا يحتمل ان يكون والده [illegible] نحو ابا و[illegible]
[illegible]

الحاكم بصحة باعتبار الحمل بالنسبة فاقتضى تمييزا او الحقيقى التمييز باضافة فى المقدار
اليه اكثر اسنى الا الحصر [illegible] مع الخفة والظهور فى المقدار مع خلبا التمييز لان الاصل
فى [illegible] المقادير وغيرها [illegible] هذه المثابة وكذا اى [illegible] منه التمييز وهو [illegible]
الابهام [illegible] ذات [illegible] نسبة كان الذات [illegible] ذات [illegible] جملة
ما كان الابهام [illegible] التمييز [illegible] الابهام [illegible] الرفع عنه [illegible]
[illegible] بينا [illegible] هذا القسم [illegible] المذكورة [illegible]
النسبة [illegible] جملة [illegible] جملة [illegible] اى [illegible]
وهو اسم الفاعل [illegible] الارض [illegible]
نحو زيد حسن [illegible] اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا
فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد [illegible] مثال [illegible] التمييز [illegible] بالمنتصب
عنه زيد طيب ابا مثال [illegible] التمييز [illegible] ان يكون لما انتصب عنه و[illegible]
و[illegible] فال طاب زيد [illegible] فهذه المثالات [illegible]
المعنى [illegible] المذكورة [illegible] الآخر [illegible]
التمييز [illegible] اورد [illegible]
والدار [illegible] اضافة [illegible] المنتصب عنه [illegible] اضافة [illegible]
[illegible] اضافة [illegible] المنتصب عنه [illegible]
[illegible] التمييزان [illegible] وابوة [illegible] ابوة [illegible] ودارا [illegible]
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا [illegible] التمييز [illegible]
اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز [illegible]
[illegible]

يكون

والواو للعطف على جزء كانت حسن نحو ما يعجبنى اباه والمراد بالمطابقة الاشارة للافراد
والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث لكونها جاصل لمعنيه واختلف ان الصفة المذكورة حال
او تمييز الاستفهام اجمع على الحال نحو طاب زيد فارسا او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها
نحو لله دره من فارس وهو لم يجز من قائل هو تمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال
والمقصود مدحه بالفروسية لا بالحال الفروسية اذ يجوز حال الفروسية بعزها
من الفضل ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا فلا يجوز ان يعمل فيما قبله والاصح ان المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما
هو عامل فيه من الفعل الصريح او الجار الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو
طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى
انفجرت عيونها او لو جعلته مفعولا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأ الاناء ماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل و سيبويه [illegible] وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور [illegible] المتكلم [illegible] فقد
اسناد الفعل الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز [illegible] وفي
الابهام [illegible] امتلأ الاناء [illegible] فاعل [illegible]
[illegible] زيد [illegible] فان النفس [illegible] الابهام [illegible] منسوب الى زيد وهو النفس
فالفاعل [illegible] اسناد [illegible]
[illegible] منصوب
[illegible] امثال الفاعل والمفعول [illegible]
[illegible] والمجرد فانه يجوز ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح [illegible] الفاعل
والمفعول [illegible] الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر [illegible] معنى الفعل
لضعف [illegible] انتهى [illegible] وما
كان [illegible] نطيب [illegible] تكون [illegible]

تطيب الا سلع [illegible] تطيب [illegible]
[illegible] كاد [illegible] تطيب [illegible] وما فيه
يحمل [illegible] النسبة [illegible] بان يكون [illegible] التمييز [illegible] الا كيب
باعتبار النفس [illegible] تطيب [illegible] المستثنى
الا ما [illegible] المستثنى في اصطلاح [illegible] على قسمين وما [illegible]
[illegible] لان [illegible]
[illegible] فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اى [illegible] المستثنى المنقطع [illegible]
نحو جاءني [illegible] الا زيدا [illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] نحو جاءني القوم الا زيدا [illegible] ما جاءني الا زيدا اى ما جاءني احد
الا زيدا بالاخراج [illegible] واخواتها [illegible] جاءني القوم الا زيدا وما جاءني القوم
الا زيدا [illegible] والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد الا [illegible] واخواتها غير مخرج
عن متعدد [illegible] المستثنى المتصل فالمستثنى [illegible]
المتعدد [illegible] الاستثناء منقطع سواء كان من جنس [illegible] نحو جاءني القوم الا زيدا
بالعموم [illegible] نحو جاءني القوم الا حمارا وهو [illegible]
مطلق حيث [illegible] ثانيا بالمنقطع [illegible]
المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج [illegible]
فهذا منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى و [illegible]
[illegible] اى [illegible] في كلام
موجب اى [illegible] نحو جاءني القوم الا زيدا [illegible]
في كلام غير موجب [illegible] النصب [illegible]
الكلام الموجب [illegible] المستثنى منه [illegible] نحو [illegible]
على [illegible]

الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب به والعامل في نصبه المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه متعلق بالفعل او معناه
تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما ووقع في كلام الكلام فتأمل به المفعول او
معنى عكس كل فعل بعد الا ان المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى متصلا على المستثنى
منه واقعا في كلام موجب او نحو جاءني القوم الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لا
يشاع تقدم الا قبل البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
كان منقطعا بعد الا نحو ما جاءني القوم الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة
اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون اذ هو اكثر من تميم الفاء فان اكثرهم ... الا اللغة الحجازية
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع
الا بغريب السهو والغفلة والمستثنى المنقطع الا انهم ... والغلطات
ولهذا بنو تميم فانهم قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون فيه اسم يبلغ حرف نحو ما جاء
القوم الا حمارا فيه ما يجوز فيه البدل وثانيهما ما لا يكون فيه اسم ... فيه
معنا نحو قوله ... لا عاصم اليوم من امر الله الا
رحم اي الا من رحمه الله فان رحم ... المرحوم فلا يكون داخلا في ... منقطعا او كان
بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا اي جاءني
القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول ... كخلت الدار من الانيس
وعدا يتعدى جاوز وكون من ... الفعل فتعدى بنفسه والتزموا فيه النصب
او الظرف والاستثناء في باب الاستثناء لكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا في
هذا الباب وفاعلهما ضمير راجع الى مصدر الفعل او الى اسم الفاعل منه او الى
بعض مطلق من المستثنى منه ... جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض
منهم زيدا ... على النصب ... فليكون ... بالا في
الا اصل ... الاكثر اي ... اكثر ... لا ...

الشيرازي عمرو ام

كاد وقت وقد اجريا مجرى حاشا عند من جر فقال الخيرية اعلم خلا فانه جوز الجر بهما الا ان النصب
بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما
مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما عدا زيدا وما خلا زيدا تقديره خلو زيد فقط وبالنصب
على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
مجيئهم عمرا او على الحالية بتأويل المصدر الفاعل بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين عن زيد بعضهم
او مجيئهم من زيد او مجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بما خلا وما عدا
زائدة فلعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يجزه الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني ... لا يكون بشرا واما
يكون النصب بعدهما لانهما من افعال الناقصة للجزء الثاني اخبار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب على النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل بهذه الافعال الا في المستثنى المتصل الى المزج ولا يتصرف فيها
لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل منه فيما بعد الا حال من البعض المجرور اي حال كون المستثنى واقعا بعد الا كونه مفرغا في الا
افراد ... اذا كان بعض سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا ونحوهما في كلام غير موجب احتراز عما
اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر واي الا انه قد ذكر المستثنى منه فانه احتراز
يجوب على حسب العوامل وفيه بعض الشيء وذكر المستثنى منه ... ان في صفة الكلام غير
موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مفرغا
على المستثنى منه لان ... قد علم فيما سبق فيكون ... ما فعلوه الا قليل بالرفع على
البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا
زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار
او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار ... البدلية بهذه الصور الثلاث النصب على الاستثناء

من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال
ان المستثنى والحال فيه غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليحصل فائدة صحيحة مثل ما ضرب الا
زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد لانه لا يصح ان يضرب كل
احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى باب يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم
نحو كل حيوان يتحرك فكذلك الا الاسفل عند الحنفية الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة
على ان المراد بالجمع منه بعض معين ليصح منه المستثنى فحينئذ قرأت الا يوم كذا او ما وقفت
الغزاة على الا يوم كذا لانه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الجمعة او الشهر
او نحو ذلك ولعله لهذا قيل لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى في الموجب لبعض الصور
فرضا لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا كما اذا كانت الا زائدة فينبغي ان يشترط
في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يتم قرأت الا يوم كذا لا بعد كفى في العموم
بايام الاسبوع مثلا بمجرد [illegible] التخصيص فرض في الا زيد بان المستثنى منه بلا احد او جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين ما في الصورتين كونه كلا وليعض جائز
مع القرينة وغير جائز بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم فيه [illegible] ذلك [illegible] جميعا [illegible] متعلق الفعل
بعامل [illegible] واحد [illegible] ذلك ما يكثر [illegible] الفعل [illegible]
واحد [illegible] المثال المذكور [illegible] قرأت الا يوم كذا [illegible]
الا زيد [illegible] قرينة [illegible] الا [illegible]
[illegible]
من [illegible] الا زيد [illegible] الا زيد [illegible] ذكر [illegible]
ما يستقيم المعنى فيه لكن الغالب عدم وجدان قرينة [illegible] الموجب فالغالب فيه عدم الصحة

[illegible] الا [illegible] الا ان يستقيم المعنى [illegible] ما زال زيد الا عالما

ما زال يثبت لان نفي النفي اثبات فيقتضي المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا صفة العلم فلا يمتنع
على التأدية الغرض لكنها تحمل الصفة على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافي القيام وينبغي
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة من صفة العلم كانك قلت اكمل ان يحصل فيه
جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يتعين منصوبا الاستثناء ولا يخفى على
المنصف انه يمكن تمثيل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الى ما يتعين الاستثناء
الى صورتها الاستقامة كما قال مثلا في نحو كل قريب الا زيد المراد كل من يتصور منه القرب
من [illegible] او مقصود منه المبالغة بكلي المجموعي على هذا التركيب ولو اتحد البدل
من حيث حمله على اللفظ ان اللفظ المستثنى منه فعل الموضع يحمل على موضع المستثنى
منه لا على لفظه [illegible] على لفظ الا [illegible] مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل
مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على اللفظ ومثل لا احد فيها الا زيد
الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا
يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب بما محمول على لفظه وهو لا يعبا به
[illegible] من النحو وعلى ما وقفته بعضها فهو [illegible] المستثنى [illegible] به فلا
يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو حمل المستثنى منه شيئا اعم من [illegible] عليه صح
[illegible] الشيئية اولا ووصف المستثنى بما [illegible] عليه [illegible] الشيئية [illegible] اوفق والتطبيق والمانع
البدل على اللفظ في الصورتين الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا بعد النفي
[illegible] ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الاثبات
فلو ابدل على اللفظ [illegible] ما جاءني من احد الا زيد [illegible] جاءني من زيد
فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز في الصورتين الاخريين لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ [illegible] الا عمرو بالنصب لان [illegible] بشيء [illegible] الا
لا [illegible] النصب [illegible] العامل [illegible] من [illegible] او
حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في [illegible] ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا بد من تقدير ما [illegible] الا [illegible] لا يعمل [illegible]

لفظا

الا بكر ... العامل او حكما اذا اتبع بدخوله على المبدل منه واعتبر ... فانه في
المفرغ حال كونه ... في المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار
الكلام مثبتا لا اشتغال النفي بالا لانه ... ولا عملا للنفي وقد انتقض بالا و... تعذر
... الصورتين البدل على اللفظ حملا على المحل ... ومرفوع على ... وهو الرفع
بالابتداء ... على انه محمول على محل ... وهو النفي بالجزئية فان قلت لا حاجة ... المثال
... الاعراب محل قريب وهو نصبه ... لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اختاروا
حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب ... لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض
النفي بالا ... على المحل البعيد فلا ... يعمل لا فيه ... ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي ... بالا ... اى ليس عاملة للفعلية لا للنفي فلا ... عملها ... الامر العاملة ... اى ليس
لاجله اى لاجل النفي وهو فعلية ... اى ومن الجزاء ... للفعلية لا النفي وعلى ... ولا
بالعكس جاز ليس ... الا ... بالحال ... ولكن انتقض ... بالابتداء ... فعلية وانتفى
... باعمال ... لان ... انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا ... المستثنى
مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى ... وحاشا ... الاكثر لكونها حرف جر ... اللاهم
وأجاز بعضهم النصب ... فاعله ... ومعناها تنزيه المستثنى ... عن ...
المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيدا اى تنزه ... ضرب عمرو واعراب غير فيه
كاعراب الاستثناء ... باعراب موصوف كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق ... المستثنى بالاضافة اليه ... اعرابه اليه ... اى كلمة
غير ... الاصل صفة ... جمع ... باعتبار قيام معنى ... المغايرة ... الا
فان ... صفة ... جاءني رجل غير زيد ... الا على هذا الوجه ... كلام العرب ...
حملت على الا ... الاستثناء على خلاف ... الاصل ... لاشتراك ... منهما
... ما بعده ... حملت الا عليها ... على ... لا يعمل على ما بعدها

جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا بكون مفردا للبواقي حالا ... الاستثنا
او ... لان في الاستثناء ... مستثنى منه ... فلا ... جاءني رجل الا زيد والمفرد
... يكون جمعا ... كرجال او ... القوم ... ولنكن ... فقد ... ما جاءني
رجال الا زيد ... منكور اى ... لا المعرف باللام ... او ... للاستغراق فيعلم
التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ... الى الجماعة يكون زيد منهم
فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعلم التناول قطعا على تقدير ان ... الى الجماعة زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور ... اما ... نحو رجل
او رجال واما ... معلوم العدد ... على عشرة ... او عشرون ...
ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا ... الوجهين ... ما بعد الا فيه فلا
يتعذر الاستثناء نحو ... رجل الا زيدا ... على عشرة الا ... وانما ...
وجود هذه الشرائط ... الا على غير ... الاستثناء ... فيضطر الى
حملها على غير ... فلهذا صدر هذا الكلام ... على ... فقد ...
يجوز ... لانه قد ... الاستثناء ... المحصور نحو ما جاءني رجل الا زيد وقد
لا يتعذر ... المحصور نحو جاءني رجال الا ... والا ... والا ... وكل ما كان
... الفاعلة نحو لو كان فيهما اى في
السماء والارض ... الا ... غير الله
لفسدتا ... منكور غير محصور
الله ... الاستثناء ... الاستثنا ... الله
... الاستثنا ... لو كان فيهما
الله مستثنى ... الله مستثنى ... الا
... الله ... غير مستثنى ...
... لو كان فيهما الله ... الله ولذا ... فيهما

الدخل ... لا ... الا ... المفرد ... وهو ... الا ...

فيكون كالاستثناء ومذهب سيبويه جوازه في الاصح في الاستثناء وال
كونه فيكون كالثاني احد الامرين ان يكون للاصح وعليه اكثر المتاخرين تحملا بقوله
وطارح معارفه انه لم ابك الا الوفادين فلا تعرفوانه منز للا راح
لا استثناء فيه والاوجب ان يقال الظرفية بالنصب وحمل المعيد ذلك على التوفد
وقال في البيت سوقوله اراه احدهما وصف لمحذوف المضاف اليه والتنوين
وصف المضاف اليه واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على الظرفية
لانك اذا قلت جاء القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على الاصح
وهو مذهب سيبويه فانه عنده لازم للظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجه عن
الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير [illegible] فلم يبق سوى العدوان
وانهم كما دانوا ونحو الاخفش لنا سواءه اذا اخرجه عن الظرفية [illegible] نحوه
استقرار الرفع ويقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في الاستقرار
الرفع فلا يختلف انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان و
اخواتها وستعرف في فصل الافعال الناقصة هو المسند بعد دخولها اي دخول كان
او احدى اخواتها والمراد بعديته المسند بدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها
على اسم وخبر ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين اجزاء الخبر على تقديره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل
كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم
انه المسند بعد دخول [illegible] وليس من افراد المعرف وكذلك ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وورودها عليه كما سيعرف في الافعال الناقصة نحو كان
زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه
واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه
معرفة [illegible] كالنكرة المخصصة لاختلافهما اسما وخبرا في الاعراب ولا يلتبس
[illegible]

المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يبين للتونية لا اتفاقهما فيه بل للاصول لا بد من
قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا والقرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وكذلك قد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان
لا خبر كان واخواتها لانه لا كثرة من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بجواز
الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء ثم بعده اسم
اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها لاستدعاء ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير ونصبهما كونه خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما
نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وفي هذه الصورة وضعفها [illegible] ويجب الحذف وذكره
ويجب الحذف اي حذف عامله بعد ان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصلها لان انت لان كنت حذفت اللام
قياسا ثم حذفت كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا فزيدت
لفظة ما بدلا من حرف كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وبقي الخبر
على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت هذا على مذهب [illegible] واما على
مذهب [illegible] ان كنت منطلقا انطلقت فحمل ما على الاولى [illegible]
الاصول اللام اذ لا لام فيها [illegible] المصدر [illegible] الاول لانه استثنى اسم ان و
اخواتها وستعرف في الحروف ان شاء الله هو المسند اليه بعد دخولها اي الحرف
اخواتها مثل ان زيدا قائم [illegible] من معنى البعدية او الدخول فيما سبق انفا
استغناء هذا التوضيح عن مثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس [illegible] اسم لا لانه ليس [illegible] ولا النكرة
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلق المنصوب بالاصالة ولا [illegible] بل المنصوب
هذا [illegible] فلا [illegible] المنصوب [illegible] المنقطع

فان بعضاً ولئن لم يكن كلاهم في المنصوب لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعدوا الكل
منها تجوزاً ولا يبعد ان يقال اسم هو المنصوب بالنظر الى المضاف وشبهه او يقال
كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسماً لا لعدم عملها فيه هو المسند
اليه بعد دخولها خبر به مثل ابو منه لا غلام رجل ابوه قائم على ان فيه وهذا الحد
كان نحو صار اسماً مطلقاً لكنه لما اراد هذا المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي
المسند اليه لفظاً اي يقع بعدها بلا فاصل نكرة مضافاً او مشابهاً به اي بالمضاف
وتعلقه بتمي هو من تمام معناه بهذه احوال ثلاثة من الجزء المجرور ودوا اليه والاول
منه او من الجزء المجرور ونه دخلها وما يلي في الجزء المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافاً فيه سبعة النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقدري فيه
المرفوع ان تحقيق قوله فيها ولا خير من درهم لكن مثال لما يليها نكرة مشبهة بالمضاف
وعلة لكن على النسخ المشهورة في نسخ المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه
بعد دخولها خبر واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً ما انتفاء الشرط الاول
فقط وهو كونه مضافاً او مشابهاً له اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لم يتبع
فهو اي مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفرداً معرفة او مفصولاً لحكم غير ذلك
وقوله على ما ينصب اي على ما كان ينصب بعد المعرفة قبل دخول لا عليه وهو الفتح
في الموصل كقولك لا رجل في الدار والكسرة في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
ولا مسلمي لك ونفي بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مشابهاً له فيدخل فيه المثنى والمجموع
لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار فحذف
تخفيفاً وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة
في الاصل البناء ولم يبن المضاف والمشابه له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيعود الاسم
الى ما يستحقه في الاصل اي الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة
التعاقد او تعريف بين المذكور الشيء الواقع بانتفاء شرط الانفصال على بيان

مع استغناء شرط كونه مضافاً او مشبهاً به اولاً وهي سبعة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا
غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع ان لا النافية للجنس واما في المفصول
فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها اي كلمة لا مطلقاً اي في
المعرفة ليكون كالعوض عما فات الكلمة من معنى نفي الجنس ليكون مطابقاً لما
هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل في المعرفة
ايضاً ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب سؤال
مقدر يعلل قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا هنا معرفة لان ابا
حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب بعد ذلك فاجاب
بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلاً لتوغله في
الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهار
علي كرم الله وجهه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها والتأويل الثاني اولى
لان الظاهر ان تنوينه للتنكير ومنه مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي حينما تكرر
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فاصل يجوز خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف
مفرد على مفرد وخبره محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله بحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية و الثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوةً الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة
لتأكيد النفي ... عطف على محل الاول ... حركة الاول ...

الدول

جزء واحد وان يقدر للام منه جزء على حدة في الثالث فتح الاول ودفعوا ان كولا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلانه لا لنفي الجنس واما رفع الثاني فلانه لا زائدة
انه معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر ليس
جزء واحد او عطف جملة على جملة بانه يقدر للام منه جزء في الرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول قائل ابحول وقوة في بالرفع فجعله
مطابقا للسؤال ويكون الامراه مساق اي ليس رفع الاول بلانه لا بمعنى ليس
على ضعف فانه عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء
عمل لا بالتكرير لا كونه بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
هنا ولا دخل فيها لسوا في الاسمين بعد كلمة لا الاعراب فبني على التوجيه الاول
نفي يعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا لزم ان يكون
قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم يتغير العمل اي عملها اي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير بعد دخول
كلمة الاستفهام وصار معناه ان معنى الهمزة في الواطع على لا التي لنفي الجنس
اما الاستفهام صحيحة صفة الا رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزل عند
... ولم يذكر سيبويه له حال لانه العرض كان قبل الهمزة بل ذكره السراج
وتبعه الجزولي واتفق له وقد ذكر الاندلسي وقال هذا خطأ لان الا اذا كانت
... كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التخصيص فيجب انتصاب
الاسم بعده نحو الا زيدا تكرم واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا ابرح ما وما
فوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة على حرف الاستفهام

وكذ هو ... للمحقق ... تم ... بجهل ... كذا ... في ...

التي نه عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر النسبة التركيبية التي نه نابط شرا النسبة
التعليقية التي يكون بين العامل والمعمول بخلاف مثل خمسة عشر فانه بهيئة تركيب احد
جزئيه مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا لكن بهيئته تركيبا ما شرطي صعق مع الاخر
لا يدل على منجز فرق فانه ليس احد على الحد ودو طرد او عكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا حرف عطف او جزء بينا اي الجزء الاول لوقوعه اخره نه
وسط الكلمة الذي تنسى كلا للاعراب واثنى لتضمنه الحرف نحو عشر فانه
اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركب عشرة مع خمسة وشل حادي عشر
اضوانا يعني اضواف حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر وانما اورد مثالين ليعلم لم
ان البنا ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
الفاعل المشتقة منه وفصل فيه تكلي لان اثنى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به
حادي عشر وجوابه ان المراد بعضو الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد ولعين من
المشتق منه لكنه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق كل المشتق منه فانه
الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اقتد
بهذه العشرة من المعدودات الدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك لهم
ولاشبه وذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع روف جميعا فاقتصروا
على اخذه من احد الجزئين اخذه اخذ بعض الحروف من كل جزء منها فلا التباس في
اختاروا الاول لتدل على المتضمن من اول الامر فاخذ واستقلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة في ذلك يتضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر
المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذلا معنى له وعلى هذا
القياس الى دعوى العشرين لا فرق بعض بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا ثاني
واثنا عشر فانه لا ينبني الجزاه بل يبني الاول للمتضمن ويعرب الاول شبهه بالمضاف
بسقوط النون والا لانه وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع حرفه
ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط من الاعراب

وعلى النسخ لانه اخف وهو الافصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والاخرى اعراب
الجزء الثاني واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى
به بل بعضها ولا كل بعض بل بعض معين فانهم اصطلحوا في باب البناء ان يريدوا
بذلك البعض المعين ولذكرها البعض المعين ثم نقل بعض الكنايات كما قال بعض
العروق ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به منفصلا فلذا كما عرض عن نوع مطلق
المعنى فعاك وتعرض لذكر البعض الكنايات كم وبناؤهما لكونها موضوعة وضع الحرف اوكونه
الاستفهامية متضمنة معنى الحرف وحمل الخبرية وكذا بناؤها لانها في الاصل ذا
اسما الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة فعلم كم
وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما تكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا
كناية عن غير العدد ايضا نحو ضربت يوم كذا كناية عن يوم السبت او جزء في
كيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد
منهما كلم واقع موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع
موقوفا ولم يجز خلقه عن احد النبا الذي هو الاصل في الكلمة مثل التركيب
ومن الكنايات كاين واي بني لانه كاف التشبيه دخل على اي واي كان في الاصل
معربا لكنه الحق بالجزئي معنا بها الافراد وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا
يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط غير بنته في البناء منقطع عن اخواته
فلذلك لم يذكر المصنف **فكم الاستفهامية** المنفية معنى الاستفهام مميزها الذي
يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها كانت
للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب
حمل عليه كذلك لانه لو حمل على احد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة

مفرد ثالثة ومجموعة اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير فيه ما يميز بمفرد كثيرا وقليلا وما كان هذا السبيل مثل
في التفريع بالكثير جعل جمعيته مميزه كانما ناشية عن صح التفريع بهما ويدخل
من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
اهلكنا كما قال الشارح الرضي هذا في الخبرية نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لعوا
فقلنه جر التمييز المضاف اليه كم ولما تميز كم الاستفهامية فلم اعتنى على بجرورها في
في فتح ولا شر والا ط على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية
ولكن اي الكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يقتضي الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام في
الخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول
الامر وكلاهما لو قال وكلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية وفي
علنا دليل الكل يولنهب النوعين في هاكم الاستفهامية وكم الخبرية اي كل واحد منهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهو مبني موقع كل منهما بقوله فكلها اي كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه فعل لولا وقع بعده غير مشتغل
عنه بضميره او متعلقه يكون من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسب
اي بحسب على هذا الفعل وعمله ولا يكون الا بحسب المميز وذلك الا تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل له مفعول هو المصدر والمفعول فيه
وغير ذلك من المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم
غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت في انما جعلنا الفعل او شبهه اعم
من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فيه ما عمل النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا

غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فنوص حيث ان بعده فعلا متعديا غير مشتغل
عنه واظنه فاعلية النصب وان لم تجعلها من قبيل وما تقدم بعده فعلا غير مشتغل
فنوص بهذه الحيثية مرفوع واظنه فاعلية الرفع وظن ما قبلها اي الظرف والمصدر كم
الاستفهامية والخبرية وقع قبلها حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت في عبد كم رجل اشتريت ونحو جرى الجار
او الاضافة والغاية نعلم حرف الجر او المضاف على حاله مع ان لها صدر الكلام
لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليها على ان يجعل
الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر … الا اي وان
تكن بعده لا النكر ولا تقدم فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبلها حرف
جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان
لم يكن ظرفا نحو كم اخوتك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجوز … عنده مجيء
كان نكرة متخصصة استفهاما واما عند غير سيبويه فلا بل هو مقدم على المبتدأ لكونه
نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل
اولا وظن كيف فاعلية النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وواظنه فاعلية
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في ثبوت
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني
ان ثبوت تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لان كل واحد منها وهي من وما واي
وايان وانى … مشترك بين الاستفهام والشرط واذا مختص بالشرط وكيف
وايان مختص بالاستفهام … واذا كانت استفهامية بنيت على الوجوه
الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يخفى جريان الرفع على الجزئية لامتناع ظرفيتها ولو كانتا شرطيتين
فكذلك بنيت فيها تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تفعل افعل …

وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتي فتنوا كرمه كلكم ومما …
لانفسكم خير تجدوه عند الله وتنبئت فيها بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الجزئية
فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وقد تمول لانه الظرفية من جهة
كمتى وابن وايان وكيف وانى واذا ان لم يجز مجازة نحو من اب فلان فلا بد من
كونها منصوبة على الظرفية ولكن بعضهم احتمل بالظرفية ويقع اسما مجازا نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو … فقيام زيد وقت قعود عمرو … بالابتداء ف
فالاسم … الوجه والي ثم … لما على ما يشاهد من كلام العرب وما هو لازم
الظرفية … الاستفهام علامة انتصابه على الظرفية اذا كان جزء مبتدأ … نحو
متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك به واما اني فتثبت فيه الوجوه الاربعة كلها
فانه قد يقع في محل الرفع بالجزئية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اني وقت
مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فاني وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالجزئية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم … مثل
كم عبدك باجر … وقاله يعني في احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
… كذا وهكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي … تميز كم عمة اي ما هو عمة
باعتبار بعض الوجوه وعلى النسخة الاولى يحتمل ان يكون يعني الاوجه الثلثة فانه
احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار
فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب الكتب … وجوه النصب ولا يخفى ان هذا
… ما سبق من وجوه اعرابه ويحتمل ان تعتبر تميزها اي عمة فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على الظرفية كونها …
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها
وهو غير مذكور فيما سبق فكأن المصنف نبه على هذا بقوله وقد يحذف مميز كم كما
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل
فيكون منقلبة الكف او القدم … صارت كذلك او هذا

كنت ح

خلفه لما انتهى الى سوال الكلفة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تعطفت اى تعطفت كلما
كخدمتها مشتغلا منها بخدمتى على كره منى واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
الخوادم وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناسى والعشار جمع عشراء وهى التى اتى
على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تشاوس من الحلب ولا تكاد تستقر
حلبها زنيها مشتغلة ... وذكر عمة وخالة ان ... الرجل الحارقين ابيه وامه
فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه قيل من كم عدد عماتك
وخالاتك فانى ... وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التفخيم اى كثير من عماتك
وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذف المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم
او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصح توصيفها بقوله لك وخبره
قد حلبت ... وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة منصوبة
لان الفعل الواقع بعدها مسلط على الظرفية او المصدرية ولذا ارتفعت عمة
رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضت خفضتها وذكرها ...
وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية مثل كم مالك وكم ضربت اى في
كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عما يحب مالك او اخبر عن
كثرة فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهم او دنانير او اخبار عن كثرة
فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على
الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السوال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى عدد ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضربك اى كم ضربة
او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والاول بمعنى
المحبى اذا كان المصدر للنوع وظاهر واذا كان للعدد فالظاهر ... الظرفية اولا
الزمان الدال عليه الالفاظ المصوغة للزمان ونوع المصدرية او الحدث الدال
عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال ... كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعروفة ما
انقطع ... عن الاضافة بحذف المضاف اليه من اللفظ دون النية فان
النية

مستكفاه

فارتفاع ح

علمها ح

كمية ح

كم ح

تقديره

٥١

عندنا بانه اعرب مع التنوين نحو رب بعيد كان من قبل وسميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غايتها الكلام كانت ما انتسبت اليه فلما حذف ما اضيفت
غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وبنيتها بالحروف
فى الاحتياج الى المضاف اليه وانما بنى على الضم لتنجبر النقصان كقبلية ... ابنيتها
من الظروف المسموعة قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء
والنهاية والحاصل انها تكون بهذه الظروف على ... ان تعوض التنوين من
المضاف فتوت ... فساغ لى الشراب وكنت قبلا ... فوق باب الفرات
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال ... اعرب لعدم
تضمنها معنى الاضافة كنت قبلا اى مذ ... والاول
اكثر واجرى مجرى الغايات المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف
المضاف اليه والبنا على الضم ولم تكن غير من الظروف لشبهها بالغايات
الابهام الذى فيه ... ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا
لا غير وجاء زيد ليس غير ولكنه باستعمال ... كذلك اجرى مجرى الغايات
حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم توقفها بالاضافة ومنها اى من الظروف
المبنية حيث ... ولا الاخفش ... الا الى جملة
اسمية كانت او فعلية ... الاستعمال ... اما ترى حيث سهيل طالعا
بحيث فيه مضاف الى المفرد ... اى اما ترى مكان سهيل طالعا
وانما بنيت على الضم لانها غاية لان اضافتها الى الجملة والمضاف الى الجملة
فى الحكم مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة ... مضافة
الى الجملة ... فاشبهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه
مبنية على الضم مثلا ومع الاضافة الى المفرد ... لزوال علة البناء اى الا
مضافة الى الجملة والاشيء ... الاضافة الى المفرد ومنها
اى من الظروف المبنية اذ ... كانت او ... وانما بنيت ... ذكرنا
فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان

منتهى ح

اليوم

واخلا على اما نحو قولك للسائل الاصل ان يكون الزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها
لوقوع حدث فيه مقطوع به بوقوعه الحسن والمتعلم والدليل عليه استعماله الا
غلب الاكثر بهذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله اذا الشمس كورت
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله في علام الغيوب بالامور المتوقعة و
قد استعملت اى ما في الحكمة نحو قوله حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى وفي اذا معنى الشرط وهو ترتيب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك
اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو
وقد يكون اى اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط نحو خرجت فاذا الامر مفاجأة من
قولهم فجئته فجاءة بالضم ... اذا ... وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ
بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بالمبتدأ ... وقوعه
بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة
التفسير نحو خرجت فاذا السبع واختلف انه فاذا السبع ظرف او واقع على صدق الخبر و
العامل فيه اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة
عن الخروج وقيل ولا قرب الى التحقيق انه للعطف من جهة المعنى اى خرجت
ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
ان اذا هذه زمانية او مكانه وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية
وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق في الخبر
اذا ظرفيته بل يصير اسميته بل المفعول به محذوف اى فاجأت في زمان وقوف السبع
او مكانه اياه اى السبع وقد يكون بعد الفاء نحو ابتلي اذا احمر الراى وقت
احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد

عمرو وقد سبقت الاشارة اليه في ومنها اى من الظروف المبنية اذ التي للماضي وبناؤها
لما ذكر في حيث او لكون وضعها وضع الحرف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الا
غلال في اعناقهم ما تقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم
ولفظ مجيئه ... ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للا
ستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاءت انى بمعنى كيف
وانه للقتال بمعنى متى القتال ومنها متى للزمان حال كونها للاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج
اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان يختص
بالامور العظام وما يستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد ... بخلاف فتح فانه
... والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال
اى حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا الحال ... قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو
... للشرط معنى لا مجزوما عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس وجاز عند الكوفيين
نحو كيفما تجلس اجلس فان كان بعده اسم فمحله الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل
كيف جئت فمحله على النصب على الحال اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها
اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المنفي عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة
اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع معرفة كالمثال المتقدم او نكرة نحو ما رايته مذ يومان الآن
صاحبها ... اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان ... لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اثنا
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة تكون في حكم المفرد المعرفة كالمثال المتقدم او نكرة
نحو ما رايته مذ يوم ليتمتع فيه لحصول الشيء المقصود من كونه معرفة وانما كان الشيء
مقصودا لانه لا فائدة في ... الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليته ووقت
لزمان الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكون بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان

فرع

نيلهما

الفعل فيهما اى مذ ومنذ المرفوع اى الزمان الذى بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى
بعدده المتصل جميع المدة كيث لا ايته منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع
اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو
ما رايته مذ ذهابك او الفعل نحو ما رايته مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه
الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما رايته مذ انك ذاهب او ما رايته مذ ان ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما رايته مذ زيد مسافر ونحو ذلك فيقدر بعدهما زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فان التقدير فيما رايته مذ
ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا التقدير فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ
اسمي مبتدأ وهما معرفان لكونهما في تاويل الاضافة لانه اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ نكرة
فوقك مع ... والخبر معرفة وذلك ... اعلم انهما اذا كانا مبتدأ او
خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد حينما
كونهما اسماء الزمان لانه يصحان ظرفا ... ومنها اى من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها
لدن بفتح وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع
بعضها على وضع الحروف وحمل البقية عليه ولدى بمعنى عند والفرق انه يقال
المال عند زيد فيما يحضره وفيما يكون في خزانته ولدن كان غائبا عنه لا يقال المال
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره عنده وحكمها انها تجر ما بعدها بالاضافة نحو المال لدى
زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن غدوة ... بمعنى الشيء
لونها بنون التنوين في مثل ... وتشبيه ... غدوة
اكثر استعمالا من غيرها وفيها ... ومنها قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة
وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يبنى على الضم ... الطاء المشددة

او المخففة وحدها وقط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم الفعل فهذه خمس لغات كلها
للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او لان الماضى المنفى قد يشبه فيه لتستوفي
النفى جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة
لشباهتها لاخواتها وقيل حملا على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وفتحها وبناؤها على الضم بفتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل
المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقد يستوفى النفى جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا افارقه عوض وبناؤها على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل
وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو لا افعله عوض العائضين اى دهر الداهرين
ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة واذ كلم اذ يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ
وقرئ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اى كالحكم المذكور من الظروف في جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما وان مخففة ومشددة مثل قوله
مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذا وحيث ونحوهما المشابهة ذكرها انه يجيء الظروف ويجوز اعرابها
لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا بيان باب بيان
المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة اى اسم وضع ليستعمل في شيء بعينه او كل شيء
ملتبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشيء ... المعلوم والمعهود له اذا وضع له اسم فذلك المعرفة والاظهر
له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية يسمى النكرة فقوله ما وضع
له شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اى المعرفة ستة
انواع بالاستقراء واشار بترتيبه الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات
فانها موضوعة بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا

مفهوم الواحد المتكلم من حيث انه كلي عند نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون
القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له
جزئي مشخص قوله الثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهو بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة قوله الثالث
المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه
المفرد المذكر ووضع لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان وضعا عاما
لان المتصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
مخصوص بكل واحد من تلك الافراد لا بمفهوم المشترك بين تلك الافراد قوله
الرابع قوله الخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما قال
ما دخله اللام ليلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والعلم نحو
ابن [illegible] نحو [illegible] بدل من اللام فلا يعتبره داخلا فيها ام من المعارف او
عرف بالنداء عطف على عرف اذا قصد به معين كقولك يا رجل لرجل معين فانه [illegible]
المعرفين لرجوعه الى معنى اللام اذ اصله يا ايها الرجل قوله السادس المضاف
الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم هذا الاضافة … بالنسبة الى
كل واحد فلا يرد ان لا يصح … الى الاربع الاول فانه لا يتناول الا المضاف
اليه قبل … والمضاف الى المعرفة ليرد عليه المضاف الى المضاف الى
المعرفة ايضا مثل غلام ابن زيد والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم

بتجمل ح

لانه مقصور ح

الى احدها م

من ان تكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا
كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم متن اي اضافة معنى
يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن الاضافة
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا كما سبق تعريفها
المضمرات والمبهمات ومن البين انه الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام
والنداء مستغنى عن التنوين حيث العلم بالتنوين وقال العلم اسما كان او
لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية
والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه وافاده التنوين لان غلبة استعمال المستعملين
بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع منهم فكان هؤلاء المستعملين
وضعوه وكذا غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء
بعينه غير متناول غيره [illegible] ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المضاف
كلها وقوله بوضع واحد اي شاملا لبعضها واحد ليلا يخرج الاعلام المشتركة
وكلما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية [illegible] الاكثر اراد
البعض على ترتيب اضافة ليكون هذا الترتيب فقال فالحرف اي اعرف المعارف
اي اعلاها عندنا [illegible] من حيث اضافتها اعتمد المتكلم لعدم وقوع الالتباس
فيه ثم المخاطب فانه [illegible] ما لا يعرف فيه المتكلم الا ترى انك
اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بالغير [illegible]
ان المخاطب [illegible] الكون المعرفة [illegible] من اللبس ثم
المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب دونها
واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت

تمضاف ح

من واضح ح

فيما ح

المضاف الحرفي اصالة في هذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان قيل اصلها ان
كلمة الكلمة ما وضع لشيء لا بعينه الا لا باعتبار واذا استعملت الكلمة المعلومة
المعدودة من حيث هو كذلك فقولها ما وضع لشيء شامل للموصوف والكثرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة كثيرة
لعزتها وهي ما وضع اي اللفظ وضعت لكمية آحاد الاشياء معدودة كانت تلك
الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها واحد منها وكمية الآحاد
ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا فرضت
معدودة فاذا سئل عن عدد ... بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع
لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة فاذا سئل عن معدود بين ... يجاب
بالاثنين وبعكسه الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والا
ثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم
يكونا عند بعض ... الحساب من العدد فان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا يستحق التنوين بمثل
رجل ورجلين ودرهم ودرهمين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الواحدة
والاثنينية بقولها اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها ... اما بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين
والفين او بالجمع كثلاث الوف وعشرين او بالتركيب اضافيا ستة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف نحو وعشرين اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في العدد المذكر وثنتين واحدة واثنتان في العدد المؤنث وثنتان
وثنتا على ما هو الفصيح وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء بجماعة
تنتهايع

المذكر باعتبار تانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر
بدونها اي بدون التاء للمؤنث فرقا بين المؤنث والمذكر نحو ثلث نسوة الى عشر نسوة
ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد
عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة
وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير
الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاء الجزء
الاول بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول
على المذكر في ثلثة عشر واثنا في ثنتان بدل من لام الكلمة فلا يجتمع التانيثان
في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان ويجوز تسكين الشين
عند التركيب في المؤنث اي من عشرة كراهة عن توالي اربع فتحات فيما هو
التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او كسرها في ثلث عشرة الى تسع عشرة
اي زيادة يسكن الثاني اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون
واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا مفعولا
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث وعلى هذا الوا
والواحد منها بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في حكم التركيب لم يكن
استعمالها بالعطوف على صورته لفظا ما تقدم بعينه فلذلك لم يذكره فاعتبر العطف
بلفظ ما تقدم بل خصصه بما عداها فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الواحد
عليها كانها وكذا الزائد بلفظ ما تقدم من الاسماء الا بعينه من غير تغير فتقول اثنان

ولما تانيث الجديد فانه من كونه لانه لما وجب للمذكر المذكر لما عرفت وجب تانيث المؤنث لانها ... وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث

وعشرون للمذكر واثنتان وعشرون للمؤنث ثلثة وعشرون للمذكر وثلث
وعشرون للمؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بل لانه وتسعين يقول فيما زاد
على تسعة وتسعين مائة والفين الواحد مائتان والفان الى التثنية فيهما المذكر
والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنها بالعطف
اى بعطف الزايد قليلا او كثيرا على الزايد حال كون الزايد دالا على
ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة
ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر
رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون
امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة
وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او
تسع وتسعين امراة وكذا الى ما بعد المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما
بعكس العطف اى الكل فتقول واحد ومائة الى اخرها ذكرنا والاصل في ثماني عشرة
فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاز اسكانها
اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها
اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قوله
جاء ان الثماني او اضيفت اليه الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي
زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها
لتدل على الياء المحذوف لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها معطوفة المفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال
مميزاتها واستثنى من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيعرفه بقوله
ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا
نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه اكثر استعمالا
فتعين الجر بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والتنوين [illegible]

جمعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم
لم يجمعوا مائة في مميزه واما ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين
لان الثلثة جمع في احدهما صورته جمع المذكر السالم وهو الفصيح واما جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين فلم يبق الا المكسر لكنهم كرهوا الاتيان بالجمع بالالف والتاء بعدها
تعوّد الجمع بعدها بصورة المجموع بالواو والنون الحق عشرين الى تسعين
فاقتصر على المفرد مع كونه اخف وميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسعة
وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فمن العشرة فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم
ابقاء النون معها او فتحه صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي نون الحقيقة
نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يجعلوا ثلثة اسماء كالاسم الواحد
ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه ليس مميز العدد [illegible]
وكما المميز فلم يلزم [illegible] ثلثة اشياء شيا واحدا او اغاصون وانتمائه امراة
مع ان منها جر ولذا ثلثة اشياء شيا واحدا الطرد مائة امراة واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده لتكون الفضلة قليلا ومميز
مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف واما لم يقل وجمعهما كما قال في
تثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال
ثلثة الاف [illegible] في رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزهما الجمع الموضوع له
للكثرة وفيه مميز المفرد الدال على الكثرة رعاية للتعادل واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا الملحوظ الشخص اذا عبرت عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا الملحوظ المعنى اذا عبرت
بها عن [illegible] المذكر فوجهان اى فيه العدد وجهان التذكير والتانيث

فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر
في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يقال واحد رجل مع تمييزه كما يقال
اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على صورة ذكر المميز
معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح
لان يكون مميزا على تقدير ذكره عنهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية معا اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا او
عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم
الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى
عن التمييز فان قلت يجب ان يميز الواحد [illegible] لكنا لا نسلم ان يميز الا
ثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يلزم لا يجوز ان يكون مفردا
كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاصل ينبغي ان
يعني فهاهنا يشبه الجمعية فيه ما هو اقرب اليه وهو التثنية ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام انه لا تميز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجوهر حروف [illegible] بهيئته الحاصلة الملحوق علامة الافراد
اعني التنوين او علامة التثنية اعني حرف التثنية فاذا اجتمع علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اجتمع مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاغناه واكون العلامة التي هي
اخف عن ذكرهما ولا يستشكل ان رجلان اخف من اثنا رجل وذكر الا
ستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود
اي التنصيص على العدد والتصريح اي بذكر العدد فلما افاد ذكر التمييز
ذكر التنصيص استغنى به افادته عن ذكر العدد على حدة ويقول الجوهري
من المتعدد ان في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب اعتبار
تصيره اي تصيير ذلك الموزع [illegible] بواحد [illegible] في المذكر

فقوله الثاني معناه القول وذكر العقول انما هو باعتبار تصيره الواحد اثنين
بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد [illegible] بانضمامه اليه اثنين وانما الذي
يكون اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والسابع
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة
في المؤنث لا يجوز ان يقال [illegible] ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا
فيما فوق العشرة اذ هي مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ويقول في المؤنث
باعتبار حاله اي حال [illegible] المتعدد [illegible] اعتبار معنى التصيير الاول والثاني
اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما قيل الواحد والواحدة لان الابتداء على المرتبة فان اريد الاول
والاولى للدلالة عليه وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم الفاعلي
في التذكير والتانيث فيقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة يؤنث الاسمين
في المركب كما يذكر [illegible] نحو الثالث عشر والثالثة عشرة والاسمين لانه اسم الواحد
[illegible] فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا لانه للجماعة ويقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الحال
الاعتبار [illegible] باعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما
فقيل في الاول اي في الموزع من المتعدد باعتبار تصيره
ثالث اثنين بالاضافة [illegible] اي مصيرهما [illegible] ثلثة من قولهم ثلثتهما
بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في الموزع من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده
او يكون [illegible] اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة

او الرابعة او الخامسة والالتزام جواز ارادة الواحد الاول من [illegible]
حادي العشر وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة حادي عشر الى العشر
حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحدها
احد عشر مناخر بعشر درجات بنا على اعتبار الثاني وهو اعتبار بيانا
الحال حاقية لان الاعتبار الاول لا يتجاوز عن العشر كما عرفت وان شئت
قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب
الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسع
عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبني الجزء الباقيان لوجود موجب البناء فيها وهو التركيب المذكور والمؤنث
ذكرها بعد باب العدد لاغراض مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم
المذكر لاصالته وآخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كقولب اذ اكر الرابع في المؤنث حكم
تاء التانيث ولهذا الانكيد التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية
او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار وناب ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية في المذكر كلامه اي اسم منتسب محيا لفظ المؤنث اي لم
يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء
والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وحمراء وقد زاد
بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما اي اسم بازائه ابنه مقابلة ذكر في الحيوان كامراة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي منتسب محيا لفظ المؤنث الحقيقي اي ليس
بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فيه

معطر

صيغة

تقابلة رجل

لن مقابلة جمل

لفظ حقيقيا او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه ككلمة مثال للتانيث اللفظي
حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا فعله
ومطلقا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول
الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه في ذلك الاختيار في الحاق التاء وتركه
والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه
القاعدة فكانه قال تقول في طلوع الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه
لا يجوز الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن التحاقها الحاق التاء لما
في لفظ من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وحمل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل فلا احتياج الى التقييد
بقوله بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام الافعال في صورة الفصل ايضا لكن الخيار
في الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا
غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لجاز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا نحو اذا جاءك [illegible] او
مذكرا نحو جاءت حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء
وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين
من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسماءهم فانه حذف الواو
لا يجوز نحو الزيدون جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستثنى منه

المعرف بالتاء الساكنة للتانيث بما ولي المجاز نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونه مخصوصا بالجمع

ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لعله ... في

اوحص
العارفة والنديه

ايضهم

جمع

امراة في

لم

المؤنثات في

ازجالهم

من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما بانيانه كونه جمع المونث وانه لم
يكن من العقلاء كالبنين وضمير الايام وما بانيانه كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مفردا مونثا نظرا الى تانيثه بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون
اما انه جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما نه جمع المذكر الغير العاقل
كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فهو اي ضعيف فاجري مجرى المونث
وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الخبيصي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء لها
لولم يضعن لجمع العاقلين فاستعمل الا في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ
الانثى لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي
آخر مفرده بتقدير المضاف او بقدر بعد قوله ونون مكسورة فوقها مع لو احقها
والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفي بكلمة
المراد لا يستغنى عن هذه الملحقات الف حالة الرفع او ياء مفتوحة ما قبلها اي
حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليصيبان عن صيغة الجمع وهم لم تكن للدلالة
التثنية وصيغة العطف ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة مثلا سؤال الفتح
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف اليائية حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل
ذلك اللحوق او الاصح وصف او مع اللحوق ولا بأس في حمله على لحوق النون
وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل اعراب من امور ثلاثة على
شيء والحمل صح ان يقال بهذه الامور الثلاثة دال عليه غاية ما في الباب انما يكون دلالتها
بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد ينضم الواحد حال
كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار حصة كذلك من الموضوع له
بوضع واحد المشترك بينهما ولو لم يقوله مثله لما علم انه في الوحدة والجنس
جميعا لا يستغني عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الامور
بالاسم المفرد والى انه لا يكون تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا اشكال بقرآن
وبراجم العمد والحيض بل يراد بها الطهران او حيضتان على الصحيح خلافا لبعضهم

فان قيل هذا يشكل بالابوين للاب والام والعمرين للعمر والشمس
فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك العمر
باعتبار معنيين مختلفين هما العمر والشمس قلنا جاز ان يجعل
الام مسماة باسم الاب ادعاء للعقد التناسب بينهما ثم تاول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم شامل لها فيثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في العمرين بالنسبة الى العمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر
والحيض فانه موضوع لكل واحد منها حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم شامل
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية
مجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها
فزيدين مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا
صار علما ادعاء الابن بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحكم مطلوبا فيها يكفي
لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
يبقى ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه وعلى هذا اخرج الاسم المفرد الذي
حكم علامة التثنية فيه اعلالا يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكمه فانه لو
اليه التغيير لان حكم ما ورد انه يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اي الاسم المقصور
وهو ما في آخره الف مفردة لا زائدة وهي مقصورة الا في ضد الممدود ولانه محبوس
من الحركات والقصر هو الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالدوان في المسمى به وهو ثلاثي اي حال
ان ذلك المقصور ثلاثي اي حرفا في ادبع احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي

المزيد فيه فقلبت الهمزة واوا اعتبارا للاصل صحيحة او حكما وحذف الثلاثة نحو
ما فوقه حيث لا يرد فيه بمثال الثقيل والالاى وانهم تكلم بكر بان كان الهمزة
بالحقيقة كحمراوان نحو او حكما بان كان بحمولا الاصل وعدمه وفرادى
كمشابه في معنى حيث جاء بمعنى ما لا او كان علي ادنى احرى فضاعدا اصلية
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالهمزة منقلبة بالياء
اعتبارا للاصل فيها اصلها الياء حقيقة او حكما وكمنها فيما زاد على ثلاثة احرف
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة ثبتت الهمزة الاكثر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء بمعنى القراءة او للمتنسك من قرا اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض
العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة
عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرا بالفين احدهما للمد ونة الصوت
والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
قلبت واوا فقيل حمراوان لان الهمزة هنا تثقيل من حيث الالف فقيل
ان الياء بين العين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء الثقيل
ولهذا قلبت الواو همزة مثل اقتت واجوه وربما جاء فقيل حمراآن وحكى المبرد
عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان وللاخرى قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى
فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وثانيهما لان الهمزة
في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية
فاشبهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة
واوا لانه بين الهمزة في الصورتين لسبب باصلية فاشبهت همزة حمراء

ما قلبت مثلها واوا ونه الزجاج الشريف الشريفة ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداآن بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور
ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة ورده الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو
المتبادر من اللام لكن قد يحتج كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب
فلا وجدنا فيها اثر الحكم باستعادة غير ما وقع في شرح الرضى انه قد يقلب همزة
من اصل ياء او هذا اعم من ان يكون بهذا الاصل واوا او ياء وكذلك نحو اى نحو
المثنى للاضافة لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلم
وانفكاكها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيا وحذفت ياء التانيث
الخ فقياسه ان لا يحذف عن اخر المثنى كشتهربان وعزنان في خصيان والياء
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس انما اوجب حذفها فيهما
انه طال وطول الحصى والالية بما اشتد اتصالها بالاخر كبث لا يمكن الا
بطرفاء بدونها صارتا بمنزلة موزونا التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصى
والى استقلاله وربما لغتان في خصو والية وذاكما نا افلا استغنى الا منهما
وكما كان حذف التنوين فاعلة مستمر اتخرج بها به بالفعل المضارع المفيد
للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس ما عليه بل وقف على خلاف
القياس في مادة مخصوصة فلهذا الخ بالفعل الماضي الجمع ما دل اى اسم
دل على جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف
مفردة اى بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من
تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما يجب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات او السكنات حقيقة او حكما فلا يرد نحو قوله
بحروف مفرده اما متعلقة بقوله مقصوده او بقوله دل او جماعل سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف وقوله في مفرد بتغير ما جمع السلامة

تصغيرتام

الثعاء

وقع

في بيانه

غرطاس

لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فنزلتها الكلمة بعده
الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد صنف يشمل الجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانه داخل على احاد وهذا لكن دلالة الاولى استقلالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وغيرها مقصودة بحروف مفردة خرجت
اسماء الاجناس فانها تقصد بها نفس الجنس لا افراده فيقول مقصودة خرج ما قصد
بها الافراد استقلالا فيقول بحروف مفردة وكذلك بعدها بحروف مفردة خرج اسماء
الجموع والعدد فليس فيها تغير ما الفارق بينه وبين واحده التاء وكذا ركب فانه
اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كما بحاملة
فقد علمت انه خارج عن حد الجمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على
الواحد والاثنين وهذا بخلاف اسم الجمع فان قلت الكلم لا يقع على الكلمة
والكلمتين وهو جنس قلت ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يحتج
في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وان قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لا احاد لها تكسيرا كطير وباقر وركب جمع
جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة وكذا كلم وكلمة واما نفر
او جمع للواحد من لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وكذا ما كان الجمع
والواحد فيه متحدا بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير اما ظاهر فيه
اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فقط فكذلك اذا كان مفردا فيه
فقيل واذا كان جمعا فهو اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
اي الجمع الصحيح بان يكون لمذكر وبان يكون لمؤنث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور
ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل
منع الخلو مفتوحة لتعادل ضعف الفتحة ثقل الواو وخفة الكسرة لتدل ذكر الحروف
او لا لاصح فوقها او هي الحقيقة على ان صح اسمه مفرده الواحد فيجب

معناه اكثر فهذه وهم يقولون في صيغة الثناء اما وعمن في الثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد فيلزم ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الوقوع كما يقال علاء افضل من الحمار واعلم من الجدار
فان كان اخره اي ياء ... اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض
قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون فنقل
ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها لطلب الخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقلها على الياء المكسور ما قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين
وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورا حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة
الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعه
ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا صالحا مع وصفية فيه فقد نبه على
ان يكون مذكرا علما يعقل من حيث معناه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون
هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من
غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه العلمية كالعين او انسان كامرأة
او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن
التاء ملفوظة او مقدرة لتخرج عنه طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها وقيل
فيه نحو ورقا وسمع ابو سهل طلحة فانهم يجمعونه بالواو والنون اتفاقا لانه علم الثانيث

فائدة لطيفة

هو التاء لا الالف فلا مانع من الجمعية بالواو والنون لان المحذوفة تعلم واما
فنحو صومد علامة التانيث والمنصرف بحذف وبقي العفو فبلا دالة عليه وشرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسم الفاعل والمفعول فذكر بقوله اربعة شروط الاول ان لا يكون ذلك الاسم
الجائي صفة افعل فعلاء اي مذكرا عن مؤنثه صيغة الصفة الجائي ذلك الاسم
اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون وفي العكس لان صيغة افعل
التفضيل كامل الحمد لا لذي على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اي مذكرا عن مؤنثه ~~فعلان والمؤنث على صيغة~~ تلك الصفة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمان وفي العكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق
بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم
افعل فعلاء مذكرا مستويا فيه اي مذكره بهذه الصفة بتاويل الوصف المذكر مع المؤنث
مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون
ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون مذكرا مستلب
تاء التانيث مثل علامة كراهية اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء
لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في المثنى وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض كان يكونها
وانما حكم بشذوذ هذا لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونه علما او صفة وقد ادرج
صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت ما علت عليه اخرتها من الشذوذ منها سنين
وامثاله فهو يعني بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله من اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه

فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل للمتن الشروط

فعلان والمؤنث على صيغة

المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء
وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي للاسم المفرد مذكر فان يكون
مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان
لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون
مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال نساء حائضات حائضة حائضات فلو قيل في جمع
حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا اي وان لم يكن مفرده صفة بان كان اسما ان لم يكن الاسم
المؤنث صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفيه تنبيه الرضي ان يعد الاطلاق ليس بكلي لان
الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كعناق وشمس ونحوهما من الاسماء بلا تاء صحيح لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها سماعي كالسموات والكائنات وذلك مخفف هند
التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء
من حيث نفسه واحده الداخل فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة فيه وايضا المتبادر من تغيره ان يكون لحصول
الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه لازم بعد حصول الجمعية
واما تغير المذكور في تعريف الجمع مطلق اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في
مفرده بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وكل هذا
القياس في البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع
الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما
اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما
عدا ذلك المذكور من الاوزان جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية

والجمع الصحيح

له وقد يستغنى احدهما عن الاخر مع وجود ذكر الاخر كقوله ثلثة قروء مع وجود افراد المصدر
اسم الحدث يعني معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول في
الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا
له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية
وويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الافراد مفعولا
مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين
ويكتفى كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي في غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد
فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسية كما تقول كل ما صيغه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما صيغه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالنظر عمل فعله
المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة
الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في اسمي الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني يعمل المصدر عمل فعله بالنظر بشروط بان لا يكون مفعولا
مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه حكم ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير ان والفعل ومعمول ما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد
ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف صريحا فلم يسم فاعلا لانه لو اضمر فيه لزم في المثنى والجمع
قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل مع ان
عاملان سيته الفعل وجود راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم محذور بخلاف المصدر فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يشبه ان الا
صار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مظهرا مطلقا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حدة للخروج مثل قولك زيد احاصل ولا يلزم ذكر الفاعل
اي فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى الفاعل

بالحدث شرح

اي شرح

معمول شرح

فيهام

٦٤

عن ... خوف ... معموله فلا يتوقف ظهور معموله عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ابقاء المفعول منصوبا او لا لامرجحة
اقوى مشابهة للفعل لكونه فاعلا نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد ينصب في
اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له كل ذلك بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال
المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه يخف عمله مصدر يات مع الفعل
فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به وكن
ومستعمل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا فانه فاعل او
مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر
مفعولا مطلقا فرق من غيره اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير نحو زيد
ان يكون للمصدر اذ لا يكون اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا جوازا نحو ضربا زيدا او لانه كان اي المصدر
مفعولا مطلقا واجبا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حرف فعله لازما نحو سقيا له
ورعيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيكون فيه وجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنيابة وهو قبل عمل المصدر المضمر للمصدرية وعمل للبدلية فقيل
فيه وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما
كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين يوهم تعلقها بالقسمين
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا
لذات من قام به اي الفعل به اي لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به
الفعل لكان اولى لان ما جعل امره بذكر بلفظة ما لعله قصد التغليب لجمع الحد
مع بالحدوث في ذكر وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال

ولكن يجوز ذكر فاعله قلة قد تبين شيئ وبين المقدرية ح

فانه

عطف على ان الكلام لكان س

جملة قوله اشتق بتضمينه معنى الوضع ولكن الحكمة التشخيص اي لاجل افادة من قام به الفعل عصمة

المعهود به شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على
معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الاول حكم عليه بانه ليس لمن قام به
واكتفى بذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو
ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له الاسم لا يصدق عليه انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فيخرج عن الكلام
اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل
وقال الفاضل الرضي المعرب والسند والاخراج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى الحدوث كالسند والاخراج الصفة المشبهة الى قوله
لمن قام به شامل لاسم التفضيل و[illegible] الاشتقاق
كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة معنى الوضع
صيغ المبالغة على هذا التقدير يخرج [illegible] والابعد ان يليق ذلك ونحو شراب
ويرد عليه ايضا صيغة اسم الفاعل فيما صح وقيل احكام صيغ المبالغة مثلا
اسم الفاعل وفيه الزجر التوبيخ ومعناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل ضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغ فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغ المبالغة كحسن واصح وضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضع
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا وكسر ما قبل

يتشبهوا

يحدث

نحو

يحرم

الاخر وان لم يكن فيما قبل الاخر المضارع كما في يتعلل ويتشاعل ويتبعثل نحو
مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستخرج فيما وضعت
موضع حرف المضارعة غير المضمومة ولو اوقع مثاله على مقام مستخرج كان مثال
الكسر الغير الواقعة آخر المضارع ايضا مذكورا فكما تكون للحال مع
في الضم مثال يكون للحال في الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل
عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم
وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد
وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله متعد الى الظرف
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك
متعد هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بشرط اي مع شرط عمله به معنى هو زمان الحال او
الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله
لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
معنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم
الفاعل على صاحبه اي ذي الصفة وهو المبتدا او الموصول او
الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه
نحو زيد ضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام

قيد

ا ابو عمل قبل آخر المضارع
والقرينة عليه مرحمت
عن حرة اسيم

واعلم ان الشرط الى ان معناه [illegible]
الاستقبال عند [illegible]
[illegible]

أو ما النافية وغيرها من حروف النفي مطلقا لأن كلا من الاستفهام والنفي بالفعل أولى
فازداد بهما شبهه للفعل نحو أقائم زيد وأقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فإن كان اسم الفاعل المتعدي للماضي أي للزمان الماضي بالاستقلال
دونه ضمن الاستمرار وأريد ذكر معموله وجبت الإضافة أي اسم الفاعل إلى معموله
معنى أي إضافة معنوية لفوات شرط الإضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو أمس خلافا للكسائي فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته لأنه يعمل عنده سواء
كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال فيجوز أن يكون منصوبا على المفعولية
ويكون نحو زيد إضافة معنوية لأنه عنده من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها
وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فإن
كان له أي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه فبفعل
مقدر أي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما أمس فدرهما
منصوب بأعطى المقدر فإنه لما قيل معطي عمرو قيل ما أعطاه فقيل درهما أي أعطاه درهما
فإن دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع أي جميع الأزمنة فيقول مررت
بالضارب أبوه زيدا أمس كما تقول مررت بالضارب أبوه زيدا الآن أو غدا لأنه فعل في الحقيقة
ثم عدل عن صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لكراهتهم إدخال اللام عليه وما وضع منه أي من اسم
الفاعل [illegible] الأخرى بحيث تجري [illegible] الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق
منه كضراب وضروب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله أي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط بعمله [illegible] أن يكون صيغة
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل ولما إذا كانت [illegible] فيه تحقيق هذه المبالغة
أن صيغ اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة مثله أي مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضراب أبوه عمرا الآن أو غدا ~~ومررت بزيد الضراب أبوه عمرا الآن أو غدا~~
ومررت بزيد الضراب عمرا الآن أو غدا أو أمس وما فيه معنى المبالغة ناب مناب

ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منه مثله مفردا كان أو مكسرا مثله أي مثل اسم الفاعل إذا كان مفردا في العمل والشرط
لعدم تطرق خلل إلى الصيغة المعتبرة من حيث ذاتها بلحوق علامتي التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان أو الزيدون ضاربون عمرا الآن أو غدا والزيدان الضاربان
أو الزيدون الضاربون عمرا الآن أو غدا أو أمس ويجوز حذف النون أي نون المثنى
والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما إذا كان مضافا إليه فإن حذفها
واجب ومع النون تخفيفا لطول الصلة كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب
الصلوة على المفعولية ولعامل [illegible] التركيب مثل قوله [illegible] لذائقوا العذاب بالنصب
بحذفها ضعيف لأن اسم الفاعل [illegible] اللام والغرض [illegible] الاعتماد عليه
اسم المفعول ما اشتق من فعل أي حدث موضوع [illegible] وقع عليه أي لذات من
حيث وقوع الفعل عليه كمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الفعل وهو الضرب واحترز
[illegible] اسم الفاعل بقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الأمور
المشتقة من المصدر وقوله [illegible] ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل [illegible] لتفضيل الفاعل وللتفضيل المفعول [illegible]
من فعل [illegible] بزيادة على الفعل [illegible] الفعل واسم المفعول موضوع [illegible]
الفعل [illegible] وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومن غيره أي غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر [illegible] وكونه المفعول [illegible]
[illegible] أمره أي شأنه وحاله في العمل أي عمل النصب والاشتراك [illegible]
عمله بأحد الزمانين والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو ما كأمر اسم الفاعل
أي مثل شأنه وحاله وإذا كان [illegible] باللام يعمل بمعنى الماضي أيضا [illegible]
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك معمول آخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلامه
درهما الآن أو غدا وأعطي غلامه درهما الآن أو غدا أو أمس   الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم
الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز
عن نحو قائم وذاهب مما اشتق لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاستعمال كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فلا يخرج عنه نحو ضامر وطالق لانه يجب اصل الوضع للحدوث فعرض لها الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغ الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو من ابواب اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجيء صيغ
من صيغها على الوزن فقط على حسب السماع اى كائنة على وزنه بحيث لا ينبغى وفى الظرف
منصوب على انه حال من المستكن فى [illegible] او صفة لمصدر محذوف اى [illegible] كائنة
على وزن ما سمع وصفى مخالفتها للصيغة لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها [illegible]
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مبنية ولكون [illegible]
مشابهة اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها لان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخل عليها ليست
موصولا بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها فى قسمين وبيان حكم كل قسم وبيع كل
قسم مستقلا انه سائل عنه حكمه وتقريره ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة
عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما
اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة
ومنصوب تارة ومجرور اخرى فيكون بهذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما

حاصلة من الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام اى حاصلة من قبل فالرفع
فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول
فى المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا اختيار البصريين
قال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على
التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى الاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة
اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن
وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبلا تنوين
وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المفصلة وذكرها لنوع
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب
فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه
اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة والغاية الاسلوب
بين العطف اشارة الى انه [illegible] من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة
كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن
وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة المجردة باللام فى اول بعض المسائل على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيل الاقسام
الصفة المجردة اشرف لان فيها واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان فيها منها ممتنعين كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احد
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلام لعدم افادة الاضافة فيهما خفة لان الخفة فى الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اسند الى الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه وحسن
وجه

الغلام او بكلاهما معا والاخرى فيه بواحد منهما ق ثانيها ان يكون الصفة باللام مضافة الى
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الوجه وان افادت
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوه لان اضافة المعرفة الى النكرة وان
كانت لفظية معيبة للتحسين لكنها في الصورة تشكل المعنوية من الاضافة واصلها في
صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن
وجهه فمسوره وجمع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها
بلا قبح في الشعر ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الى الاضافة لقصد التخفيف فينبغي
الى ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وينبغي ان يقتصر على اهون القبيحين اعني حذف التنوين
ولا يقنعوا بالاخف مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه باستتاره في الصفة
والاخرى جائزة بلا قبح لخلوها عن التخفيف الحاصل من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والنون من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة
عشر فيما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك الجملة احسن الصفة وهو تسعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره و
الحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره لاضافة المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه
برفعهما فيهما وبها قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخرى في المعمول مثل حسن وجهه
والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه احسن لاشتماله
على ضمير [illegible] زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعهما فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا
وما كان الضمير ظاهرا في الصفة مثل ظهوره في المعمول اصبح الى فاعلية -
تعلق بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمولها الصفة بها فلا ضمير فيها اي في
الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل في اي

ضرورة في الشعر صح

لقصد صح

نظر

زائد فيه

وجوده

٦٧

مثل الصفة [illegible] كالفعل لكن ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بحسب فاعله الظاهر وهو كذلك تلك الصفة
لا يثنى ولا يجمع بحسب معمولها وجوه واللاى ولو لم ترفع معمول الصفة بها بل نصب او جر فيها ضمير
الموصوف لتكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة باعتبار الموصوف معمولها حسنة وجه
او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها
ق اسم الفاعل والمفعول غير المتعدي اي اسم الفاعل المبني من المتعدي الى مفعول
واسم المفعول المبني من المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد فاذا بني المفعول هنا فيه ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول
مثل الصفة المشبهة في ذكر اي في جميع ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيقال ان الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله ونصبا ونصبا وجرا مثل زيد قائم الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان متعديين لا يكون اضافتهما الى ابنها ولا
نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي
اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله المشبه بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثاني للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل والمشبه بها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وذكر كلمة مثل الصفة المشبهة المنسوب بقوله زيد معطى
الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من
فعل اي مصدر لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والثاني [illegible] بقوله فيكم اسم
التفضيل اعني حاجا للفاعل وحاجا للمفعول بزيادة على غيره اصل ذلك الفعل
والباء في قوله بزيادة اما ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة او لغو
استقر من فعل هو شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرجه اسما الزمان والمكان
والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة [illegible] وقوله بزيادة على
غيره يخرج الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اسم التفضيل من صيغة
افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان يجب الاصل [illegible] فيه ضمير وتركه لكونه [illegible]

تسمح

لقصد صح

ظرف لغو للموصوف اي لذات متصف بتلك الزيادة او [illegible]

لانها لا تدل على ذات مبهمة موصوفة بل على زمان او مكان او آلة مضاف [illegible]

في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل
وشرطه اي اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعل منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع ابقاء محافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف المزيد فيه
اما من اصوله او من زوائده او منهما جميعا فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا
يتبين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لانه منهما
اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا
منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل
انما يتم اذا بني ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان
ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير
الثلاثي المجرد بان يراد اذن التفضيل بزيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال للون وعمى مثال للعيب وهذا قيدنا العيب بالظاهري لانه يرد نحو اجهل
وابلد ولكن يرد انه صح بهذا التقدير اشتقاق احمق على صيغة التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه ومنه قولهم
من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يترشح من اثر البلادة في الظاهر
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق قلادة من ودع وعظام وخزف في عنقه وهو
ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدت ذات
ليلة اخوه قلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فعلى هذا يتبين من

من احمق ابن هبنقة فانه يتبين حينئذ ان اشتقاق احمق من حمق لانه يكون مبنيا
على الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد مما لا يكون اثار جهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا نقول بذلك عاقل واشارة الى ذلك احمق
من ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع
في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق للمفعول ايضا مطردا
لكثر الالتباس فاختير واعلى الاشرف وفضلا للمفعول على اطلاق التفضيل بمعنى
قليلا كواعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا العتاب
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي مستعمل
بالاضافة او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلابد من واحد منها لانه
وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا حينئذ من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره
مع الاضافة ظاهر واما مع اللام فلانه حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام
الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فمعنى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز
الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من
لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فمحمول على ان من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا
يجوز خلوه عن الكل الا اذا علم الغرض نحو زيد افضل الا انه علم المفضل عليه مثل الله اكبر ف
يجوز ان يقال انه مثل ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه مع مجروره اي اكبر من كل
شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه

زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في بعضهم والابناء بتفضيل الشيء على نفسه وانما كان بهذا الاستعمال اكثر لانه وضع افعل التفضيل
للشيء على غيره فالاول اكثر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون
موصوفه بعضا منهم واخلافهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة
لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه على ما دخل ذكرهم في هذا المعنى العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من ما دخل في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه وان تقصد زيادة مطلقة اي ثانيا
معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وصف ويضاف اسم
التفضيل الى ما يضاف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف
سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا اشتراط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا محمد
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم نحو قولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غيرهم
جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه
ومسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه الافراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير
وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير لكون المفضل
عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او
تانيثا لمن هو له اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم
وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لشبهه بما فيه
الالف واللام لكونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو

٦٩

الذي يقصد به زيادة مطلقة والمعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة
اسم لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم
قيام المانع وهو امتزاجه بحرف التفضيل لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه معه واسم
التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير المعرف المؤنث لكونه بحرف او المثنى
والجمع المخصوص بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بحرف التفضيل لكونها الفارق
بينه وبين باب احمر وهي تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بغير فيه الاستثناء واما في المضمر فلانه يعمل في المضمر بلا اشتراط لان العمل في المضمر ضعيف
لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاضمر له فعل دال عليه العامل الناصب
قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف
والحال فيكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا وانما يعمل في التمييز لانه ما يخلو عن
معنى الفعل ايضا نحو زيد افضل منك ابا واما عمله الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه كان في هو
الاصل عليه وهو يعني لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يكن مشابها بعد لاسم الفاعل فلا يعمل
لضعفه لشبهه الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا لشيء في اللفظ لشيء متعلقا
عليه بانه يغني لفظا او جزء اخر وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تعلقه بذلك الشيء الاول اعني اولا
على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغيره اي غير ذلك
الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان
او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ
والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل

مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشي وفي المعنى
بحسبه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يعمل فيه كما قال الشارح رحمه الله
عمل فيه كما في الصفة المشبهة لاتحاد رتبتهما من رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر
بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط
ان يكون ذلك الشي مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
بالذات لنحو مثل قولك ما رايت رجلا احسن في عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الملحوظ مطلقا المعتبر بالاعتبار او بالذات فانه واحد
بالذات مختلف بالاعتبار وذلك لان ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو اشتراك
الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن معنى التفضيل بالنفي كما
سيتضح فائدته انما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى نحو هذه العبارة يحتمل معنيين
احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استعمل النفي على اسم التفضيل توجه
النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيتعين انه ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على الكحل في عين زيد فيبقى
اصل حسن الكحل في عين رجل منسوبا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة لا تناسب مقام المدح
فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن
وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة فيرجع الى ان نفي الزيادة لا يلائم المدح
فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل منسوبا الى زيد اما بانه مساو له او بكونه دونه والمقاييس
بكونه دونه لا تناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين
زيد فالنفي المساواة والزيادة بالطريق الاولى لاقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شي ما يساويه مع زيادة فنبها ان يقصد به نفي المساواة
مطلقا ولو في ضمن الحلو فالنفي المتضمنة ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل

له في عين رجل دون حسنه في عين زيد وذلك كما قال المصنف فان قلت لو كان زوال
الزيادة في التفضيل بالنفي مصحح جواز عمل اسم التفضيل في المظهر يستوي ان يكون
عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فلما زال بالنفي زال بالكلية
لم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي
فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا
احسن بالخبرية والكحل بالابتداء وفصلوا بين احسن ومعموله الذي عمل فيه احسن
من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي
وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز
تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرج من هذه ... عن
من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل في الخبر بانضمام
معنى الابتداء الا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق
اجنبيا فانه معمول له من حيث انه اسم تفضيل وقوله منه في عين زيد
على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن
في معناه تعقيدا ركيكا وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن منه
الكحل في عين زيد خبر عنه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ذلك وتعقيد
ايضا مع انه ليس من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما فرغ من مسئلة الكحل وبين شرائطها واجرائها
على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين علامة التعبير
عنها عن مخصوص فيها فقال بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه ويلائم

التقريب

وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات المسئلة ويطبق بعض هذه القيود عليه فقال وكذلك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بادخال من على عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار حتى منه وكلمة في وكذا رفع لفظ العين من البين و اكتفى بعين زيد لانه اخصر مع ظهور المعنى المقصود ولظهور تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغير لانه اصله من في عين زيد والمعنى على ظهور المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون في قبيل تفضيل الشي على نفسه اذ يعود الكحل كما ذكرت على اسم التفضيل وكذا العين كان الكحل فيها مفضلا عليه فلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كانه اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد لمن ذكر عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا كائنة كعين زيد في اهل الكحل احسن فيها الكحل في عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في زيد حتى لعين في عين جيد وان جازت هذه الصورة ولكن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانه فرع الاول ولانه من المنفصلة مع مجرورة معتمد فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى اخره قولا مماثلا لقول الشاعر وانما ترك صدر البيت لكونه ... بما هو مبتدا المماثلة وترك موصوف اصح في المثال وان كانت الحاجة في ذكره اذ تعلقا بقوله وادياه وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاستشهاد في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائة واخوف الا ما وقى الله ساريا كانه اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع الركبان وهو مخصوص بركبان الابل والتائة من ابى اوانى لانها

تركبني

71

عند يونس لا الا دخلت على اسماء الاستفهام بمعنى التمني فلان الغضب الا رجل وكلمة نون العشرون وغيره لا تحتاج اسم لا النافية لا لانه اسماء المضروب افراد عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة النعت اي لا اسم وما بعده افراد في مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني افراد عن مثل لا رجل حسن الوجه بلا حال بعد حال او صفة مفردا افراد عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كثر المبني على الفتح فيه نعت لا يجوز بناؤه مثل لا ما ذكرنا انه يجري عليه ان نعت المبني الاول حقق عليه ما بارزا من هذا المثال نعت للتابع لا المنسوب كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمنسوب فلبس عليه لو سكت التابع بينهما موجب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمبني لذلك الاعراب دون البناء رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او محله القريب وعدم امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بابه يحمل على اللفظ اي لفظ اسم المبني فيجعل منصوبا في بابه على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لضعف الفصل بلا المؤكدة واما المعطوف على النفي يراد فيه للكثرة اي لا حول ولا قوة مثل لا اب ولا ابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا تفصيل فيها لكن ينبغي ان يكون حكما حكم توابع المنادى كذا وكما الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا النافية للجنس لام الاضافة واجري على ذلك الكلام احكام الاضافة من اثبات الالف في الاب وحذف النون في غلامي جائز يعني ان الاصل

في مثل هذين التركيبين أن يقال لا أب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لا أو نعتا على قياس مثل لا أباه ولا غلامي له بزيادة
الألف في مثل أب وإسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الإضافة تشبيها له بالمضاف لأن
هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف شبيه بالمضاف وإجراء لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه إنما هو لمشاركته أي مشاركة اسم لا في هذين
بالجار اللام بينه وبين ما يضاف إليه أي للمضاف في أصل معناه أي معنى المضاف
من حيث هو مضاف يعني الإضافة وهو الاختصاص والحاصل أن مثل لا أبا له ولا غلامي له
[illegible] شبيه أي مثل هذين التركيبين [illegible] الإضافة فيه بالمضاف في أصل معناه
أي معنى ما يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص [illegible] بين الاختصاصين تفاوت فإن
فالاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره ومن ثم أي لأجل أنه
إن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه [illegible] المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا أبا فيها أي في الدار لعدم الاختصاص المفهوم من إضافة الأب
إلى شيء إنما هو [illegible] لهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح
إضافته إلى الدار فلا يصح تشبيه تركيب لا أبا فيها بتركيب المضاف من الأب إلى الدار
لمشاركته في أصل معناه [illegible] أي مثل هذين التركيبين لمضاف [illegible]
[illegible] بتقدير الإضافة وهو [illegible] ثبوت [illegible] الأب أو الغلامين [illegible]
المجرور باللام [illegible] إلى [illegible] وهذا المعنى [illegible] على هذين
[illegible] معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة لا أباه ولا غلاميه وهذا
لا يتم إلا بتقدير [illegible] أي لا أباه موجود ولا غلاميه موجودان [illegible]
[illegible] ثبوت [illegible] الأب أو الغلامين [illegible] الموجود [illegible] المعلوم أو غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة فإنه [illegible] سيبويه [illegible]
الخلاف [illegible] المقصود [illegible] الخلاف [illegible]
مذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أن مثل هذا التركيب مضاف [illegible]
[illegible] اللام بين المضاف والمضاف إليه [illegible] اللام [illegible]
[illegible] ويجوز [illegible] اسم لا [illegible] أي لا أب ولا [illegible]

عليه انتصابه من جهة واحدة [illegible] اعلم أن الإعراب [illegible] النوعين بالنسبة إلى
اللاحق والسابق [illegible] أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا [illegible]
نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريف [illegible]
[illegible] لأن النوعين [illegible] وبالإفراد [illegible]
التابع [illegible] وهو [illegible] بإعراب سابقه من جهة واحدة [illegible]
[illegible] المحدود [illegible] فيكون [illegible] المحدود [illegible]
[illegible] ويكون جامعا [illegible] يكون [illegible]
النعت تابع [illegible] يدل على معنى في متبوعه أي يدل بنفسه
[illegible] متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا أي [illegible] مطلقا [illegible]
بخصوص مادة [illegible] احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل [illegible]
[illegible] أعجبني زيد علمه أو [illegible] أعجبني زيد وعلم ولا التأكيد [illegible]
جاءني القوم كلهم [illegible] على معنى الشمول [illegible] فإن دلالة التوابع [illegible]
[illegible] على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص مواد [illegible]
[illegible] المواد [illegible] أعجبني زيد علمه أو [illegible] زيد [illegible]
[illegible] على معنى في متبوعها [illegible] التركيب [illegible]
يدل على حصول معنى في متبوعه [illegible] أي مادة [illegible] فائدة النعت
[illegible] تخصيص في النكرة نحو رجل عالم وتوضيح في المعرفة نحو زيد [illegible]
[illegible] من غير تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]
نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو التوكيد [illegible] واحدة [illegible]
[illegible] فإنه [illegible]
[illegible] لا [illegible] النعت [illegible]
[illegible] لا فرق بين أن يكون النعت
مشتقا أو غيره [illegible] النعت [illegible]

فان الشيخ يدل دالا على ان لو اساما نسبة الى فسلم و ذو حال نحو علانا و ذا ما جبال
او خصوصيات يجعله الاشتراك الاسماء بان تولد به نقض المواضع على خصوصية معنى للاسامة
ولا يجوز ان يقع نعتا ونه بو بعضها لا تدل على ذلك وفيه لا يقع نعتا نحو مررت برجل
اي رجل اي كاملة في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال
الرجولية يقع ان يقع نعتا ونه مثل اي رجل عندك لا تدل على هذا المعنى فلا يقع ان يقع
نعتا في مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات معينة
وخصوصيته الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع
الرجل صفة للاسماء في المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يقع ان يقع نعتا وذهب بعضهم
الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان في مثل مررت بزيد بين ابوه
اخت ابيه فقد انه في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة والمواضع الاخر
التي تدل على هذا المعنى لا يقع ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم
النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعها كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية واما
قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط لكونها اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة مثل
جاء رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائم به نحو مررت برجل حسن
اي في حال الرجل وصفه وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف بنعت ثبوته اعتبارا
كصلة النسب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه
وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة
جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
صوف نحو نحو الثاني يتبع الاعراب والتعريف والتنكير [illegible]

وهي الباقية من تلك الامور العشرة وهو الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث كالفعل لشبهه به ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما
يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل الفاعل
في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل
يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة او معمور دار او قائم او قائمة في الدار جاريته
مثل يقوم وتقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاولى وهي
الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة الباقية كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت رجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما يقال
في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا
الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصف الى الموصوف بالتبعية وكذا
ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان [illegible] نسبته للفعل في الخمسة الباقية
نحو هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه في حكم عليه
بالتبعية في الخمسة الاولى لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بقي ضابطه كلام
يتبينه لم يكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعد [illegible] لتبيين حاله عند عدم التبعية ومن ثم
اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه و
كما حسن يقعد غلمانه ووصف ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه وانما كان
المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيفين ويجوز من غير ضعف [illegible] قعود
غلمانه وان كان معمول جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم التابع للفعل
انقطعت موازنته الفعل ومشابهته لان الفعل لا تكسير فلم يكن [illegible] غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي [illegible] فيه فاعلا في الظاهر الا [illegible] الاسمية الى الحرفية [illegible] ولا

من المضمر او محل الفعل [illegible] على المبتدا، والمضمر لا يوصف لانه من المتكلم واي [illegible]
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة له الى التوضيح وحمل عليه ضمير الغائب وعلى
الوضوح الموضح الوصف [illegible] والذم وغيرهما طرد اللباب ولا يوصف به لانه ليس
في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام
معنى بها وكذا لم يعرفه بمعنى النعت ولا يوصف به ولهذا اعتذر [illegible] الرحمن وغلا
ثم لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه يثني ذكره بقوله والموصوف اخص او مساو
اي الموصوف الموضح اشد اختصاصا بالتوضيح والمعلوم في المعرفة [illegible] اعرف من [illegible]
المقصود الاصل فينبغي ان يكون [illegible] الحكم في الصفة التوضيح اوساويا له لانه لو لم يكن [illegible]
منه فلا اقل من ان يكون او [illegible] والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور [illegible] اعرف
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات بمنزلة [illegible]
ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص اوساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام
الاخر او بالموصول فانه [illegible] مماثل لذي اللام كما عرفت بينهما من [illegible] الترتيب
نحو الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى المعرف باللام [illegible]
واسطة نحو جاء الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاء الرجل صاحب لجام الفرس لان [illegible]
المضاف مساو لذي اللام المضاف اليه او اخص عند [illegible] الواقع بين سيبويه وغيره [illegible]
سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلا يوصف بها [illegible]
كذا صاحب هذا المذهب [illegible] انما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة [illegible]
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بدون اللام والموصول
والمضاف [illegible] الابهام الواقع في هذا الباب [illegible] اصل الوضع المقتضي [illegible]
فاذا [illegible] المقصود [illegible] لابهام ولا يليق [illegible] المكتسب [illegible]
اليه لانه [illegible] فتعين ذو اللام
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم [illegible]
ومن ثمه اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام [illegible]
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يشبه به جنس المبهم لان الابيض [illegible]

والمركبات والكنايات واسماء الافعال هذا الاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على
الافعال المضروبة تحت الاصوات فيما بعد بالاصوات [illegible] الاصوات ونحوها [illegible]
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فيذكره في ابوابه [illegible]
الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عنده ذكر علتين احديهما علة البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة لما اختيرت دون الباقي
المضمر ما وضع لمتكلم من قبيل انه متكلم [illegible] او مخاطب من حيث انه مخاطب [illegible]
اليه الخطاب وهنا المراد لمتكلم يتكلم به او [illegible] يخاطب به فانها موضوع لمن
يتكلم به وانت لمن [illegible] بهذا الفعل المتكلم والمخاطب فخرج الاسماء الظاهرة
فانها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره وخرج به الفعل الاسماء الظاهرة
ولو كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكره الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او
حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما مقدما محققا مثل ضرب
زيد غلامه او مقدرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون [illegible] مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ [illegible] من لفظ [illegible]
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا [illegible]
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله ولابويه [illegible] لتقدم ذكر الميراث [illegible]
موروثا فانه تقدم ذكره معنى [illegible] التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما
جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهما [illegible]
ثم يفسر [illegible] فيكون ذكره ابلغ من ذكره اولا [illegible] ضمير الغائب [illegible]
المتقدم المفسر [illegible] نعم رجلا زيد [illegible]
زيد وهو اي المضمر بالنظر الى ما فيه قسمان متصل ومنفصل فالمتصل ما لا يستقل بنفسه
[illegible] الى كلمة اخرى قبله [illegible] الاسم الظاهر سواء كان مجاورا
لعامله [illegible] او [illegible] الا اياك [illegible] والمنفصل

الاعرف ضمير المتكلم الواحد

ومنصوب ومجرور لغلبة ضمائر الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع
والمنصوب كل واحد منها قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل
وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع
الاول منها المرفوع المتصل ضمير ضربت بالضم للمتكلم الواحد المعلوم الماضي
وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المبهم او لما اي ضربت في
جميع الغائبة المجهول الماضي ولغايدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصولة هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وكذا من الغائبة
والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى نحن انا نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير انت الى انتن ان الجماعة
والكواحق الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وفي النوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل كضربني الى ضربتي ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن وفي القسم الثاني المتصل بغير الفعل
كواني انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع المنصوب
المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهن وفيه اياكن
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وفي النوع الخامس غلامي مثال المتصل
بالاسم وفي مثال المتصل بحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن وفي لي الى
الى لهن وكان الافضل ان يكون مثاله كلا من المتكلم والمخاطب والغائب ستة كما
للمتكلم لفظين بلا ... ضربنا فقط ضربت مشترك بين الواحد المذكر

والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
واعطوا الغائب حكم المخاطب وكذا فان الضمير مثل ضربتما وضربنا هو الالف المشترك بينها
والتاء حرف ثابت وبقية الانواع الخ جارية هذا المجرى الخ ان للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغائب ستة فصار المجموع ثلاثة عشر لفظا لثمانية عشر معنى فاذا
كان لكل من الانواع الخ اثنى عشر لفظا لثمانية عشر معنى فيكون جملتها ستين لفظا
يتم الكلام الاعراب علا وما اشبهه لا يكمل الكلام بدونه فالمرفوع المتصل خاصة
يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
محمول عليه باب الضمائر التي وضعت للاختصار اسناد الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كي يحذف اخر الكلم المشهور ثم ويكون فيما بقي دليل عليه التي على ما مغزى الوضع
وكفى بهذا الاسناد ليسند جميع الضمير بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل
الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
او غير الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وفي للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب و
اضرب وفي الواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الضمير مطلقا سواء كان اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة او افعل
التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو قائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليس الالف في ضاربان والواو في ضاربون لجمع لانهما تنقلبان
بالياء في النصب والجر والضمير لا تتغير عن حاله الاصلي بتغير عامله والعامل في الضمير
انما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على حاله عليه في الرفع فلو
كانتا ضميرا لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربين والواو في يضربون
والالف في يضربان لا تتغير في حال الالف والواو في الضمير وكذا ... الظاهر حرفا التثنية والجمع

ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا للاصل حتى الا لتعذر المتصل
اى للاصل تقديره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال
وذلك اى تعذر المتصل بالتقديم اى بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله
لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا
يحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال بحركة بفوت الغرض او بالحذف اى حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اى الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف وضعهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اى
كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له اى ان تكن الضمير لانه
له فانه لو جعل الضمير فى هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد
عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو
بل الظاهر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما
انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاتصل
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه
لاطراد الباب او لما فى الفاعل من هى له لانه ليكون هو الظاهر ليكون اسند اليه على ما هو
الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض
وهو التخصيص هنا واياك والشر مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد
مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته
هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة
الجارية على زيد حيث وقعت خبرا وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما قلنا ذلك
اذ الهاء هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلة صورته الفصل لغرض التاكيد ولكنه
تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار [illegible]

٧٦

ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى
فى لفظ معدولا عن شىء انه لا يخرج عن النوع الذى كان الشىء منه فكيف خرجت الفعل
بالعدل عن الفعلية الى الاسمية فاما اعيانها فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال
وفيه وجه اخر فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه فى فعال حال كونه
علما للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج باب حذام لانه وان كان علما كما قال لكنه للمعانى لا للاعيان
وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علم لمؤنث
وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز تشابهه فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب
فى استعمال بنى تميم الا ما كان اخره راء اى الا فعال علما للاعيان يكون فى اخره راء فانه
بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين
ذوات الراء وغيرها بل يجعلونه باعراب الكل نحو حضار علم لكوكب ووجه
الكثير بين ان الراء حرف ثقيل لكونه مكررا فى مخرجه كما تكرر فاختير فيه البناء لانه
اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريقين مختلفين الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر فى
لزمت المصدرية وكم نقل اسم فعل العلم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
فالاول مثل واها للنفى وحكمه حكم المصادر والثانى مثل صه وحكمه
حكم اسماء الافعال وما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حتى كونها اصواتا
ساذجة فلم تنقل مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع نحو تعرض للانسان
عند عروض معنى له كوشها المتندم او المتعجب وى ونحو لا تعذران كحكم عليه بشى
او به على وصف ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه
به صوت شىء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصوات حاكيا به صوت الغراب عن نفسك
ونحو لا تعذران كحكم عليها وبه ومنها ما يصوت به لاجل صوات اما لزجر او دعا او
نحو ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير فهذا ايضا لا تعذران كحكم عليه او به

عند الشهر ... او عند اناخة البعير نخ او حكاية صوت الغراب غاق فانه يعني انها انما
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها فالمراد بالاصوات هنا
ما كانت باقية على حالها من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست
باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها ولفظ كخ وهي
بيت لحرباء حرا لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ
قال لغة ونم تجعل اسم لعدم الوضع فيها اي لفظ حكي به صوت اي اصوات
الاناسة تشبيها بصوت شيء كما عرفته القسم الثاني من الاصوات الجزء المنقول او صوت
به للبهائم بيغ مثلا اي لاناخته او زجرها او دعائها او نحو ذلك ما اجل فلنا قلنا
مثلا لان المتبادر من البهائم فرد العموم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل
بعض افراد الاناسة ايضا كالصبيان والمجانين ولذلك ذكره على سبيل التمثيل
يتناول الكوب طاق فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان
صوت الاناسة ابتداء من غير تعلق بالغير وذلك لانه ... الصبيان مع تعلقه
بالغير ملحقة بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين فصاعدا وكان اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلا كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا قبل الحال ولا ... وقبل التركيب
وانما قلنا فصاعدا وكان للاخرى مثل سيبويه فان الجزء الاخر منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما
نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا الاتي جرى كل واحد منهما نسبة العلمية ولا
يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان
بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتضمن النسبة على وجه يخرج منها بهذا القيد
اصعب من خرط القتاد فالاولى ان يقال المراد بالنسبة نسبة مقصودة من كلام
بنيته تركيب جزء الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر النسبة التركيبية

محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور مشترك ... خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا تقدير
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن ... في جواز العطف على محل اسمه لذلك اي لان ان
لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاسناد كما
وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانها انما هو التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان للكون كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو
خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي
هي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة اللام مع ايضا لذكر التاكيد دونها اي
دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد معنى الجملة على
الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها
نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الكلام اي على اسمها ...
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار
لزيدا نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه

الصدور لان ما بعدها بلزوم نون الحرف والتأكيد والابتداء اعني ان المكسورة
واللام فيه كراهة اجتماع حرفي التأكيد واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على غير العامل
ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان
لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء على ضعف
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التضعيف وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما
يجوز اعمالها نظرا على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد
قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيها اعراب لفظي لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر
النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز
دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي الافعال التي
هي داخلة على المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها
عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في هذا التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بافعال المبتدأ والخبر

انتهى

لكون اعرابه تقديريا اه

لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين
فيه يجوز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شأن مقدر والسبب
في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام فيجب
لئلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى وذكر غير جائز فقدر واعمل
حتى يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرها
فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فيهما لانها عاملة بخلاف
المكسورة فانها قد يكون عاملة وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى
من العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل ان المفتوحة على الجمل مطلقا لانه تكون مفسرة لضمير
الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي المفتوحة في غير ضمير الشأن ولكنه
قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر في السعة كقولهم اظن انك قائم وحسب

لكن دوام العمل في المقدر

انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واتلاف القرويين بحاله في الحكم فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق
يلزمها اي المفتوحة المخففة كونها مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف
هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو ولا ... فذلك لا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف الا ليكون كالعوض النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه مع كل منهما فالفارق اما من حيث المعنى
لان ما يجي به الشيء بعد لا فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل المنصوب فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان
للتشبيه لها اشتباه ويجيء على الفتح على اصلها والاصل
عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة

انما يدخل على المفرد فلعل الصورة وفتحوا الهمزة وان كان الملغى على الكسر ويخفف
اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح نحو وجهها من المشابهة بقوله فخفة
الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان فاعملها قلت
ثدياه لكنه على الاستعمال الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شأن
مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدرة بسببها الفهم لعدم
التباع اليه كما كان في ان المخففة ولكن ويجيء عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصل لا
كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تقتضيان
ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق
مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم تولد من الكلام
المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما
من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء يتوسط اي لكن بين
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا ... الضرورية
هو المعنوية ولهذا اقتصر عليه والتغاير قد يكون لفظا نحو جاءني زيد لكن عمرا
لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب ويخففان اي لكن فتلغى
عن العمل لخروجها عن المشابهة فاشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ

على الكلام وكأنه أشار إلى ما حكاه عن يونس والأخفش أنه يجوز إعمالها
قياساً على أخواتها المخففة، وقال الشارح الرضي ولا أعرف له شاهداً
فيجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي إما لعطف الجملة على الجملة وأما
اعتراضية وجعل الشارح الرضي الأخير أظهر وليت للتمني إلى الإنشائية فتدخل على
الممكن نحو ليت زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوماً وأجاز
الفراء ليت زيداً قائماً بنصب المعمولين بناء على أن ليت للتمني فكأنه
قال أتمنى زيداً قائماً أي أعتنا كما بناء على صيغة القيام فالجزآن منصوبان
على المفعولية لمعنى ليت وأجاز الكسائية نصبه الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما
قول الشاعر يا ليت أيام الصبي رواجعاً فالفراء يقول معناه أتمنى
أيام الصبي رواجعاً والكسائية يقول أي ليت أيام الصبي كانت رواجعاً
والمحققون على أن رواجعاً منصوب على أنه حال من الضمير المستكن في خبرها
المحذوف أي ليت أيام الصبي لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
أي لإنشاء ترجي ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع أمر مرجو أو مخوف
كقوله لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الأول وشذ
الجر بها أي بكلمة لعل كما جاء في الفضيلة وأنشد الشارح في كره وداع
دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع أخرى و
ارفع الصوت دعوة لعل أبي المغوار منك قريب وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون

حكماً وجملتها تعني فيه كل موضع الا شرط آخر لا تخلو من سماجة زيادة
ولو اقتصر على قوله وهي ثم ما تجيء في أول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالفاء
على قوله لم يجز وتعلق كل ما كان حكم شرط على طريق اللف والنشر لكان أخصر وأحسن
كما لا يخفى وأم المنقطعة كبل في الإضراب عن الأول ومثل الهمزة للشك في الثاني
والواقع فيها إنها [illegible] جزء مثل قولهم إنها لإبل أم شاء وأن المنقطعة إنها لإبل
وهي جملة خبرية فلما علمت أنها ليست بإبل أعرضت عن هذه الإخبار ثم شككت
في أنها شاء أو شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك أم شاء بل أهي شاء و
استفهام كما تقول أزيد عندك أم عمرو أي بل أعمرو وجيء ليفصل الإضراب عن الاستفهام
الأول بالاستفهام الثاني وأما قبل المعطوف عليه لازمة مع أما يعني مستعملة الأمر
يعني إذا عطفت شيئاً على آخر بأما يلزم أن يصدر المعطوف عليه أولاً بأما ثم يعطف عليه
المعطوف بأما نحو جاءني إما زيد وإما عمرو وليعلم من أول الأمر أن الكلام مبني
على الشك جائزة مع أو يعني إذا عطفت شيئاً على آخر بأو يجوز أن يصدر المعطوف
عليه بإما نحو جاءني إما زيد أو عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد أو عمرو وذهب
بعض النحاة إلى أن إما ليست من حروف العاطفة والأول يقع قبل المعطوف عليه وأيضاً
يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي أيضاً للعطف لزم اجتماع عاطفين معاً ويكون
أحدهما لغواً ويجاب عن الأول بأن إما السابقة على المعطوف عليه ليس للعطف بل
للتنبيه على الشك في أول الكلام كما عرفت وعن الثاني أن الواو الداخلة على إما

الثابتة لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطفها بمعونها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى على حدة فلا لنفي ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة
لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احدهما لا من المعطوف والمعطوف عليه على
التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا
للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة
بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف وجعله عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي
وقع عنه لم يكن بطريق القصد ولهذا لم يمنعه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني
زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل بعد النفي لصرف حكم النفي من المعطوف
عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه
او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد
على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفي عن الاول فيكون لازمة للنفي
الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على
الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي للاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد

اي بل جاءني عمرو م

لكن عمرو وقد جاء

لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا و
اما وها لتصدر بها الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم
اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم
وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن
الاشارة التي لا يتحقق معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان
وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب و
البعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة
للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان
القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة والى
اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مراتب
فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال القرب والبعيد
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان
بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وفي بيان معاني تلك الحروف تنبيه على وجه
تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه مثبتا كان
او منفيا ففي جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم
زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم
بربكم انت ربنا ولو قيل ههنا في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست

الجمل

قائم م

وقال الزمخشري هي للبعيد

كمال م

بين كمال القرب وكمال البعد

وتبا العباد بالله وقيل يجوز استعمال نعم بعدها يجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد لزيد اليس لي عليك
الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ونعم تقوم مقام بلى لتنزيل الاثبات بعد النفي
وبلى مختص بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام
او مقرونا به فهي اذن تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست
بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام وكذلك
في غالب استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا
وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المحقق ويلزمها القسم
اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا
يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري
واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ لتصديق
الخبر كقولك اجل وجير وان لمن قال قام زيد او لم يقم زيد او اتاك زيد او لم
يأتك وجاءت ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير لمن قال
لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها
وجاء بعد الاستفهام ايضا نحو قوله ليت شعري هل للمحب شفاء

التوبيخ

قدم

من جوى

من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فحينئذ هي في صدد الوصف
خلاف ما ذكره المحقق من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه
الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان
اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب
اما معنوية او لفظية فالمعنوية توكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في
خبر ليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بالزيادة افصح
او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير
ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء وسيما في كلام افصح الفصحاء وهو البارئ تعالى وتقدس عن صفات
المخلوقين ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رأيت زيدا اي ما رأيت
زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة
جلوسه وقلت ايضا زيادتها بعد لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة و
سكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم
المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها بعد الكاف نحو كان
ظبية تعطو الى ناظر السلم على نسخة كان ظبية بالجر وما تزاد مع اذا كثيرا نحو اذا ما خرجت
اخرج ومع متى نحو متى ما تخرج اخرج ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء

الحسنى

زيادتها

كثيرا

معنى اذا تخرج اخرج

بحسبي قوم اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما تري من البشر احدا الى كمن

تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر فيما دخل من اية نحو

لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل ليصبحن نادمين كما ان عن اي بمعنى وقلت

زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقليلا ما فيهما

كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا

نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد

بعد ان المصدرية نحو قوله ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد .

وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد و

السر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز

لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا

حور سرى وما شعر في بئر حور والحور الهلكة حتى اي الى اذا الصبح حتى

اي هلكة والبلد واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا

حاجة الى تكرارها وحرفا التفسير اي تفسير كلام مبهم من المفرد نحو جاءني زيد

اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان ويجيء اي ان مختصة

بما في معنى القول اي بفعل مشترك في معنى القول نحو ناديت المظروف في

الظرف غير منفك عنه فلا يجيء بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول

فهي لا تنسب في الاكثر الا [illegible] مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول تؤدي معناه

مطلب حرفا التفسير

نحو قوله

من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية فخرج كمن

المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الا امر واحد وهو استقلاله

بالمفهومية لكن المطابق لما ذكرنا وجه لحمل حرف الجر الى ما

دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها

الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة

الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة

لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه

تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين

ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل

الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف

لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة

في الفهم من اللفظ الدال عليه وهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج

الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اخرج اسماء الافعال

لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه

الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها

ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية ح

بمعنى

اي الاسماء الافعال

بحسب الوضع وتصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة
لوجود الاحد في الاثنين ولا انه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وان عرضه الاشتراك في ضمن تعدد الوضع ومن خواصه اي من
خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى
الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا
في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم
لانها وضعت اما لنفي الماضي كلم ولما او لطلب كلام الامر او
للنهي عنه كلا الناهية او لتعليق الشيء بالفعل كادوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق
تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء
التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بالافعال
والصفات المشتقة عنها لحوقها من التاء المتحركة الدالة على
تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال اي تاء
التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق تاء فعلت
نحو

اراد بنحو فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل
فيه تاء فعلت ايضا ذلك لان ضمير الفاعل بالحقيقة فاعل و…
الفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه يمنع الجمع
الجمع تحرزا من لزوم … والفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المستكن اخف واخفى فهو بالتعميم اليق واحد الماضي
اي فعل دل بحسب اصل الوضع فان المتبادر منه الدلالة على
زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون
بحسب الذات فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ماض اي على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه والمراد
بالموصول الفعل فلا ينتقض بمثل امس و
بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب ونعمه
وبان ضربت مبني على الفتح ضرب مبتدأ بحذف اي هو
بعض الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني

قلت بين المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب

وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع

ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع عدم

الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى

ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة

لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك

احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع عدم الواو

المضارع ما اشبه اي فعل باحد حروف نأتيت اي حال كونه

ملتبسا بحروف نأتيت في اوله يعني الحروف التي جمعها كلمة نأتيت

وهذه المشابهة انما يكون لوقوع اي فوقوع ذلك الفعل مشتركا

بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا

بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالسين عطف على وقوع

اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه

بواحد من زماني الحال والاستقبال بعني الاستقبال بالسين

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد

معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع بهذه الكلم

لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة

المشابهة مشتقة من الضرع كان الشيئين ارتضعا من ضرع واحد

فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف للمتكلم مفردا

مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد

اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب

وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا

كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة و

للمؤنثتين غيبة اي حال المؤنث والمؤنثتين غائبتان او ذوى

غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما

واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين

بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة

لكنه خرج بها من ابهام النكارة المقرونة بها في فوق النكرة الموصوفة

او بالنصب حالا وهو الاولى لموافقة التابع حروف المضارعة

في التركيب اي فيما ماضيه على اربعة مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما

لا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولكن هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
مع ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا
لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها يلزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع
تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا كما تقتضيه نون جمع المونث في الماضي
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب مشارك الاسم فيهما وجزم
مختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف
الاخر حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مونثا مثل يضربان وتضربان او الجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل
تضربين فهذه اربعة صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب
في موضعين في الواحدة الغايبة المونث والواحد المخاطب واضرب

في المتكلم

في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حالة الرفع و
الفتحة في حالة النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة ملفوظتين و السكون
في حالة الجزم مثل لم يضرب ولن يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي
الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع
وحذفها اي بحذف النون حالة الجزم والنصب فان النصب
فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم تضربا ولن تضربا الخ والمضارع
المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حالة الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول هو يدعو ويرمي والفتحة لفظا
في حالة النصب لخفة الفتحة تقول لن يدعو ولن يرمي وبحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم
تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب تقول

زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المذهب درمن عبارته
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او
رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع
وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب ونحو سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب
عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك
تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقديره فضلا وعن سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وصل والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم
السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل
عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب

> نحو كاد

> اسم الاعراب مع تقديره

ان المضارع

ان المضارع بان ملفوظة قال الفراء اصله لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف كما في ايش في اي شيء وقال
سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله
اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الزائدة في خبر كان المنفي نحو
ما كان الله ليعذبهم الآية لان هذه الثلثة جوازم فيمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء
نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفان
واقعان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فيجعل مفردا ليكون من عطف المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني
اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك
وشرب اللبن معه فان التي ينصب به المضارع مثل اريد

ان نحن الى مثال النصب بالفتح نحو لن نضربوا مثاله
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن
بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة يطلب العلم
للتحقيق [crossed out] بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا يناسبه ولكن اي الواقعة بعد العلم هذه ان
الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا تقوم وان التي تقع بعد
الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة
الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
اليقين يلائم ان المصدرية فبتقدير وقوع كلها فيجري وان
التي بعدها الوجهان ولن نحو لن تقل ولن ابرح ومعناها اي معنى
لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لي تناقض لان لن
تقتضي وحتى يأذن الانتهاء واذن التي تنصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها على قبلها
لا تنصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها

٨٨

فصار كانه سقط حكما وكان معطوفا عليه لم يعتمد اي تنصب بها المضارع اذا
لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وبها لا يمكن الا في المستقبل فان فقد احد الشرائط
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل
قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الاستقبال فقوله
اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كالاشارة
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ اذن بهذا المثال على
طريق تبادل اضوانها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين راعاها فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت اي اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف لاستقلال المعطوف عليه لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان
اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا ومعناها اي معنى حتى كي للسببية او الى للانتهاء

تمثيل
وأن ضعفه
بعدها

لحتى

الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي اولا والاستقبال المضارع بالنظر الى
ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او
استقبالا واسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال بين
ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان
الحال تحقيقا او حكاية اي اما بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم
بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد فادخل البلد فانه في هذا الموضع حكاية الحال
الماضية كانك كنت في زمان الدخول [illegible] مرفوعا بحيث
فابقيت على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
لانه لا يمكن تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه
الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء
اي يبتدأ بها كلام مستانف لان يعقد بعدها مبتدأ يكون الفعل
خبره لكونه داخلة على الكلم كما توهم بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ويجب السببية اي ما قبلها سببا لما بعدها كونه و
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان

هيئت هذه العبارة و تحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى في هذه الجملة

حتى لا يرجونه

حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء
في زمان التكلم ونحو غير اي نحو اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا
الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها
في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان ناقصة
لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في
قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها جزما هنا لما المقطوع
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب المشكوك وقوع السبب في صحيح وجاز
ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السبب في هذا المقام متحقق والشك
انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله
ايهم عطف بتقدير جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم
صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا
وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان
سيري ولا فساد فيه ولام كي انه ينصب المضارع بعدها بتقدير ان

مقطوعا

على جاز

مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود
التي ينتصب المضارع بعدها هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل
وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة
ولهذا يقدر ان بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان
المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الكلام اي ما كان صفة
الله تعذيبهم او من الجزاء اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان بتقدير ان بعدها لا ينتصب المضارع مشروطا بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن
الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى
فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون
قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الاشياء
اول معناه من المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة التي قبلها امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن
منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز
[illegible] فاصلح او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل
ولا تؤاخذني

٩٠

يكون
منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك
اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل [illegible] فيكون
معه نذيرا والاستلزام [illegible] ويندرج في النفي او [illegible] نحو ليت لي
مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقه ويدخل فيه ما وقع على
صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول
فاصابة خير منا [illegible] جعل هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء
يدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر
مفهوم مما قبل الفاء ونحو ساترك منزلي لبني تميم والحق فاستريحا بدون
تقدم الاشياء الستة فمحمول على [illegible] ضرورة الشعر والواو التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان فتقدر ان بعدها مشروطا بشرطين
احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها بما بعدها والا فالواو للجمع مطلق
ثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل ما قبل الفاء
في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا فقس واو التي ينصب المضارع بعدها

عليه ملك
ثمرة
فنحو
بالجازم
السابع
السمك

بتقدير ان بشرط [illegible] معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى
الا او الى المذكور فينصب على ان المقدرة بعدها لان ان ابتداء اصل في
مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني
حقي اى الى ان تعطيني حقي وبعض تقديرها اى الا ان تعطيني حقي فينو[illegible]
تقديرها بالا [illegible] بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطيني
حقي وبعض تقديرها بالى بتقدير مصدر مجرور اى لالزمنك الى اعطائك
حقي والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة
المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فجزء اشتراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعدها بنصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او ثم تشتم
ثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مستقبلا او على آخرها
وهو شرط معنى لا [illegible] وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان
مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ اقرب بحسب
المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم في
التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وبعض
الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا فيرد عليه انه كان المناسب

الداخلتين ح

بأو التي بمعنى الى ح

او فتشتم ح

تقديم ح

ان يذكر ح

[illegible] ذكرها من بين ثم في الاجمال [illegible] في التفصيل كما ذكر ويجوز اظهار ان
مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها في اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني [illegible] وان تذهب لان هذه
الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه
واردت لضربك فجاز ان تظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان
المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح وحمل عليها ان التي
للاستقبال لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي
وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وغلب عليها [illegible] لان المعنى الاول
الغالب [illegible] التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ووجب اى اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها
اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله لئلا
يعلم واعلم ان ان الناصبة تحذف في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل
لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل على الشذوذ
كقوله الا ايهذا [illegible] احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع ولذا لم يذكره وينجزم اى المضارع بلم ولما ولام

فيا ما [illegible] ح

الواو الحالية ح

اللائمي ح

ولا المستعملة في معنى النهي احترازي عما اذا استعمل في جمع الكلمات يجزم فعلا واحدا و
كلم المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم
فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما واين ما
المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى و... يجزمان المضارع مطلقا
سواء كانا مع ما اولا ومن واي واني واما اجزام المضارع مع كيف
ما واذا فشاذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان
معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تفرد افرد كان معناه على اي
حال وكيفية تفرد انت انا ايضا افرد مثلها ... استواء قرانا في
في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم
لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع
به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان المقدرة
ويجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي
المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما
مثلها اي مثل لم في القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة الماضي وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم
ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء منفعة الندم الى وقت

التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت
التكلم بها وجواز حذف الفعل اي يختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي
بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب يضرب
نضرب كما ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي نفي بها
فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في
غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها نحو لينفق لنغفر الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
ثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي
بعض النسخ ولا النهي ضدها اي ... وهي ... ضد لام الامر وهي
التي يطلب بها الفعل ... وهي تدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية
الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وفي شرح المصنف وكلم المجازات تدخل على شيئين لجعل الاول سببا

للثاني والثالث اذ كلم المجازاة يجعل الاول سببا للثاني اي ان المتكلم اعتبر
سببية حقيقية للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا
الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك
النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم
الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام وسميتا اي
هذان الفعلان اولهما شرطا لانه يتحقق الثاني وثانيهما جزاء
من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا
اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع
لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان لتعلقه بالجازم
هو ادات الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل
بغير المعمول نحو ان [illegible] واذا كان الجزاء ماضيا
بغير لفظا تنفصل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنا نحو ان خرجت
لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقوله لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا

كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وان قال بعض قد لا يخرج عن الماضي المحقق
الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه يجوز ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا
بلا افرادها اذا كان منفيا بلم فانه مندرج في الماضي لكونه ماضيا معنى
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي
بنوع بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث اخلصته لمعنى الاستقبال فيترك
الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يوجد من وجه فقوله تعالى ان يكن منكم
الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي
والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم اكرمتك امس وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في
الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او
استفهام او مضارع منفي بما [illegible] او بلن لا بغير ذلك كالتمني والعرض

وفي جميع هذه المواضع لما لم يؤثر حرف الشرط في الجزاء احتاج الى الفاء ويجيء اذا
التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الخ وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها
قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر
فيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعل فاختصت هذه بالجملة
الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا
لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي
مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما
تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوضح ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء جزاء وانما اضمر الشرط بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها ونتيجة
له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب
لتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها

جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب بقوله اسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل
المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر
تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت
ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك
عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
فهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب
العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة قوية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب
رفعه اما بالصفة ان كان صالحا للصفة كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن
قرأه مرفوعا اي وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون
اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل
حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر و
كان المراد صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون
صيغها وفي بعض الشروح مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع
من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو
في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المحقق

في شرح صيغة يطلب بها الفعل شامل للكلام غايبا كان او مخاطبا او متكلما
معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن
المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا بصيغة الخطاب
ويخ مثل صه و[illegible] رويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين
الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لا مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي القوة حكم المجزوم
اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وسقوط
حروف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم منه اعطي حكمه تقول آخر
اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم تضربا لم تضربوا ولم
تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن
آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم
يذكر المصنف لهذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن
وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال للاعتراض زدت همزة وصل على
ما يقع بعد حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كونه
حذفه

تلك

دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وللخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر ح ح ح

95

تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
على تقدير الفتح فانه اذا قيل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول والمعلوم
الرباعي اذا قيل بكسر التاء مكسورة بعدها سواء اي سواء كان بعد الضمة
سواء كان بعد كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من
الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر من النبس بالمضارع المجهول ولو فتح
التبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة واضرب مثال لما
يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة
وان كان رباعيا فمفتوحة فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لانتفاء
موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة الوصل فعل
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفعل اليه
لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فعل فاعله فعل الواقع عليه ولا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه وترك هذا القيد اكتفاء بذكره
فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته للتمييز بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب و
دحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن
غريب لم يوجد في الاسماء الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة وزنا [illegible]

قوله فانه اذا قيل من اقتل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال الفتح الهمزة وكسرها بالتعيين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها

بالجر وجه الكسرة الى الضمة وان كان غريبا بين لغرابة المغنوا ايضا لكن الخروج من

الكسرة الى الضمة اثقل فلام وقع فاضا بعد حصول المقصود باختصاره وضم

الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق وانقيد واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر

من هذا الباب وضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتقوتل وتدحرج لئلا يلتبس

مضارع علمت وقاتلت ودحرجت في اللبس بهذا المجهول وضم الثالث والثاني

ومعتل العين ايضا يكسر فيه فقط مثلا لئلا يرد عليه طوبى ورويت من اللفيف فانه

لا يعتل لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في روي ويطوي قبل الاصوب انه يقال

معتل المتعلق عينه لئلا يرد مثل سوير وصيد وانما خص معتل العين بالذكر

لزيادة تعويض في المبني للمفعول كما ذكر ثم شرعت ذكر المعتل العين في المبني

للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع فنقل

الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدل واو

قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو ضم

في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام هو ان تنحو بكسرة فاء

الفعل نحو الضم فتميل الياء التي بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة

لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال

بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط

مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة .

فالفة

٩٦

خالصة بعدها ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان

بان الاصل في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع

بالاسكان بلا نقل وقيل واو لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله ابن عصفور الى الضم

المجهول مثل اعتل العين من باب الافتعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث

فيه المجهول وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فيه لغات

مثل قيل وبيع بسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم

واصله وان كان ايضا الفعل الذي اريد منه فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا

ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح

ما قبل آخره لخفته وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب

العين فيه الفا بان كانت او واوا نحو يقال ويباع وينقاد ويختار ويقام

لتحركها حقيقة وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل

ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق به الفعل ويتوقف فهمه عليه فان كل

فعل لا بد له من فاعل ففهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القعود

والقيام والاسناد ويقال هذا الفعل صادر عن الفاعل قائم به ومسند اليه ولا يقال

في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الى غير الفاعل فالحاصل ان

فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه على

تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية

والنايب بيان

وبيت الفاعل والمفعول فانه فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير
المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف تعقله على فهم امر غير الفاعل كقعد
فانه وان كان لا يتعقل الا مع الزمان والمكان والغاية وبيت الفاعل لكن فهم
معنى الفعل بغير هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو
اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو [illegible]
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون
متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير
الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيقتصر على احدهما نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة
متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زيد مفعول آخر وهو الفاعل
الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا
في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هو بواسطة استعمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب
اعطيت في الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك
اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها الثلثة كمفعولي باب علمت
في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال
الشك والتيقن ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن وبالاثنية من هذه

الافعال

الافعال بعنوان الشك المتنوع تساوي الطرفين ومنها حسبت وظننت وخلت وهذه
الثلثة للظن ومنها ما يكون تارة للظن وتارة للعلم فرايت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم ثم قلنا بهذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة حيث
الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ان ما نشأ منه هذه الجملة عندي تكلمت بها واخبرت بها من قيام زيد انما هو
العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الا
المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها [illegible] خصيصة وجه ما يختص
بالشيء ولا يوجد في غيره اي من خصائص بعض افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر
على احد مفعوليها وسبب ذلك كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ فقط
او الخبر وقيل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك
في القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا فبخلهم الذي هو المفعول
الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه

تحذف جازعين

يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له
ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اي يفيد
شئ فائدة بدون المفعولين بخلاف باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما
مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل المسموع صادقا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
بين معموليها نحو زيد علمت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت واما جواز
الالغاء على التقدير بين [illegible] للجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين كلاما تاما على تقدير الالغاء وصحلها مبتدأ وخبرا لضعف عملها
بالتوسط او التأخر وقد يجوز الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم
لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فتقدير
زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني في قوله جواز الالغاء اشارة الى اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما سيان وبان الالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يمتنع الغاؤها
اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني

زيد

مفعولين — الانسان — مسموع — مطلب — معموليها — نقل — احسب — احسب

٩٨

قيد — احسب

زيد واحسب عمرو والحاصل ان الالغاء في هذه الصور واجب فلهذا قيد بجواز المنفي
عن جواز الالغاء ايضا بقوله اذا توسطت بين مفعوليها او تأخرت عنهما والتخصيص
بهذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لكثرة وقوعه ومنها اي
ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى
بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كانت
قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها
وقبل اللام اي لام الابتداء الداخل على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال
للتعليق بالاستفهام وقولك مثال الضرب بالمثلث فمثال النفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق بهذه الثلثة لان هذه الثلثة تقتضي
صدر الجملة ووضعها فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها
فوجب التوفيق باعمال واحد لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ وجب الاستفهام والنفي
ولام الابتداء ومن حيث المعنى وعمل هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم
امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج
لتجويز وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى و
تقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتفاء حرف
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم
وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجوه احدها ان الالغاء جائز
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا

لشيوعه — بنقاد — لا واجب والتعليق واجب

في المعنى ومنها اي من خواص بعض افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها الذي هو المفعول الاول ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا
لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون فعل آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا و
علمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل
يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتحادهما لفظا فقصد
مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه بسبب النفس متغايران بقدر الامكان لان النفس ههنا
حيث كون كل واحد منهما جزء استقلالا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غير المتكلم مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس
المفعول الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيض
وجدتني حملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجري رأيتني البصرية والحلمية على رأي القلبية
فجوزوا فيهما ما جوزوا فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني
اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر
قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا

متأثرا

فيهما

النقيض م

المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك تنبيها على ان المراد بالتخصيص البعض لا الواحد معنى
آخر فان خلت جاء بمعنى ذا خال اي ذا خيلاء وزعمت بمعنى كفلت يتعدى بالباء يقال
المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى
علمت ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت
الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريبة
من العلم والظن لم يتعرض لعلمت بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة
ووجدت اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كلاما بخلاف الافعال التامة ما وضع
اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي الصيغة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذي هو المعنى في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة
وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير جزء في موضوع له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عين الموضوع له في الافعال الناقصة لان

وحسبت م

بالحاسة م

موجدة ووجدت وجدا م

لاشتمالها على [illegible] زائدة على ذلك التركيب كالزمان في الكل والانتقال والدوام

في الاسم اي بعضها ولو جعل الموضوع له من تمامات ذلك التركيب فيقال صار مثلا

موضوع لتركب الفاعل على صفة وهي الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل

منها فلا شك ان كل جزء تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة

خارجة عنه فتخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير

الفاعل للزمن اصل الوضع ولا شك ان الزمن من وضع الافعال الناقصة جزء

التركيب المذكور للصفات بخلاف الافعال التامة فان الزمن من وضعها

مجموعها لا التركيب فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد

لا يحتاج فيه الى زيادة لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة

كان وصار واصبح وظل وبات وامسى واضحى وعاد وغدا وراح وما زال

انفك وما فتئ بالهمزة وقبلها الياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر منها سيبويه

سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال ونحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر

والظاهر انها غير محصورة وقد يشتق كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما

تقول تم التسعة بهذا الخمس عشرة اي صير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي

صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة

جزء ها اسمها حاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت

وفيها جزء نقدم في الغرافة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه

امثلة سان

او استفهامية والخبر في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في قولهم من كانت امك ومعناه

اي حاجة صارت حاجتك وقد جاء ايضا قعد ناقصة [illegible] حتى قعدت

اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع

الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة

الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها اي معنى هذه

الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه

اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخلت الجملة الاسمية اعني زيد غني افاد

معناه الذي هو الانتقال لخبر [...] اثر ذلك الانتقال وهو كون

الغنى منتقلا اليه فترفع الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول

ما توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما فكان يكون ناقصة لثبوت خبرها لاسمها

ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما نحو كان زيد لانه على عدم سابق وانقطاع لاحق

نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله

لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كانت بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد المتميز

على الاخر على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن

قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل

صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت خبرها

اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا

للخبر كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع
ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون زائدة
ويقع التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد
صبيا اي من في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على
المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استطرادا بجميع احوالها
وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو
صار الطين خزفا ويكون تامة للانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر العداوة تستحيل
مودة وقال فيا لكرام ثم تحولن [illegible] واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما
وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران
مضمون الجملة هو قيام زيد بوقت الصباح وكذا هذا القياس المثالان الاخيران
ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد
منه انه في الصباح والمساء والضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقترانه

بمعنى تقدير خداوندي

ويكون

من بلد

فيا لك ... للاستغاثة

مضمون الجملة

مضمونها

مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا
قلت بات زيد ساهرا فالمعنى ثبت له ذلك في جميع ليله ويعني صار نحو ظل زيد غنيا و
بات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا
وبت مبيتا طيبا ~~[illegible]~~
~~[illegible]~~ لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرها
ناسبين ويفصلها عن الافعال الثلاثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في غيره نحو آض او عاد زيد سفيها اي
رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو
بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في متن
المفصل مع ذكرها في مقام الاعمال وكان الوجه في ذكرها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن
البين لتوهم الاعتداد بها من الملحقات وما زال [illegible]
ناقصة وما برح بمعناه اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا
بمعناه وما انفك ايضا لا ينفصل لاستمرار خبرها اي خبر هذه الافعال لفاعلها قبل
سمي اسمها فاعلا لانها عبارة عن اسمها لانه [illegible] على حذو من المرفوعات كما ان خبرها قسم
على حذو من المنصوبات منذ قبله اي قبل ان خبرها [illegible] وقت يمكن ان يقبله فمعنى
ما زال زيد قائما استمرار قيامه من زمان [illegible] وصلاحيته للامارة [illegible] لانتفاء الاستمرار
فلان النفي مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي

وكذا

واما

لانهام

[illegible]

أدواته

النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا وبالزمان اي بهذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بعضو اداته فاتى ادته معها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم
نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر بتعيين مدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع
ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر كثير واذا قدر الزمان قبل
فلا بد لها من حصول كلام بعدها فانها ناقصة ولا يفيد هذا لك بقوله ومعنى
اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة دوام جلوس زيد فما دام مع اسمها وخبرها
بالجملة لم يحصل في المجموع كلام لا يفيد فانه ناقصة بخلاف الافعال الناقصة
وحرف النفي فانها مع اسمها وخبرها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن وهذا
مذهب الجمهور وقيل لنفي مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس
زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله
تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي
اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيهما على الفعل فان اريد بجواز التقديم نفي الحرج في جاءني وجوده وعدمه فينبغي
ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يمنع تقديمها عليها نحو كان مالك او ناصر [illegible]

نحو صاحبك في بيتي

نحو صاحبك في بيتي وان اريد به نفي الضرر ونحو وجوب العدم فقط فينبغي ان يقيد
بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع التقديم ومع تجويزه لم يكن واجبا كما في المثال المذكور وهي
اي الافعال الناقصة في تقديمها اي في تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلاثة
اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو اما [illegible] فعلا لكونها
افعالا وجاز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو [illegible] هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا
كانت مصدرية فلا شك في امتناع تقدم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا
لابن كيسان فانه لم يكن [illegible] هذا الخلاف ووافق ظاهره الجمهور
كما [illegible] بين الفاعل لتقدمه فكانه لا مخالفة بينهم وفي ذلك الخلاف ومنه ما
دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افاد الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يمتنع تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه [illegible]
عن الجمهور [illegible] فانه [illegible] الفاعل المتقدم ذكره الامر في اصل
المفهوم وهو القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج
والجرجاني على انه لا يجوز [illegible] اذ يمتنع معمول النفي [illegible] تقديم سيبويه
والسيرافي والفارسية على انه يجوز بناء على انه فعل وجاز تقديم معمول الفعل عليه
وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا [illegible] فعل [illegible]
على المحقق [illegible] اوله ما الا فيه القسم المختلف لوقوع الخلاف فيها [illegible]

قسم
تقديم
الاقسام
تقديم

مطلب أفعال المقاربة

أفعال المقاربة ما وضع أي فعل وضع لدنو الخبر أي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف أي دنو رجاء بأن يكون ذكر الدنو بحسب
رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزم به نحو في قولك عسى زيد أن يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد بحسب الترجي والطمع ذلك وتطمع له أو حصولا عطف على رجاء أي أو وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا أي دنو حصول بأن يكون إخبار المتكلم بـ
الدنو لإشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد أن يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بحسب الخبر بقرب حصوله لزيد أو وضع لدنو الخبر و
حصوله قرب للفاعل أخذا فيه أي دنو أخذ وشروع في الخبر بأن يكون ذلك الدنو بحسب
جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصريح لما ينتهي إليه نحو كرب طفق زيد
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحسب جزم المتكلم بشروعه
فيما ينتهي إليه فالأول أي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع و
إشفاق فالطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه نحو عسى أن أموت ومعنى الإشفاق
الخوف وهو غير متصرف أي لا يجيء منه مضارع ومجهول وأمر ونهي إلى غير ذلك
من الأمثلة فإنه لا يتصرف عنه لتضمنه إنشاء الطمع والرجاء كلعل والإنشاءات
في الأغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على أكثر استعماله عسى
زيد أن يخرج وهو أن يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بأن الا
نعوته لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود المعنى في المستقبل فزيد اسم عسى ويخرج

حصولا أي دنو حصول بأن يكون إخبار المتكلم بدنو الدنو لإشراف الخبر على حصوله للفاعل

واعلم

في محل النصب بالخبرية أي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف إما في جانب الاسم نحو عسى حال
زيد الخروج أو في جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا
عسى أن فصح وقيل المضارع مع أن مشتبه بالمفعول وليس بخبر بعد صدقه على الاسم و
تقدير المضاف تكلف وذلك لأن المعنى الأصلي قارب زيد أن يخرج أي الخروج ثم نقل
إلى إنشاء الطمع فالمضارع مع أن وإن لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب تشبيها بالمفعول وعن علي بن مسعود
قال الكوفيون إن يخرج في محل الرفع بدلا عن قبله بدل اشتمال لأن يجيء الاسم
مفصلا بعد إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وفي الرضي
والدية أي أن بهذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى أن يخرج
زيد بأن يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الأول فاستغنى عن الخبر
لاشتمال الاسم المنسوب والمنسوب إليه كما استغني في علمت أن زيدا قائم عن المفعول
الآخر فإنه قام مقامهما خبر في هذا الاستعمال ناقصة وإن اقتصر على المرفوع بغير خبر فقد
أقامه مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وهنا احتمال آخر
وهو أن يكون زيد مرفوعا بأنه اسم عسى وأن يخرج خبر مقدم على زيد وأن
يخرج في محل النصب بأنه خبر عسى وآخر وهو أن يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فإن أعمل الأول كان زيد اسم عسى وأن يخرج خبره
مقدما عليه وإن أعمل الثاني كان اسم عسى مستكنا فيه يخرج زيد وجملة أن يخرج

هذا

الفعل

علمت زيدا قائما كان معنى عسى أن يخرج زيد عسى زيد أن يخرج

ولانها في قوله وما كادوا يفعلون قوله تذكرها لاختلاف
وقتيهما اذ المعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا حتى انتهت
سؤالاتهم وانقطعت تعللاتهم ففعلوا كالمضطر الملجأ الى الفعل

وعلم [illegible] واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وثبوت
القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها يدل على ثبوت الذبح بعد انتفاء القرب
ولا تناقض انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض
الحكى النفي مخطئ اذ الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته دون غيره انه
قال غيلم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فلما [illegible] بذلك
فقال الاصطلاح ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حتى غيره الى قوله
كنز لم اجد لم يكد براحها واعلم انه وقيل يكفي انه النفي الداخل على كاد في الماضي
الاثبات وفي المضارع كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه
متمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به
وبجوابه في الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح حتى اراد بالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على
سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى
وقد عرفت وجه القوة فيه وفي تمسكه عليها والثالث ما هو ما وضع للدلالة على
قرب ثبوته للفاعل دنوا اخذا وشروعا في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال
طفقا وطفوقا طفق يطفق كعلم يعلم وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا قربت [illegible] للغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع

نحو علم يهدي من الاضافين نا فحذا ايضا وقد يحذف ان المثقل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فيقال كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد
يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه الاصل ان يكون
وراءه فرج قريب فان دون المستثنى والثاني لعلم مشابهة قولك عسى ان يخرج
زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد
تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر للملك باشرافه لحصول للفاعل
في الحال فعل لا اسم محض كما هو الاصل وجزمه فعل مضارع لبيان قرب
حصول الخبر للحال باعتبار اصل معنى خبره ان للدلالة على الاستقبال المنافي
وقد يدخل ان على خبرها كاد تشبيها لعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها لها
بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمحصا فقد كان كل واحد منهما [illegible] بها للآخر
اعطي لكل واحد منهما حكم الآخر في وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد
كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على الوجه
الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا او
مستقبلا اما في الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على علامة وانه رسيس الهوى وتسليمه
تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد الى لم اجد فلو كان نفي كاد للاثبات لما اخطأوه

رسيس الهوى
اصل محبت
مية
اسم محبوبة
يبرح
يزول

بغير ان تقول طفق زيد او اخذ زيد او كرب يفعل وجعل يقول وقال الشاعر وطفقا
يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد
في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى وتارة نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك
ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل
التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب واكثر النسخ
فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس و
جمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته على كل تقدير فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام
في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بعجبت لله دره فارسا و [illegible] قاتله لكنه ينتقض
بنحو فيا لله من شاعر و[illegible] عسى فانه فعل وضع لانشاء التعجب [illegible]
لمحض الدعاء الا ان يقال ان الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فيخرج تعجب لانه مستعمل في غيره
وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما
وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة التي تضمن تركيب ما افعله
والاخرى صيغة الفعل التي تضمنت تركيب افعل به ويشترط ان يكونا في هذين
التركيبين [illegible] وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتصرف في المضارع
والمجهول والتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل

واوشك الرجل يوشك اي اسرع

ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يتعجب اي فعلا التعجب الآتي بمنزلة افعل التفضيل لانهما
لم يصاغا الا للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا مما يبنى منه افعل
التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الممتنع
بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما لون
او عيب [illegible] والسواد [illegible] اي يتوصل بمثل ما اشد في فعل لا
يمتنع بناؤهما منه وجعل مصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف
فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغ التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير جائز فيما عداهما
كتاخير الفعل عنهما وانما قيد التقديم والتاخير بما قيدنا ليمكن عدم التصرف
بهما في صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة بهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد انتقالهما الى التعجب
جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال [illegible] عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم الغير فلو اكتفى باحدهما
لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا [illegible] على ان واحدا
منهما لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه
اعتبر القصد ولا تفرق فيهما بالباء فصل بين الفعل والمعمول نحو [illegible]

في الدار زيد او اكرم اليوم زيدا لاجرائهما مجرى الافعال كما سبق واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق وما اجاز الاكثر الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم [illegible] او ذو
ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتداء بمعنى انها نكرة بمعنى شيء
لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اي ما بعد ما خبره [illegible] في موصولة اي ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا احسن شيء عظيم وقال
الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها وقال الشارح الرضي وهو قوي
من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واحسن بزيد فافعل صوغ امر
ومعناه الماضي اي افعل بمعنى صار ذا افعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي بحرف
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان يقوم اي بان يقوم عليها سيبويه فلا تجر
عند سيبويه في افعل لان الفاعل واصل ليس الا اي مجرور مفعول به عند
الاخفش لا احسن بمعنى ذا احسن ان يكون همزة افعل للتعدية

والباء للتعدية

والباء للتعدية اي اجعل الا ذو [illegible] فالمعنى ذا احسن والباء زائدة
على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة التعدية كما في [illegible] فيه اي افعل
[illegible] فعلى احسن انت زيدا اي اجعله حسنا عند صيغة قال الفراء وتبعه
الزمخشري ان [illegible] احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا ولكن يجعله
كذلك ثم بان يصفه [illegible] بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح و
الذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح
او ذم فلم يكن مثل مدحت وذممت منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس
وهما في الاصل فعلا على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء
وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء و
اسكان العين قال سيبويه فكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطها
اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وجه
[illegible] ابتداء [illegible] بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون

مضافاً الى المعرّف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او
بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل او كميز
مضمراً مميز بالنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى النكرة او معرفة اضافة لفظية
نحو نعم رجلا او صاحب رجل او زيد الحسن الوجه انت او مميزاً بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئاً هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة
بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بأجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي
مخصوص اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة بمعنى الشيء معنى فنعما هي فنعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي
اللام وهي مخصوص ويبين ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وتعريفه
اعني المخصوص بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح
به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي جملة الواقعة قبله
غالباً خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبراً الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف
العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في
هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدم عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي
هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بمعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة

الفاعل

وهلم جرا

شيئا

ما منه هي

وهو هو

الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند
ونعمت المرأتان الهندان ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم
المرأة هند وبئس المرأة دعد لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف
فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب
سؤال وهو ان المخصوص اعني الذين كذبوا جماعة افراد الفاعل وهو مثل
شبه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا
او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي
ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء
مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم
حبّ في حبذا وهو اي حبذا من كتب من حب الشيء او حبّ اذا صار محبوبا
وحذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او فاعل
عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب المخصوص حبذا

القوم

كاعراب المخصوص نعم على الوجهين المذكورين وتجوز ان يقع قبل المخصوص
اي المخصوص حبذا او بعده اي بعد المخصوص تمييز او حال على وفق
مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب منه عام فالراكب
حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت
على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية
بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اليه
ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام
مركبا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة الى
الكوفة او فعل نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي
ايصال فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه
الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل
كاسمي الفاعل او المفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف والجار

حيث

كذلك هو

والمجرور

مع المجرور فقد ذكر الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد
او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت وسميت
هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف
الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف
الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء
خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما تقدمها ورب وواو
اي الواو التي تقدر بعدها رب وفي [illegible] وواو القسم
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حروفا والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما والثلاثة البواقي يكون
فعلا وحرفا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا
لاسم [illegible] الجزء اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية و
يريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
ومثال الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة او في الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة وكذا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجئ
اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي [illegible] من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود

على الكل

أخرجهم وعلامتها صحة وضع الموصول في موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الأوثان
فإنه لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض أي الذي
يجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانها نحو أخذت من الدراهم أي بعض
الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فإنه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا في غير
الكلام الموجب نحو ما جاءني من أحد وهل جاءك من أحد خلافا للكوفيين و
الأخفش فإنهم يجوزون زيادتها في الموجب أيضا مستدلين بقولهم وقد كان
من مطر فأجاب عنه المستدل لهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما توهم منه زيادة من
في الكلام الموجب مئاول بكونها للتبعيض أو للتبيين إذ قد كان بعض مطر أو شيء
من مطر أو هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر فأجاب قد كان من مطر وإلى
لانتهاء الغاية أي لانتهائها فهي ضد من في المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت إلى
السوق أو الزمان نحو أتموا الصيام إلى الليل أو غيرهما نحو قلبي إليك فإن قلب
المخاطب منتهى إليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا
أموالهم إلى أموالكم أي مع أموالكم وحتى كذلك أي مثل إلى في كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى تشبيهها بإلى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به
للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص أي حتى بالظاهر أي بالاسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال إليه لأنها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور
بالمنصوب بجواز فتح ما بعدها خلافا للمبرد فإنه يجوز دخول حتى على المضمر

لا يكون م — بأنه م — كأن تم — الغاية تم — الظاهر تشبيهها

مستدلا

كقول الشاعر فلا والله لا يلقى أناس فتى
حتاك يا ابن أبي زياد ع الأرض

مستدلا بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوز ومنه قياسا وفي للظرفية أي للظرفية مدخولها إما
حقيقة نحو الماء في الكوز أو مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل أي على جذوع النخل والباء للإلصاق
أي لإفادة لصوق أمر إلى مصحوبها مجرورا بها حقيقة كما تجيء في مررت بزيد فإن
الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد أي بمكان يقرب منه والاستعانة أي للاستعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه أي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج وكلما اشتركا مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم أن يكون السرج حال اشترائها للفرس ملصقا به فالإلصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة أي لإفادة وقوع مجرورها في مقابلة
شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية أي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله فإن معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية
بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيه سواء
لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد أي في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم
والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب فتزاد في الخبر في

معنى م — مطلب

هذه الصورة قياساً وفي غيره وابن الجزولي وقع في الاستفهام والنفي سماعاً
سواء لم يكن خبراً نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيداً والنفي بعلة اي حسبك
زيد وكفى الله شهيداً والنفي بعلة او كان خبراً ولكن لا في الاستفهام والنفي
نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بلا ملكية نحو
الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتأديب او خارجا
نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي
قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو
لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم
احتياجها الى التعريف موصوفة لتحقيق التقليل الذي مدلول رب لانه
اذا وصف الشيء صار اخص واقل تمام بوصف واشتراط كونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
المختار عند المحقق الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في
معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب
يعني الذي تتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك
الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته ويحذف اي ذكر الفعل الماضي غالباً اي في

المعرفة

غالب الاستعمال

غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وتدخل رب
على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان مميزه
مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة
وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل
رب المكفوفة على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم
نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب في حكمها يدخل على نكرة
موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف
وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لجر ما بعدها بمعنى رب فلا يقدر له معطوف
عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل
القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني خلافا للواو وعن درجة الباء مختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر لا كالكاف الظاهر او بغيره فلا يقال وك لافعلن

ق الضمير بيان المميز

صقيل

تعسف حمل الكلام على معنى لا يكون دلالة عليه ظاهرة من التعبير

قوله مختصة باسم الله ض اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح منه

مثلا بل تعالى والله ام عمرت الكعبة وذلك لان الاختصاص ايضا لحظة نوع من [illegible]
الاصل وهو الباء مختصة باصل القسمية وفضل الظاهر لاصالته والتاء مثلها
اي مثل الواو في [illegible] اظهار حذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله
في الاسماء الظاهرة فقط لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخصصه منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما
اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر وعلى اسم الله خاصة فمنهما كما يكون عند حذف الفعل
يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال
ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو
بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة
نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء من جميع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي
يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحروف النفي ما ولا فاللام في
الموجبة الاسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان
فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود

بتخصيصه

مطلقا

التنافي

نحو

القرينة

القرينة كقوله تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا
يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه
جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي على جواب القسم او تقدمه
اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فانما استغنى
عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا نسبة الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب [illegible] عن للمجاوزة اي المجاوزة [illegible] في
نحو [illegible] شيء آخر وذكر له ثلاثة معان والعز لبيانه الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وصلى نحو اخذت عنه العلم او بالزوال
وصلى نحو ادت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي كاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على
السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما
نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه
وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافة وتخفض اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور
فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا
كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذكره مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض الشعر [illegible]

التي تدل

القسم

فتمام

للزمان الماضي والحاضر للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذكر الزمان الذي اريد
بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت في البلد منذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ
سنة كذا بشرط ان يكون هذه [illegible] ماضية لا يكون فيها [illegible]
[illegible] فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة
وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير
اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر الذي اي الزمان اعتبر حاضرا او في معنى بعض
اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك
الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتي
هو هذا او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ له زمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة
وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها له اما
لفظا فلا[illegible] نفسها كالفعل الى الثلاثية والرباعية والخماسية وبنائها

على الفتح

ولا يكون فيها اي لا يكون المتقدم تكلم سافرت او ما رأيت في تلك السنة

على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل أكدت وشبهت و
استدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع
القلة والكثرة في الاخرى [illegible] اذا لوحظ مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغاتها [illegible] مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكأن ولكن وليت ولعل اخرهما
لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة ولها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم
من الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى
ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس ما فيها على حذف المضاف اي بعكس مقتضى الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما
وهي لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حمل
العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الا[illegible]
يكفيه ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغيها اي يعزلها هذه الحروف
عن العمل لكون ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل
على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اي حين [illegible] بلحوقها ما
على الافعال لان ما الكافة ازالت اختصاصها بالعمل فلا بأس ان يكون مدخولها صالحا
للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان
زيدا قائم افادت ما افادت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة

ابتداء

حينئذ

صحيح

شتماهام

مع جملتها اي مع اسمها وخبرها لجملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم
المفرد ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع
تختص الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع تختص المفرد فكسرت ان
ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا
بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان زيدا
قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول فان صلة الموصول لا يكون الا جملة
نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة
نحو بلغني ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال
كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني شهرتها انك عالم لوجوب كون
المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الابتدائية لانه
اي ما بعد لولا الابتدائية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا
انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لان مع اسمها وخبرها
بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا
انك معاد لكم زعمت اي لولا زعمت انك معاد لكم ولولا انك ضربت [illegible] منكر وكذلك
قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران
اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فالفتح على تقدير

جملة

١١٣

جملة ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع ما بعدها جملة مثل من يكرمني فاني
اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فانه ان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موضع الجملة فان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت
له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل
قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة والفتح على
انها مع ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته القفا واللهازم لانه [illegible]
قفا ولهازم [illegible] ان ياكل [illegible] قفا ولهازم [illegible] عطف
[illegible] في اللجين [illegible] جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتها
مع ما يليها تغليبا في شبهه بالجر عطف على انه عبد القفا واللهازم اي مثل
عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ في جملة الاشباه قولهم
اول ما اقول اني احمد الله فانه ان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل
المعنى اول مقولاتي [illegible] الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى
المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص و[illegible] جنس
للقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي [illegible]
الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع
جملتها لا ما هو من جنس المقولات ولذلك اي لان ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة كان اسمها المنصوب محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التأكيد

موضعه قبل قوله بالرفع تقديره اسمه

فقط جاز العطف على اسم انّ المكسورة وجهه انه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بأن يكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل انّ زيدا قائم وعمرو وعلمت انّ زيدا قائم وعمرو فانّ
في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما
عملت فيه بتأويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه محلا لا على محله دون
انّ المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت
معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم انّ المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل انّ زيدا قائم
وعمرو وتقديرا مثل انّ زيدا وعمرو قائم اي انّ زيدا قائم وعمرو ولانه
لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
مثل انّ زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك انّ ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه من حيث انه خبر اسم انّ يكون العامل فيه انّ ومن
حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فيه الابتداء فلزم اجتماع
عاملين انّ والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فانّ انّ عندهم لا يعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول انّ عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولانّ لكنّ اي لكون اسمه مبنيا في جواز العطف على

قائم

لسقوط مستد الجر عن خبره قائمة مقام مفعولي علمت هذه

محل اسم

فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم

نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم وكذلك نحو كتبت اليه ان ايت بكتب اليه
شيئا هو ايت فان مدخول العلامات ان تفسير المفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما
قلت لهم الا ما امرتني به لانه مفعول صريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله
تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو
المفعول الظاهر لاوحينا ومن حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة
المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان
على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاصهما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
دخولهما على الاسمية قال الشيخ الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني انّ زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذرت
قدرت الكون نحو اعجبني انّ هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا
مشددتين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام
فتقتضي الصدارة اذا كان الكلام ذا النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ

فيصدرهم

اذ

بدل ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول ولذا تفسير لما في قوله ما امرتني

الفعلية

ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل
ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب وقد سميت بها لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي
او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى
في الماضي التقريب مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قرب
كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع و
التقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع
ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد يعلم الله المعوقين وقد تجيء للتكثير نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف بعدها الفعل
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول

في الاسمية ازيد قائم والفعلية اقام زيد وكذلك تقول فيهما هل زيد
قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد
قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل
في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الفعل فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة فالهمزة
اعم تصرفا في الكلام منها اي تصرفها باعتبار استعمالها في مواضع لا تستعمل هل فيها لانها اكثر
التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم ووجود
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت كما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه على الانكار دون هل تضرب
زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف يجب حذفه لان اصل
اتضرب زيدا وهو غير مستحسن منك وهو ضعيف في الاستفهام فلا
يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد بالاستفهام احد
الامرين تردد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى به فيه انسب واليق ونحو هل مع ام المتصلة المنقطعة لا ت

المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعين لانها للاضراب عن السؤال
الاول والاستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد
عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وأفمن
كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من حروف العاطفة
بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تقوى قوتها حروف الشرط ان ولو
اما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو بعكسه
بعكسها اي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي
ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضي او المضارع نحو ان اكرمتني
اكرم وان اكرمتني فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
الاكرام في الاستقبال لو وقع مني ايضا اكرام فيه وكذلك لو للمضي على انها دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد
وقع مني ضرب فيه وقد يستعمل ان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول وهذا اللازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان
منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء

بدل الهمزة
اكرمتني
اضرب

مقدرة

مقدرة فيه فيلزم فيه انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء
في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد تستعمل لها فيقتضي
لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة على ان الفساد منتف فيعلم منه ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم
المحقق ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ على المشهور وانه لم يدر
ان ما ذكروه معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولهذا الاستعمال
اي لان هو ان تقصد بيان استمرار شيء فربط ذلك الشيء بابعد النقيضين منه
كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام ولزم ما بعد ان ولو الفعل لفظا كما مر في الامثلة
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان
احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعل محذوف
يفسره الفعل الظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا فلما حذف الفعل

وعليه لو لم يخف الله لم يعصه

صار منفصلا او ليس تاكيدا للفاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من
حذف الفعل وحده ومن غير ابدال ومن اجل لزوم الفعل بعد لو قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح
للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع
منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون
الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيناه لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر العوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء
منهما عوضا حقيقيا من الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل منه مصدره واما اذا كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر ان لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر
كقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده فان الاقلام ليس مشتقا
يوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح تركه لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير
الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط

فيطابق

فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيهما في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يمتنع ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو مجزوم واما معنى فهو جواب للقسم ليكون الخبر عنه للشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا ولا تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه وغيره اي بتقديم
غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط
ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشر
على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الجواز
الشرط على ترتيب وان اتيتني والله لاتينك وانما اورد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف مثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط
في صورة اعتبار القسم لا تقديمه توسطا كاشتراطه على تقديم
التقديم فعلى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم
فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم
الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني

الحال على ستة اوجه

حال منتقلة	ومتوكدة	ومترادفة	ودائمة	ومتداخلة
نحو ضربت زيدا قائما	نحو زيد ابوك عطوفا	نحو اذهب راشدا مهديا	نحو وكان الله عليما قادرا	نحو جاءني زيد راكبا مخوفا فان مخوفا حال من ضمير راكبا

وموطئة نحو انا انزلناه قرآنا عربيا ومعنى الموطئة ان يجاء دوالحال في الحال ايضا فيستاتنا لو نزلنا انا انزلناه عربيا لكان حالا حقيقة فلما اعاد قرآنا وكان ذا الحال سمي موطئة لانه ذكر على سبيل التمهيد

تنبيه فيه كلام التالي يفيد بحسب المعنى التالي اختلاف بين اعتباريه بخلاف الاول فالحمل على اولى على تقدير محل وان كان محل ذلك يكون الشرط على تقريب اللفظ يقتضي تقديم الثاني على الاول لكنه اراد اتصال الكلام بالمحل لا تقدير الاسكان على تقدير تقديم اللفظي على شرطه حيث لا يلزم وتقدير القسم كالملفوظ اي كالتلفظ به او مقدر كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي يعمل المنفي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف النون اولى بيان لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض والكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشرط ان يقدم او ما اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن قد جاءت للتفصيل من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب فيه كان نشر لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضمنا يلزم المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكور منها غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات وبرد في الباب الثاني بهاء والحكم باب كلمة اما الاشتراط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض

علوم العربية اثنا عشر

علم اللغة وعلم الصرف وعلم الاشتقاق وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان

وعلم العروض وعلم القافية وعلم الخط وعلم قرض الشعر وعلم انشاء النثر

وعلم المحاضرات

ومن التواريخ

الخلج بضم الخاء وتشديد اللام وكسر الجيم

الخلج بفتح الخاء وسكون اللام

بلد من بلاد الترك

فصل

اشتقاق لفظه واعرابه واشتقاقه

لفظه فضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى

واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح كقولك لا يجامع الادنى

التمييز فضلا عن ان يقع فيه من العاقل فضلا عن اديب فقد تقاصر الفهم عن ظواهر العلوم

فضلا عن دقايقها وهو نحو قولك فضلا عن كان كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله

شرح مفتاح للسيد الشريف

اضافة الصفة الى موصوفها بمعنى من كقولهم جرد قطيفة

مثل ابو جرد قطيفة

شرح مفتاح للسيد الشريف

شرح زك ... ثم فاضل سعد الملك ... ١١٩٠

مولانا قال سعيد

قال مولانا سعد الدين رحمه الله

فرغت من تاليف شرح التصريف للزنجاني في سنة ٧٣٨ وانا ابن

ستة عشر سنة ومن شرح التلخيص في صفر سنة ٧٤٢ بهراة ومن اختصاره

في سنة ٧٥٦ بغجدوان ومن شرح التنقيح في ذي القعدة سنة ٧٥٨ بكلاباد

ومن شرح العقائد في شعبان سنة ٧٦٨ بخوارزم ومن شرح الاصول المختصر

في الاصول في ذي الحجة سنة ٧٧٠ بخوارزم ومن شرح الرسالة الشمسية في جمادى

الاخرى سنة بخوارزم ومن مقاصد الكلام في عقايد الاسلام وشرح

كليهما في ذي القعدة سنة ٧٨٤ بمحروسة سمرقند

كتبه شاه اسمعيل الصوفي الى سلطان مصر الغوري

نحن اناس قد غدا دابنا حب علي ابن ابي طالب

يعيبنا الناس على حبه فلعنة الله على العايب

اجابة الغوري

ما عيبكم هذا ولكنه بغض الذي لقب بالصاحب

وكذبكم عنه وعن بنته فلعنة الله على الكاذب

اعلم ان الجزئيات المندرجة تحت الكلي اما ان يكون تباينها
بالذاتيات او بالعوارض او بهما فالاول يسمى انواعا
والثانية اصنافا والثالث [illegible] ما [illegible]

العدد ما يكون نصف مجموع حاشيتيه
كالاربعة فان تحته ثلثة وفوقه
خمسة والمجموع ثمانية ونصفه
اربعة

فليتفكر

الحركة يقع في اربع مقولات مقولة الاين كالحركة الواقعة
في المسافة [illegible] ومقولة الوضع كحركة الفلك
[illegible] الاستدارة ومقولة الكم كحركة النمو
وهو ان يزداد مقدار الجسم في الطول والعرض و
العمق ومقولة الكيف [illegible] الكيفية المحسوسة
كحركة الماء من البرودة الى السخونة [illegible]
الكيفية النفسانية كحركة [illegible]
الى [illegible]

عليكم بدين العجائز

جناب [illegible]

تبجيلا
حضرت افندي [illegible] التبجيلا
ملائكة مقربين لسانينك جارى اولان ادعية احابتوين
ورجال اربعين زبانيك سارى اولان اثنية اصابت مكين
تحفه حضور [illegible] رفعت مكين قيلنور

جناب سعادت [illegible]
كاشيخي وعولدن صالحات [illegible]

شيخي ومرشدي بمنزلة [illegible]
ادام الله [illegible] حتى [illegible] جدا
بعد تقبيل البساط بالخشوع والاداب ووضع الوجه على التراب انهاء بنده [illegible] اولدر كه
لا زال الله ملاذ الارباب الحاجات
دعوات صالحات مظنونة الاجابة وثناياى ساعات ميمونة [illegible] اولنور [illegible]

اوقات مظنونة الاجابة وساعات [illegible] بروريده اولمش دعوات صالحات
اهدا اولنور [illegible]

با [illegible] سعادت [illegible]
[illegible]
[illegible] الله [illegible]

التذييل [illegible]
[illegible] الا الكفور [illegible]


اهدایی
۱۳۷۷

